جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور منظمات المجتمع المدني
في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

إعداد
ناصر محمود رشيد شيخ علي

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2008م

دور منظمات المجتمع المدني
في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

إعداد

ناصر محمود رشيد شيخ علي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2008/9/14م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2.. د. حماد حسين / ممتحناً خارجيا	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى زوجتي الغالية،

إلى أهلي،

إلى كل من ساعدني في تحقيق هذا البحث....

أهدي هذه الرسالة

الشكر والتقدير

إلى الدكتور نايف أبو خلف

الذي لم يتوان عن تقديم كل الدعم، كل الشكر والتقدير.

الإقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور منظمات المجتمع المدني
في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الر قم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	المحتويات	و
	الملخص	ح
.1	**الفصل الأول: خطة الدراسة**	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	1
2.1	فرضية الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	5
4.1	أهمية الدراسة	6
5.1	مفاهيم الدراسة	6
6.1	هدف الدراسة	7
7.1	حدود الدراسة	8
8.1	المنهجية المتبعة	8
9.1	فصول الدراسة	8
10.1	الدراسات السابقة	9
.2	**الفصل الثاني: المجتمع المدني والمشاركة السياسية (الإطار النظري)**	**13**
1.2	مقدمة	13
1.1.2	المجتمع المدني، ما هو؟	14
2.1.2	تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مر بها	16
3.1.2	مفهوم منظمات المجتمع المدني	25
4.1.2	مفهوم المشاركة السياسية	27
5.1.2	التنشئة السياسية كشرط رئيس لتحقيق للمشاركة السياسية	28
6.1.2	تعريف المشاركة السياسية	30
7.1.2	المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة	34
8.1.2	أشكال الممارسة السياسية	38

الر قم	الموضوع	الصفحة
9.1.2	مدى المشاركة السياسية	40
10.1.2	قنوات المشاركة السياسية	43
11.1.2	دوافع المشاركة السياسية	45
2.2	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها	47
1.2.2	مقدمة	47
2.2.2	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها التاريخي	48
3.2.2	العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمشاركة السياسية	54
4.2.2	رؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للمشاركة السياسية	57
.3	**الفصل الثالث: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية**	**62**
1.3	مقدمة	62
1.1.3	دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المشاركة السياسية	64
2.1.3	دور منظمات المجتمع المدني في بلورة مفهوم المشاركة السياسية	71
3.1.3	أشكال المشاركة السياسية التي تسعى منظمات المجتمع المدني لنشرها	74
4.1.3	عوامل التأثير في أنشطة المنظمات ودورها في المشاركة السياسية	81
5.1.3	الاتجاهات الرئيسية لأشكال المشاركة السياسية في فلسطين	83
.4	**الفصل الرابع: المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية.**	**93**
1.4	مقدمة	93
2.4	العوامل الداخلية	94
3.4	العوامل الخارجية	103
4.4	التمويل وأثره على المشاركة السياسية	108
5.4	الفصائلية والمشاركة السياسية	112
.5	**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات**	**116**
1.5	النتائج	116
2.5	التوصيات	123
	قائمة المصادر والمراجع	**127**
	Abstract	**b**

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

إعداد

ناصر محمود رشيد شيخ علي

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخّص

كان الهدف من هذه الأطروحة هو التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإمكانياتها ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين وذلك من أجل التعرّف على حقيقة الدور الذي يمكن لهذه المنظمات أن تمارسه في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري يعمل من أجل إشاعة روح الديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة الواعية بين أفراده دون تمييز من حيث الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية.

ولإنجاز هذه المهمة لجأ الباحث إلى البحث عن أصول وجذور هذه المنظمات ونشأتها منذ بدايات القرن الماضي والظروف التي عاصرت نشأة تلك المنظمات على مختلف الأصعدة، الذاتية والموضوعية منها، كما ناقش الباحث من خلال بحث مسيرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نشأة نظريات المجتمع المدني في أوروبا وباقي أرجاء العالم، والتغيرات التي أصابت هذه النظريات، وذلك لكي يبرهن على أن عملية التفاعل الفكري العالمي عملية متواصلة دون انقطاع وإن كانت صورها تختلف من مكان لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى، وليبرهن مرة أخرى أن انتقال الأفكار والآراء ممكن تماما دون أن يعني ذلك أن عملية الانتقال تستوجب النقل الحرفي والنسخ الكامل للتجارب بحذافيرها، بل إن ذلك الانتقال ممكن مع ضرورة المحافظة على السمات الشخصية والوطنية والدينية والحضارية لكل شعب من الشعوب وعدم محاولة إذابتها وشطبها تحت أسماء وشعارات تخفي من الشر أكثر بكثير مما تدعيه من البراءة.

ولتحقيق خطته هذه، قام الباحث بتقسيم أطروحته إلى خمسة فصول متكاملة، حيث ضم الفصل الأول مستلزمات البحث وخطة عمل الباحث مع إيراد الأهداف العامة والنقاط العريضة المستهدفة من خلال الدراسة، مما يشكل مدخلا عريضا للبحث بأكمله.

أما الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري: المجتمع المدني والمشاركة السياسية فقد قسمه الباحث إلى قسمين رئيسيين: ضمّ الأول منهما تعريفا نظريا للمجتمع المدني وعرضاً لتطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مرّ بها، وتلا ذلك تعريف مفهوم منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية وتعريف المشاركة السياسية ومفهوم المشاركة السياسية في ممارسة الديمقراطية المعاصرة وأشكال ومدى هذه المشاركة وقنواتها ودوافعها، أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد اشتمل على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها وأشكالها والعلاقة بين هذه المنظمات والمشاركة السياسية والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني ورؤيتها للمشاركة السياسية.

وفي الفصل الثالث من الأطروحة بعنوان منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية فقد تطرق الباحث إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بلورة مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين، ثم تحدث عن أشكال هذه المشاركة السياسية التي تسعى المنظمات لنشرها، وبعد ذلك تحدث الباحث عن عوامل التأثير في أنشطة منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة السياسية، واختتم الباحث هذا الفصل بالحديث عن الاتجاهات الرئيسية لأشكال المشاركة السياسية في فلسطين.

وفي الفصل الرابع بعنوان المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية تناول البحث عن مجموعة العوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على قدرة هذه المنظمات في هذا المجال وركّز البحث هذه العوامل في مجموعتين رئيسيتين هما: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وتطرق من خلال ذلك لمظاهر الضعف في البنية الداخلية لهذه المنظمات وعدم قدرتها على تجاوز الواقع المعاش إلى آفاق أوسع وأفضل، وأشار إلى ارتباط معظم هذه المنظمات بقوى سياسية فلسطينية تؤثر كثيرا على فكر وعمل هذه المنظمات، كما تطرق لدور السلطة الوطنية الفلسطينية والقوانين والأنظمة التي سنتها وأثر هذه القوانين على نشأة وتطور المنظمات، وتحدث الباحث أيضا عن موضوع التمويل الخارجي وآثاره السلبية أو الإيجابية وعن دور هذا التمويل في تشكيل وبلورة بعض المفاهيم المجتمعية

والسياسية أحيانا وأثره كذلك في إثارة نوع من الشك والتنافس بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني وانعكاس هذا التوتر والشك على مجمل عمل منظمات المجتمع المدني ودروها في المشاركة السياسية.

أما في الفصل الخامس والأخير بعنوان النتائج والتوصيات فقد استعرض الباحث مجموعة النتائج التي توصل إليها من خلال البحث، وهذه النتائج وإن لم تكن مرضية تماماً ولم تصل إلى المستوى الذي يطمح الباحث أن تصل إليه منظمات المجتمع المدني إلا أنها لا تنتقص أبداً من أهمية هذه المنظمات ودورها الحيوي لبناء مجتمع مدني فلسطيني يتمتع أفراده بالحرية والمواطنة الكاملة، ثم اختتم الباحث هذا الفصل بتقديم بعض التوصيات التي تتعلق بكل من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من جهة والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى انطلاقا من أهمية مفهوم التكامل والتعاون والتنسيق التام بينهما من اجل الوصول لتحقيق الأهداف المشتركة لكليهما عبر وسائل متعددة تخص كلا منهما وبناء على ظروفه الموضوعية والذاتية.

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص.

ويمكن أن ينضم تحت لواء منظمات المجتمع المدني القوى والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، التي تصنف حسب طبيعتها إلى جمعيات خيرية تعاونية، ومنظمات جماهيرية، ومؤسسات ومنظمات تنموية، ومراكز ومؤسسات بحث وإعلام وحقوق إنسان، وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح مختلفة.

ومفهوم المجتمع المدني Civil society نضج في الغرب على يد الفيلسوف أرسطو طاليس والذي دعا بمفهومه إلى تكوين مجتمع سياسي(البرلمان) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة إلا أن المشاركة تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء الحق للمرآة والعمال والغرباء عن المشاركة وحق المواطنة.

والمجتمع المدني هو إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي، وتعددت الآراء حول مكونات هذا المجتمع، وارتبط شيوع المفهوم خصوصا بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وشيوع ما يطلق عليه New Liberal Agenda، تلك الأجندة التي ترى ضرورة تقليص دور الدولة للحد الأدنى، وتقوية دور المجتمع المدني، وانتشر استخدام مفهوم المجتمع المدني، وأصبح أيدلوجية مرتبطة بإيديولوجية نشر الديمقراطية والتبشير بها للتخلص من التسلط و تعميق التنمية.

وارتبط نشوء مؤسسات المجتمع المدني وتطورها في فلسطين بغياب السلطة اليومية الشرعية وتحت ظرف الاحتلال من بداية القرن الماضي وتغيب الشخصية الوطنية والحضارية

للشعب الفلسطيني، ومع استمرار القمع والاضطهاد والحصار تطورت المؤسسات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي من صلب مسؤوليات السلطة وليست مكملة لها كما هو الحال في الدول المستقلة.

وتؤكد بعض الدراسات أن المؤسسات الفلسطينية التي تشكلت في (ثلاثينيات) القرن الماضي، اتخذت من النشاط الاجتماعي والثقافي غاية وستاراً لأعمالها السياسية وذلك للتحايل على السلطة الاحتلالية.

تحاول هذه الدراسة أن تنظر في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية ضمن أكثر من محور مع إشارة للواقع الفلسطيني في محاولة لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلق لعلاقة صحية سليمة يساهم فيها المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين التي يشهدها المجتمع الفلسطيني في تحوله لكيانية سياسية، وإذا كانت العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية، فان علاقة منظمات المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي علاقة عضوية، فلا تنمية بدون مشاركة، ولا مشاركة بدون مجتمع مدني. ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى أن هناك نوعين من المشاركة السياسية، أحدهما إيجابي يقوم فيه المواطن الفرد، ومن خلال عمل جماعي منظم، بالتعبير عن مواقفه وآرائه حول الموضوع المعني، ويعمل من أجل ترجمة هذه الآراء والمواقف المحددة بشكل عملي منظم يمكنه أن يؤثر في الموضوع بشكل إيجابي، أما النوع الآخر من المشاركة السياسية فهو المشاركة السلبية، حيث يكتفي المواطن الفرد بالاكتفاء بأدنى درجات المشاركة أو تجاهلها تماما تعبيرا عن عدم موافقته أو رضاه عن موضوع ما، أو الاكتفاء بمراقبة ما يجري دون أن يشارك بأكثر من ذلك.

إذن هذه الثلاثية المترابطة هي موضوع الدراسة، التي نتطرق فيها إلى مفهوم المجتمع المدني، وكذلك مفهوم المشاركة السياسية، والدور المتوقع من منظمات المجتمع المدني، واهم المعيقات التي تواجهها لتحقيق دورها الايجابي في عملية المشاركة، وكذلك أهم الخطوات التي يجب أن تقوم بها من اجل دور ايجابي وفاعل في هذه العملية.

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية. ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية بمفهوم المواطنة.

وان كان التصويت في الانتخابات أهم الطرق الأساسية لعملية المشاركة، إلا أن هناك طرقاً أخرى اعترف بها علم السياسة، كالانتساب إلى المنظمات الاجتماعية والسياسية، الإضرابات والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكام، أو رفض اللعبة الطبيعية للمشاركة ليحل محلها مشاركة على أسس جديدة كلياً.

وأهم الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين [*]:

1- الممارسات المدنية وتشمل:

أ- التسجيل في القوائم الانتخابية.

ب-الكتابة السياسية في الصحافة والإعلام.

ت-النقاش مع الآخر.

ث-الانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب

ج- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

ح- المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.

وتقترن هذه الممارسات المدنية عادة بمثال أعلى لسلوك يعترف به كأمر مرغوب به قوة بالنسبة للديمقراطية، فالمواطن الصالح هو المواطن النشيط في كل هذه المستويات ويصبح قياس المشاركة اختبارا لقوة النظام السياسي.

2- المظاهرات

وهي التجمعات التي تحصل في الطريق العام للتأثير على الحكام في النظام السياسي، ومع أن البعد البركاني للمظاهرات لم ينس كليا في وقتنا الحاضر، إلا أن شكلها بقي موجودا وأضفي عليه طابع شرعي وسلمي. بل وأصبحت المظاهرات بالمعنى الحديث شكلاً من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها. وكذلك هنالك مجموعة أشكال و قنوات المشاركة السياسية.

1.**المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية:**

وهي المشاركة التي تتم من خلال تأدية المسئولين السياسيين لوظائفهم الثابتة، كرئيس الدولة والوزراء وغيرهم.

2. **المشاركة المنظمة:**

وهي المشاركة التي تتم من خلال أطر مؤسساتية أو تنظيمات قائمة، وتشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي،أو الأجهزة التي تقوم بتجميع المطالب الفردية والتعبير عنها كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

3. **المشاركة المستقلة أو الانفرادية:**

وهي مشاركة الفرد بصورة فردية، بحيث يحدد المواطن الوسيلة التي يرغب في المشاركة بها وكذلك درجة مشاركته.

أما أهم أنواع المشاركة فهي المشاركة السياسية الدائمة والمستمرة والتي تكون من خلال المنظمات والجمعيات والأحزاب، بحيث تعتبر المجتمعات الديمقراطية مأسسة المجتمع وفعالية المجتمع المدني ركنان أساسيان في السياسة.

2.1 فرضية الدراسة

الفرضية **الرئيسة:** يفترض الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تلعب دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية، وان بالإمكان تطوير هذا الدور إذا توافرت مجموعة من العناصر.

الفرضية الثانوية: يفترض الباحث أن تعزيز الديمقراطية والمأسسة داخل منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تقوية دورها في مجال تعزيز المشاركة السياسية.

3.1 أسئلة الدراسة

في هذه الدراسة يوجد مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساسا لفحص فرضيات البحث، وهي:

- ما هو مفهوم منظمات المجتمع المدني؟
- ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟
- ما وضع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وهل هي مهيأة لتشجيع المشاركة السياسية في فلسطين؟
- ما هي العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وعملية المشاركة السياسية، وكيف تنعكس هذه العلاقة على عملية التنمية؟
- هل تؤثر منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية المشاركة السياسية؟
- كيف بالإمكان تطوير هذا الدور إذا كان هذا الدور يعاني من فقدان بعض العناصر الأساسية؟

4.1 أهمية الدراسة

يأتي أهمية البحث في ظل الظروف التي يعيشها الوضع الفلسطيني، وفي ظل السؤال المتكرر حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز عملية المشاركة السياسية، ومدى أهمية هذا الدور، وكذلك الأسئلة الصعبة التي توجه للمجتمع المدني الفلسطيني حول أن دوره في تعزيز المشاركة السياسية هو مرتبط برؤية وطنية مؤمنة بالديمقراطية والتنمية، أم هو عملية مرتبطة بأجندات أخرى ؟

5.1 مفاهيم الدراسة

ضمت هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات التي تحتاج إلى تعريف، سيقوم الباحث بتناولها، وهذه المفاهيم هي:

- المجتمع المدني:

هو المجتمع الذي تنتظم العلاقات بين أفراده، على أساس الديمقراطية، حيث يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو أنه المجتمع القائم على أساس دولة المؤسسات بمعناها الحديث من مؤسسات، برلمان، القضاء المستقل، الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات.

- التنشئة السياسية:

هي عملية تهيئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلا وقادرا على القيام بدوره الكامل في المشاركة السياسية في مجتمعه من خلال المفاهيم والأفكار والنشاطات الخاصة بهذه المشاركة وضمن الأطر الخاصة بمفاهيم المشاركة السياسية.

- المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي عملية دخول المواطن العادي طواعية وبكامل إرادته في نشاط جماعي تتداخل فيه مصالح الفرد بمصالح المجموع إلى حد يصعب فيه الفصل بين هذه المصالح.

- التنمية السياسية:

هي عملية التفاعل الإيجابي بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل المجتمع بشكل يؤدي إلى تحسّن وزيادة معدلات النمو في مختلف المجالات ضمن المجتمعات البشرية نظراً لارتباطها بالنشاط الإنساني.

- المواطنة:

هي وجود رابطة قانونية وثيقة بين الفرد والدولة التي يقيم بها بشكل دائم أو ينتمي إليها بشكل عضوي، وعلى أساس هذه الرابطة يتم تحديد حقوق الفرد في هذه الدولة وواجباته نحوها في علاقة تبادلية كاملة، وتعتبر المواطنة من أحد الأسس التي تقوم عليها التنمية السياسية للمجتمع.

- الفصائلية:

ويقصد بها انتماء المواطن العادي إلى جسم سياسي أو عسكري يتبنى وجهات نظر محددة خاصة تجاه قضايا المجتمع والوطن، بحيث تكون هذه المواقف والآراء مخالفة أو متناقضة أحيانا مع آراء القوى السياسية الأخرى في نفس المجتمع، ويقوم المواطن بتبني وجهات النظر هذه والدفاع عنها بغض النظر عن مدى تأثيرها سلبا أو إيجابا على النسيج الاجتماعي أو مدى تأثيرها على واقع ومستقبل الوطن والمجتمع بأسره.

6.1 هدف الدراسة

تكمن مشكلة البحث في التعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وبين المشاركة السياسية، وهل بالإمكان تحسين ظروف هذه العلاقة وتحويلها لخدمة عملية التنمية السياسية في فلسطين، على افتراض أن المشاركة رافد أساسي من روافد التنمية.

7.1 حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين 1993 لغاية 2006، إذ ارتأى الباحث التركيز على هذه الفترة لكي تقدم صورة أوضح لمنظمات المجتمع المدني في هذه الفترة، وخصوصا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أما الحدود المكانية فترتكز على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8.1 المنهجية المتبعة

سيتبع الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج التاريخي في سرد تاريخ عمل المجتمع المدني، وتأثيره على مجريات المشاركة السياسية.

وكذلك سينتقل الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي في دراسته لتوجهات المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وحيث يمكن أن نلحظ في استخدام هذا المنهج تفسيرا لسلوكيات منظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة السياسية وانعكاسه على التنمية السياسية في فلسطين .

9.1 فصول الدراسة

اشتملت الدراسة على خمسة فصول:

الفصل الأول: وقد تضمن الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تم من خلاله توضيح المفاهيم والمصطلحات التي سبق الحديث عنها والتي سترد أثناء الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد قسمه الباحث إلى قسمين رئيسيين: حيث بحث القسم الأول في الإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مرّ بها هذا المفهوم، ثم درس البحث مفهوم منظمات المجتمع المدني والمدارس الخاصة بدراسة هذه المنظمات وأشكالها المختلفة. ويتناول البحث إلى جانب ذلك مفهوم المشاركة السياسية وتعريف هذه المشاركة والتنشئة السياسية باعتبارها شرطا رئيسا من شروط المشاركة السياسية وعن المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة وأشكال هذه المشاركة ومداها وقنواتها.

أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد تناول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها التاريخي، والقوى والأحزاب السياسية الفلسطينية وعلاقتها بهذه المنظمات، ثم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمشاركة السياسية ورؤية هذه المنظمات للمشاركة السياسية.

وتناول الباحث في الفصل الثالث منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية ودورها في بلورة مفهوم المشاركة وأشكال المشتركة السياسية التي تسعى هذه المنظمات لنشرها، وعوامل التأثير في أنشطة وفعاليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في المشاركة السياسية والاتجاهات الرئيسة لأشكال المشاركة السياسية في فلسطين.

وفي الفصل الرابع ناقش الباحث المعيقات أمام معيقات تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية حيث قام بتقسيم هذه المعيقات إلى قسمين هما: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، إضافة إلى مشكلة تمويل هذه المنظمات ومشاريعها الخاصة بالمشاركة السياسية وآثار هذه العوامل أو المعيقات على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها الفاعل.

وفي الفصل الخامس من الدراسة استعرض الباحث النتائج الرئيسة التي توصل إليها من خلال بحثه، ثم قدم في القسم الثاني من الفصل عرضا للتوصيات التي يرى أنها تشكل عاملا إيجابيا هاما من عوامل تطور ونمو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وسعيها لتحقيق أهدافها.

10.1 الدراسات السابقة

1) دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون، إعداد مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، آذار 2002.

تحاول هذه الدراسة الحديث عن مرحلة تبلور فكرة مجتمع مدني فلسطيني، ويحاول أن يتعرف على تمايز التجربة الفلسطينية عن غيرها من التجارب الإقليمية والدولية، وخاصة وجود الإقليم الفلسطيني تحت سيطرة متعاقبة من الاحتلالات آخرها الاحتلال الإسرائيلي.

ورصدت هذه الدراسة الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بإبعادها التنموية والمجتمعية من خلال مراحل تاريخها المختلفة وكذلك تحديد أهم المشاكل والعقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك نقاش موضوعان الحكم الصالح داخل منظمات المجتمع المدني وخلال استعراض هذه الدراسة وجد الباحث أنها تعالج دور منظمات المجتمع المدني من أبعاد إغاثية أكثر مما تعالجه بأبعاد تنموية وكذلك تعزيز المشاركة السياسية،حيث أن من أبرز الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لازالت في طور تقديم الدور الإغاثي أكثر من الدور التنموي، بينما يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كما سيتبين في الدراسة لعبت دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية على الرغم من الدور الاغاثي الذي كانت تقوم فيه.

2) مؤسسة الملتقى المدني ومؤسسة فريدريش ناومان، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية، رام الله 2003.

هذه الدراسة هي نتاج لأوراق عمل للمؤتمر الذي عقدته المؤسسة، ويهدف إلى التعرف على مفهوم الإصلاح، والتعرف بشكل واضح ومحدد على دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح، حيث حاولت هذه الدراسة الربط بين عمل المجتمع المدني وتعزيز الدمقرطة والمشاركة، وضمن أي إطار تدخل مساهمة المجتمع المدني في هذه العملية الديمقراطية.

وكذلك رصدت الأوراق التي قدمت، الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة استمرار فعاليات الانتفاضة من جهة، والإجراءات الإسرائيلية القاسية من جهة أخرى وان ما تواجهه هذه المنظمات من صعوبات في القيام بدورها الفاعل في العملية التنموية والديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية هو نتاج للصعوبات والظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، ويرى الباحث أن هنالك مجموعة من العوامل التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة وساهمت بشكل فعال في تقليل فاعلية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية المشاركة السياسية، ومن أبرزها الفصائلية وغياب الرؤيا الموحدة لمفهوم المشاركة السياسية داخل منظمات المجتمع المدني نفسها.

3) جبريل،محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي (دراسة لحالة الحكم في فلسطين)، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)، نيسان 2005.

ترصد هذه الدراسة حالة الحكم في فلسطين، وتحاول أن تسلط الضوء على العلاقة بين الحكم والمجتمع المدني، وتربط هذه العلاقة بالحكم الصالح، ودراسة مجموعة من المؤشرات على دور المجتمع المدني في نشر مفهوم الحكم الصالح.

ورصدت هذه الدراسة عملية المشاركة السياسية التي تشارك بها منظمات المجتمع المدني والدور الهام الذي تلعبه عملية دمقرطة التنظيمات الاجتماعية باعتبارها المعادل الوظيفي لعملية دمقرطة مؤسسات الحكم،ومنع طغيان الدولة وكذلك تصور الدراسة صلاح الحكم من صلاح التنظيمات الاجتماعية (منظمات المجتمع المدني) التي ترفع قدرات الأفراد وكذلك تضع الدراسة مؤسسات المجتمع المدني كجزء من عملية الحكم ومن عملية صنع القرار.

يرى الباحث أن هذه الدراسة لم تشر بشكل مباشر إلى دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية والتي هي جزء من عملية الحكم حيث أن الدراسة ركزت على اعتبار منظمات المجتمع المدني بأنها عبارة عن وسيط بين الدولة والمجتمع وهذا يشكل تبسيطا لدورها حيث أن دور منظمات المجتمع المدني أكثر تعقيدا في عمليات صنع القرار داخل النظام السياسي.

4) مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهه الاحتلال (سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى)، مواطن للمؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله 2004.

ترصد هذه الدراسة الأحزاب السياسية الفلسطينية ودورها في أفعال التكيف المقاوم على المستوى المحلي حيث حددت المساعدات والدعم الذي تقدمه هذه الأحزاب لجمهورها وكذلك رسمت هذه الدراسة صورة ملامحية للبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ولدتها الإجراءات الإسرائيلية العدوانية خلال سنوات الانتفاضة وكذلك أساليب التكيف المقاوم التي قامت بها

الأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في ظل هذه الظروف وكذلك رصدت هذه الدراسة جوانب القوه والضعف في المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية ويرى الباحث ان هذه الدراسة لم تستطع ملاحقة التحولات السياسية السريعة والتي مازالت تفرض نفسها على البيئة الاجتماعية والاقتصادية بحيث لم تستطع وصف أثرها على تكيف المؤسسات غير الحكومية كذلك لم تفرق الدراسة بين الطابع النضالي السياسي للأحزاب السياسية والخدمات الفنية والإغاثية التي تقدمها هذه الأحزاب بحيث لم تكن المسافات واضحة.

5) ساري حنفي ولندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية)، مؤسسة الدراسات المقدسية ومواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 2006.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في العمل الأهلي الفلسطيني وكذلك علاقتهم بسياسات التنمية كذلك قامت هذه الدراسة بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات وهي: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. حيث خلصت الدراسة من خلال البحث في هذه القطاعات الثلاث التأثير المهم للتفاعل بين العالمي والمحلي في العلاقات الدولية وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية وكذلك خلصت الدراسة أن المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تستثمر هامشا مهما للمفاوضات أثناء تحديد قاعدة العلاقة في المساعدات الدولية وفضلت التساوق مع هذه القواعد ويرى الباحث أن هذه الدراسة لم تتناول علاقة السلطة في إدارة هذه المفاوضات وكذلك ضعف القواعد والإجراءات والقوانين الفلسطينية في هذه العملية بحيث لا يمكن إلقاء اللوم على المنظمات الأهلية الفلسطينية لوحدها في هذا المجال.

الفصل الثاني

المجتمع المدني والمشاركة السياسية (الإطار النظري)

1.2 مقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية بروز العديد من المصطلحات الجديدة ذات الدلالة على قاموس الفكر والسياسة والمجتمع في العالم عامة، وفي منطقتنا العربية خاصة، ورغم الاختلافات والخلافات الكثيرة بين أنصار هذه المصطلحات ومعارضيها، ورغم التفسيرات والتفسيرات المضادة للعديد من المصطلحات، إلا أن أحد أهم هذه المصطلحات وأشدها استمرارية وبروزا في أوساط العاملين في حقل المجتمع والسياسة المحلية يتمثل في مصطلح المجتمع المدني الحديث، وما يرافقه من منظمات للمجتمع المدني في كل قطر عربي على حدة، ومن ضمنها فلسطين، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني تحديدا حالة خاصة تكاد تكون وحيدة من نوعها في العالم المعاصر.

فبالإضافة لحالة الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي للوطن فلسطين، يتعرض المجتمع الفلسطيني لمحاولة الطرد والتغييب والتذويب المتواصلة من قبل الاحتلال الكولونيالي تارة وبعض القوى التي تتلاقى مصالحها الخاصة مع نتائج هذه المحاولات، ومن هنا فقد كان لموقف المجتمع المدني الفلسطيني دورا خطيرا يؤديه في مواجهة هذه المحاولات، كما كان لتعبيرات وتشكيلات هذا المجتمع المدني العملية ممثلة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمختلف تسمياتها وأنماطها وأهدافها، المسسترة والعلنية، دورها الهام في عملية المواجهة المتواصلة.

إن مفهوم المجتمع المدني ومنظماته العديدة، باعتبارها التمثيل العملي أو الترجمة العملية لهذا المفهوم، يشكلان جوهر هذا الفصل، باعتبارهما المدخل الهام لبحث موضوعة المشاركة السياسية ودور منظمات المجتمع المدني في هذه المشاركة التي تمثل من جهتها دليلا حاسما على درجة ومستوى ديمقراطية أي دولة أو نظام سياسي في العالم، وبرهانا على مستوى تقدم ورسوخ حالة الوعي الشامل للمواطن العادي والفرد لدوره في إطار مجتمع مدني متقدم.

1.1.2 المجتمع المدني، ما هو؟

لا يختلف علماء المجتمع والسياسة منذ بدايات القرن الماضي على أهمية وضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المجتمع المدني إلا أن هناك اختلافات بينة تتعلق بتعريف المجتمع المدني، وهذه الاختلافات تتبع في الأساس من خلافات فكرية أيديولوجية واضحة، تحاول كل منها إعطاء المجتمع المدني صبغة معينة تتماشى وما تطرحه هذه النظريات من مفاهيم وما تسعى لتحقيقه من أهداف.

فالليبراليه الجديدة مثلا، ترى في المجتمع المدني بأنه "المساحة بين العائلة والدولة"، والتي يحدد ويختار فيها الأفراد الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين للوصول إلى أهداف يتم الاتفاق عليها بمعزلٍ وبعيداً عن تدخل الدولة[1].

بينما يرى آخرون ومن بينهم المفكر غرامشي أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديموقراطيه، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبيه وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والتعاونية في حدها الأدنى على الأقل، أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث" المؤسسة، البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات. حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. وبهذا المعنى قال غرامشي: "الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة[2].

بهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة جدلية. تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية.

---

[1] شبكة فلسطين للحوار، http://paldf.net/forum/showthread.php?t=5301-visited at 12.022008

[2] شبكة الأنباء الكردية،

http://www.kurdroj.org/meqalat/5-7/selman.barudo_04.05.06.htm ،visited at 12.022008

ولا تملك الدولة الحديثة وسيلة غير ذلك لمواصلة وجودها الشرعي هذا لأن المجتمع المدني يضم الأحزاب السياسية إضافة إلى المنظمات والنقابات والمؤسسات الأخرى، أي أن له بعداً سياسياً وهو يحتوي على التنظيم السياسي للمجتمع ككل، مما يجعل من المستحيل على الدولة أن تفرض هيبتها حقا بوسائل قسرية تتجاهل عناصر المجتمع المدني المتعددة هذه ودورها في الحياة السياسية العامة.

ففي الوقت الذي يشتمل المجتمع المدني على الأحزاب والتنظيمات السياسية يختص المجتمع السياسي بالسلطة السياسية بمعناها الممارس.

ويخالف آخرون المفهوم الأخير عن مؤسسات المجتمع المدني، إذ يرون أن البرلمان والقضاء المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني، ولمنع إقصاءه من قبل الدولة، أو هيمنة الدولة عليه، أي أنهما ليسا من عناصر المجتمع المدني وإنما من مقومات وجوده وشروط ديمومته، وهذا هو الرأي الراجح إذ لا يمكن فصل المجتمع المدني عن الدولة ولا يمكن أن يتأسس ويستديم إلا في ظل إطار قانوني تضعه الدولة.[1]

هناك اختلاف بين المجتمع السياسي وبين المجتمع المدني، فالأول هو نظام لعلاقة المواطنين مع الدولة وهو نظام مركزي ومستند إلى قانون ثابت وموضعي ورسمي في حين أن الثاني نظام لعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض بصورة منظمات لها استقلاليتها الداخلية وعلاقات تقوم على الترابط بين العادات والأخلاق والمصلحة ولا يجب النظر إلى الاختلاف بين المجتمعين المذكورين، الانفصام، بل يعني إقامة علاقة تكاملية بين المجتمع السياسي (الدولة) وبين مجتمع النظام المدني تقوم على الاعتراف المتبادل بالأدوار، فمن جهة اعتراف الدولة بدور المنظمات المجتمعية المدنية في تقديم مساعدات وخدمات وتلبيه احتياجات للقطاعات المهمشة من المجتمع، واعتراف منظمات المجتمع المدني بدور الدولة التوحيدي للمجتمع "وتحديدا في الدور الوطني وإعطائها الفرصة لبناء هياكلها الإدارية ودفع الخطط بما يمكنها من القيام بدورها المطلوب وعدم منافستها على دورها هذا أو التشويش عليها بشأنه.

1 شبكة فلسطين للحوار، http://paldf.net/forum/showthread.php?t=5301, visited at 12.02.2008

2.1.2 تطوّر مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مرّ بها

من المؤكد أن مفهوم المجتمع المدني بصيغته الحالية لم يكن وليد الصدفة وأنه لم يتبلور دفعة واحدة. بل إن ظهور هذا المفهوم كان نتاجا طبيعيا لتطور المجتمع البشري على مر العصور، حيث انتقلت المجتمعات البشرية من مرحلة إلى غيرها من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، تطور خلالها مفهوم المجتمع المدني وتراكمت المعارف والخبرات الخاصة به، بشكل أدى حدوث الانتقال الكامل من حالة الكمية إلى حالة النوعية الجديدة التي كانت تحمل بدورها، بذور تطورها من حالة محض نظرية إلى حيّز الممارسة العملية وعلى جميع المستويات، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في كل دولة وفي أوساط كل مجتمع بعينه ووفقا لرؤيته ومصالحه الخاصة قبل كل شيء، وهكذا وجدنا المجتمعات الأوروبية تنتقل من عصر الإقطاع والسلطة الدينية للكنيسة إلى عصر الصناعة وهيمنة الطبقة الوسطى وما مثلته آنذاك من مفاهيم سياسية مناقضة تماما للمفاهيم التي كانت سائدة في العصور السابقة لها.

وبعد استقرار الوضع بالنسبة للنظام الجديد ورسوخه ونشوء الدول بمفهومها الحديث في المجتمعات الأوروبية أولا، تعرض مفهوم المجتمع المدني لحالة من الغياب الطويل عن ساحة النقاش النظري المعلن بين المفكرين والفلاسفة، وكأنما وجد هؤلاء أن هذه المفاهيم قد حققت أهدافها العملية إلى حد كبير مما خفّف من حدة النقاشات النظرية وبدأت مهمة تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع.

إن عودة هذا المفهوم للظهور، وبشكل فعال وعملي، تعني شيئا مختلفا في كل مرة يعود فيها، لأن هذه العودة "تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا، يولّد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم. وإذا أضفنا إلى ذلك التغيير تطور النظرية وتراكم المعارف الإنسانية كسياق آخر يعود إليه مفهوم المجتمع المدني نجد أن عودة المصطلح من غيابه التاريخي، أو إحياءه، يأتيان كل مرة في تقاطع محورين هما: محور التطور التاريخي، ومحور تاريخ النظرية

ذاتها، تاريخ الفكر والمعرفة. ويشكل هذا التقاطع سياقا متجددا باستمرار لتفسير وتأويل مفهوم المجتمع المدني".[1]

ولعل من أهم النتائج التي يمكن الخروج بها هنا هي أن ميلاد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره، في العالم الغربي، مرتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة، أو بالأحرى بالدولة في التصور الحديث لها. وهذا يعني أنه لا يكاد يعقل التفكير في المجتمع المدني مع إقصاء وإلغاء تامّين للدولة، بل إنهما ملتحمان أشد الالتحام.

أما النتيجة الثانية فهي هذا التطور الحاسم التي عرفها مفهوم المجتمع المدني وارتباطه بالصراع الدائر بين النظريات السياسية والدول المتصارعة، كما انه يقدم محاولة لفهم التطور الذي أصاب العالم في ظل المجتمع الصناعي، إلى جانب الاهتمام بإبراز دور الثقافة في الهيمنة العالمية والأيديولوجيا السائدة ووظيفتها في الحفاظ على هذه السيطرة وتأكيدها.[2]

وقد مر مفهوم المجتمع المدني بظروف تاريخية بارزة حيث أنه جاء، في مضمونه وشكله، كعملية إنهاء "للنظام القديم" وهو نظام اجتماعي يقوم على التمييز في الملكية على أساس التمييز بين المالكين للأراضي والممتلكات العينية والتابعين لهم، ويضع لنفسه تصورا أيديولوجيا يربط بين السلطة وبين القدسية، حيث يقضي باعتبار السلطة سلطة مطلقة أيا كانت سلطة دينية أو مرجعية سياسية، وقد ساهم في رسم هذا التصور الأيديولوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء نظرية "الحق الإلهي" للملوك.

ومقابل عملية "الإنهاء للنظام القديم" السائد حتى القرن السابع عشر، تعرض النظام في البداية لخلخلة قوية تحولت إلى رجّة قوية أصابت البناء الاجتماعي للمجتمع بأسره، نتج عنها اضطراب وتفكك أولا ثم حدث تغيّر عنيف انتهى بما حدث في الثورة الفرنسية حيث لم تعد

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص27– 29.

[2] سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطيـــة –نشـــأة وتطـــور مفهـــوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص64–65.

طبقة النبلاء قوية وموحدة قادرة على حماية النظام القائم، ومثلها تعرضت طبقة رجال الدين لحالة من التفسخ وعدم التماسك نتيجة لما حدث داخلها من تفاوت هائل في الثروات والنفوذ.[1]

ومع تراجع القوى الإقطاعية والدينية أخذت أهمية البرجوازية تنمو وتتعاظم باستمرار، وقد بدأ هذا الأمر في هولندا وإنكلترا أولا نتيجة ازدهار البرجوازية فيهما ابتداء من القرن السابع عشر، ثم وصل الأمر إلى فرنسا حيث أصبحت البرجوزاية هي المصدر الأول والأساسي في إمداد الملكية بما كانت تحتاجه من الأطر لتسيير إدارتها، كما أصبحت مصدرا لرؤوس الأموال.

ولم تتوقف البرجوازية الأوروبية الصاعدة حينه عند هذا الحد، بل أخذت تنشر مفاهيمها وقيمها التي تحتاجها من اجل ترسيخ دورها السياسي والاجتماعي، وبالطبع فقد كانت هذه الطبقة الجديدة وراء نشر العلوم والمعارف الجديدة كما كانت تقدم التشجيع والرعاية للفكر الفلسفي العقلاني وفكرة التنوير ومبادئ الحرية والمساواة، وقد استغل أقطاب هذه الطبقة، وهم التجار، هذه القيم والمفاهيم، لكي يقوموا بممارسة نشاطهم التجاري الاقتصادي على أوسع مجال من أجل كسب الأرباح وتعزيز النفوذ.

وقد شهدت هذه الفترة من تاريخ مفهوم المجتمع المدني ظهور قيم جديدة مثل المصلحة، والمنفعة، والصالح العام والرابطة الاجتماعية. وكان تعبير الصالح العام والمصلحة العامة يمثل رفضا كبيرا لبنية المجتمع في "النظام القديم" حيث كانت الامتيازات حكرا على طبقة رجال الدين والنبلاء فقط، وأما تعبير الرابطة الاجتماعية فكان رفضا ضمنيا للنظام الاجتماعي القائم على أساس التمايز الاجتماعي، وكان استخدام تعبير الصالح العام والرابطة الاجتماعية قلبا للتصور الأيديولوجي السابق القائم على مبدأ القداسة، وتكريسا لتصور جديد يمثل الخطوات الأولى لإقامة المجتمع المدني على أنقاض المجتمع القديم وقطعا نهائيا لكل العلاقات معه.[2]

---

[1] سعيد بن سعيد العلوي ومجموعة باحثين، مصدر سابق، ص43-45.

[2] المصدر السابق، ص46-47.

المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية ويضرب بجذوره في أصولها القديمة وتنعكس على مدلولاته خبراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبرز ذلك من خلال المدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه الخبرات. ومع أن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معين للمجتمع المدني إلا أن هناك ملامح مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها، مما يبرر استمرار استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس.[1]

تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي . وفقاً لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفاً لمفهوم المجتمع السياسي أي المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي فيقول جون لوك " وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني " . وتبرز رسالة جون لوك في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني ــ إضافة تحقيق الأمن والسلام، وهي المفاهيم الواضحة في فلسفة هوبز ــ هي المحافظة على أملاك الأفراد.

إن الخلفية السياسية المؤطرة للمفهوم في هذا الإطار تميل إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم.

من هنا يأتي اقتران المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتخلص المجال السياسي من أرث العصور الوسطى المسيحي الكنيسي أي من هيمنة المقدس، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية.

لقد كان جون لوك من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماماً بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق . لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني

[1] منتدى حوارات، http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=242 /, Visited at 03.2008

ضماناً لهذه الحقوق، ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك . والتزم أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه، فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر اتساقاً في احترامها لحقوقهم.

عندما ظهر مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر، وفي إطار المنظومة الفكرية السياسي الحديثة، كان يرادف مفهوم الدولة باعتبارها " آلة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يملكون" حسب تعبير هوبز[1].

في هذا السياق، كانت نظرية العقد الاجتماعية في الدولة تجسم مستوى التنظير السياسي، التحولات التاريخية والاجتماعية في أوروبا، تواكبها وتبررها وتعمل على عقلنتها وتبرير وجودها واستمراريتها بصياغة مفاهيمها ومبادئها.

يرى برهان غليون*، أن أي مفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت من حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول أن يواجهها بها المثقفون. فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا. ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير بل إن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي. وليس هناك مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث أكثر من مفهوم المجتمع المدني. ولتقريب الموضوع من الأذهان يمكن الحديث عن أربعة استخدامات متميزة رافقت هذا المفهوم منذ نشوئه حتى اليوم.[2]

---

[1] منتدى حوارات http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2428- Visited at 03.2008

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر، السوربون، باريس

2 برهان غليون، **نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية**، محاضرة ألقيت في جامعة قطر من 14-17 مايو 2001، شبكة مفهوم.
http://www.mafhoum.com/press/49Sghal.htm-Visited at 03.04.2008

الاستخدام الأول هو الذي كان يجعل منه مناقضا لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى. وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة ما بعد الإقطاعية القائمة على البديهة الدينية أو العرفية ونمو الشعور بأن السياسة صناعة أي نشاطا عقليا وتابعا لعمل الإنسان والمجتمع، ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وكانت الحاجة ضرورية لمفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان وطبيعة اجتماعه المدني وخصوصيته مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسيطة من انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الارستقراطي أو بالاثنين معا.

فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية، رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء أو ملاكين الأرض والإقطاعيين، ثم عامة الشعب. ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار في أي موضوع يخص ما نسميه اليوم موضوعات سياسية. وكانت المشكلة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن السابع عشر والثامن عشر الذين رافقوا تحلل هذا النظام الاجتماعي التقليدي وتطور البرجوازية كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بنائه من منظورات مختلفة تلغي المراتبية الجامدة وتفتح المجال أمام هيمنة سياسية حديثة، هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير ارستقراطية، أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي، ولكن بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه.

وإذا كان هذا المفهوم قد ظهر وتبلور خلال أكثر من قرن من الزمان فإن صياغته تمت على يد عدد كبير من المفكرين والفلاسفة وفي أكثر من بلد أوروبي واحد، أمثال جون لوك، توماس هوبز، سبينوزا، وجان جاك روسو، ومونتسيكيو، الذين وضعوا، كل في بلده، الأسس الأولية لنظرية المجتمع المدني، حيث ظهر بوضوح أن هناك خلافات وفروقا في الرأي والتفكير والطروحات بينهم، وكانت هذه الخلافات تبرز بينهم حول نقاط نظرية وعملية معينة إلى جانب التقاء آرائهم وأفكارهم في نقاط أخرى كثيرة[1]، وإن كان مونتسيكيو هو الذي أقر لأول مرة

[1] سعيد، بن سعيد العلوي، مصدر سابق، ص 47.

بضرورة فصل السلطات، حيث أكد على ضرورة التوازن بين السلطة المركزية وبين الحقوق الأساسية للأفراد، هذا الأمر الذي اوجد مفهوم الدستور الذي يحد من تركز السلطة ويحافظ على الحريات الأساسية، والقوى الاجتماعية المشاركة في عملية الحكم.[1]

ومن هذه النقطة ينتقل البحث تدريجيا من نظرية لا سلطة ممكنة إلا إلهية أو ملكية وراثية، إلى النظرية المناقضة تماما وهي لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية. وهذا هو أصل الانتقال نحو الحداثة السياسية.

ويمكن تلخيص هذه الاشكالية بجملة واحدة: السياسة الحديثة هي سياسة مدنية. ومن هذه السياسة المدنية، عكس الدينية والعرفية، سوف تتطور جميع المفاهيم الحديثة الأخرى مثل المواطنية والديمقراطية والدولة القانونية.[2]

أما الاستخدام الثاني للمفهوم فقد جاء في القرن التاسع عشر بشكل خاص، وكانت البرجوازية قد حققت ثورتها ونقلت السياسة فعلا من ميدان الديني والعرفي إلى ميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية. ولم تعد المشكلة المطروحة هي تحرير السياسة عن الدين والعرف الارستقراطي ولكن إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة ذاته والتمييز فيه بين مستوياته المختلفة. فالسياسة الحديثة التي ألغت المراتب الطبقية التقليدية جعلت من الشعب كلية واحدة أي افترضت وحدته في الوقت الذي هو كثرة وأفراد عديديون. والثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية حيث كانت العلاقات السائدة التي تربط بين الأفراد علاقات عائلية، داخل المشغل الحرفي، أو أبوية داخل الاقطاعة بين سيد وأتباعه، طرحت أيضا مسائل جديدة على المجتمع من حيث هو عدد كبير من الأفراد يتعاملون مع بعضهم البعض ويعتمدون بعضهم على بعض، وهو معنى المجتمع المدني بالضبط. فقد أدت تصفية الحرفة ونشوء الاقتصاد البضاعي وتحلل الملكيات الإقطاعية وتراجع الارستقراطية إلى انخلاع الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء هذه العلاقات، أي

---

[1] جبريل محمد، **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين**، ط1، القدس– منشورات بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2005، ص19.

[2] برهان غليون، **محاضرة**، مصدر سابق.

إعادة بناء المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة في مواجهة وبموازاة الدولة الحديثة معا. وعلى هذه المشاكل والاشكاليات النظرية سوف يرد فلاسفة القرن التاسع عشر الكبار، وفي مقدمهم هيجل وماركس الذين سيسيطرون عمليا على فكر القرن التالي السياسي.

بالنسبة لهيجل ليس المجتمع المدني باعتباره مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية. فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة.

أما ماركس فقد نظر إلى الموضوع من منظار التناقض الذي كشف عنه في مسيرة الحداثة البرجوازية ذاتها ومشروعها التحرري نفسه. ففي نظر ماركس إن مشروع التحرير السياسي الذي قامت به البرجوازية بالفعل عندما نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الحديث ليس في العمق إلا مشروع استلاب جديد. بل إن السياسة هي في قلب هذا الاستلاب وهي تجسد أعظم أشكال هذا الاستلاب. ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها برجوازية الدولة كمجال للعام، خلقت أيضا مجال الخاص. وبذلك قضت على الفرد بالتصدع أو الانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين ماهيتين متنابذتين ولا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن، وماهيته كمنتج. فالعام (المواطنية وما تعنيه من حق المساواة) فيه يعيش حالة صدام ونزاع مستمر مع الحقيقة الإنتاجية الاجتماعية الفعلية التي تعني التفاوت والتباين الشديدين في شروط الحياة والعيش والممارسة. لذلك فهو يقول إن الحرية التي تعكسها المواطنية التسووية هنا شكلية تماما، ولن يكون هناك تحرر حقيقي للفرد إلا عندما تتوافق شروط الحرية السياسية مع شروط الحرية الاجتماعية.[1]

[1] برهان غليون، **محاضرة**، مصدر سابق.

والاستخدام الثالث نشأ في النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار احتدام الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوروبا الصناعية. وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الايطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه. لقد حاول غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ويستخدمه لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية. وبالنسبة لغرامشي كان هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها. المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس إلخ. وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر غرامشي والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية. ويرى غرامشي أن المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة. ولأن الهيمنة مرتبطة بالايديولوجية فإن المثقفين هم أدواتها. ومن هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي.

لكن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها. فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل التي تمارسها الدولة. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنبا إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

وينطلق الاستخدام الرابع لمفهوم المجتمع المدني الذي أعيد اكتشافه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين من تراث غرامشي لكن بعد غربلته بحيث لم يبق منه إلا فكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت

إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة. وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار.

3.1.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني

ليس من السهل الادعاء أن جميع المفكرين في العصر الحديث خاصة، ينظرون إلى مفهوم منظمات المجتمع المدني نظرة موحدة، وهذا نفس ما يقال أيضا عند تعريف هذه المنظمات. لكن الرأي السائد تقريبا عند تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية"[1].

ففي الوقت الذي يرى فيه بعض المفكرين أن هذا المفهوم يسري على جميع المنظمات والمؤسسات القائمة "خارج المؤسسة الرسمية ممثلة بالدولة"، مثل الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية واتحادات المرأة والأندية والجمعيات والأحزاب السياسية، وأن هذه المنظمات تشكل العمود الفقري لأي حراك اجتماعي، وأنها ضرورة ملحة لبناء مجتمع ديمقراطي مدني بعيد عن المؤثرات والعوامل التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم وتعبيراته السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تقصي المجتمع أو تستثنيه من أي نشاط أو مشاركة حقيقية.

---

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية2001، ص925-926.

ومن أهم هذه المدارس التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني مدرسة العقد الاجتماعي وهيغل والمدرسة الماركسية، وخصوصاً المفكر الإيطالي غرامشي. وعلى الرغم من صعوبة الإحاطة بمساهمات كل هذه المدارس في هذا الإطار إلا انه من الضروري الإشارة إلى تعدد المساهمات حتى لا يتكون الانطباع بان المضمون الوحيد لهذا المفهوم هو كونه سلاحاً في يد الحركات الليبرالية الهادفة إلى الحد من سلطة الدولة الإقطاعية. فالمفكر الألماني هيغل استخدم هذا المفهوم لتأكيد أهمية الدولة في تحقيق الوحدة داخل المجتمع، ونفي أن يكون للمجتمع المدني أية قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك والانضباط. وتحدث المفكر الإيطالي غرامشي عن دور النقابات والأحزاب التي تعبر عن الطبقات الخاضعة في توليد الهيمنة المضادة التي تفتح الطريق أمام تغيير ثوري للمجتمع في اتجاه الاشتراكية.[1]

ويرى أنصار وضع جميع هذه المنظمات في قائمة منظمات المجتمع أنها تمثل جزءا من بنية المجتمع الثقافية والسياسية والحضارية، وأن كلا منها، تمثل وجهة نظر وموقف ومصالح قسم من المجتمع المحدد تجاه قضية معينة، الأمر الذي قد يضع هذه المنظمات في مواجهة مباشرة مع النظام السياسي القائم.

وفي المقابل فإن البعض الآخر يخرج قسما من هذه المنظمات من قائمة منظمات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات والأحزاب السياسية التي يرى المعارضون أنها تعبير سياسي مباشر لشكل من أشكال النشاط المعارض للسلطة، كما عرفها البنك الدولي بأنها: تلك المنظومة الواسعة من إتحادات العمل والمنظمات غير الحكومية والمجموعات القائمة على الأديان والمؤسسات والمنظمات القائمة على المجتمعات في المجتمع المدني[2].

وتعتبر منظمات المجتمع المدني فضاء لتوسيع المشاركة، وقبيل وبعيد سقوط المعسكر الاشتراكي سابقاً تحول مفهوم المجتمع المدني إلى أيديولوجية تنشر على نطاق واسع وارتبطت

---

[1] منتدى حوارات، http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2428 , visited at 03.2008

[2] علي عبد الواحد محمد، المجتمع المدني وتوجهاته، الحوار المتمدن،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427 /, visited at 03.2008

بايديولوجية نشر الديموقراطيه والتبشير بها كوصفه لتقدم العالم وخلاصه من براثن نظم الحكم المتسلطة التي تعيق التنمية وتؤبد الفقر والتخلف لدول العالم عامه ودول العالم الثالث خاصة وهذا التبشير الإيديولوجي بمقولة المجتمع المدني تبلور إلى سياسات محدده تعمل على تأسيس وتشجيع وتأسيس وتمويل العديد من المنظمات غير الحكومية في العالم، إما لسد فجوات التنمية التي لم تستطع الدولة في العالم الثالث القيام بها أو لتغيير النظم التسلطية ونشر الديمقراطية، ويمكن النظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الأداة اللازمة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي من خلال مداخل متعددة- قوة المجتمع المدني- تعددية منظمات المجتمع المدني وتنوعها-تحفيز المجتمع المدني للمشاركة السياسية ولمستوى الفاعلية السياسية الممارسة من المواطنين الديمقراطيين وقيامه باختيار قادة سياسيين جدد وتدريبهم ومقاومة لسيطرة النظام المتسلط وبالتالي التسريع للتخلص منه.[1]

ويلاحظ هنا أن اختلاف المواقف من منظمات المجتمع المدني يشير بجلاء إلى حقيقة الأزمة في المجتمع المدني، هذه الأزمة الناجمة عن ممارسات السلطة التي تعمل على حرمان الشعب من وظائفه الحيوية واحتكارها لنفسها، وتجريده من حقوقه الإنسانية ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق التعبير عن آرائه المستقلة.[2]

4.1.2 مفهوم المشاركة السياسية.

يقوم مفهوم المشاركة السياسية على أساس واضح محدد من دخول المواطن العادي، بمحض اختياره وبكامل إرادته في نشاط جماعي اجتماعي تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة المجموع إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الوضع أو المجتمع المعين.

---

[1] شبكة فلسطين للحوار، مصدر سابق.

, visited at http://paldf.net/forum/showthread.php?t=53018 /03.2008

[2] حليم بركات، مصدر سابق، ص 923.

وقد لا يكون لهذا النشاط الذي يمارسه الفرد العادي، بشكل عفوي وفردي في البداية، تأثير إيجابي على مجريات الأمور أحيانا، الأمر الذي يحبط الفرد العادي، أو يخلق لديه الإحساس بالحاجة إلى نمط أرقى وشكل أكثر تنظيما من أشكال النشاط، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني القائمة، أو الفئات المتنورة اجتماعيا، للبدء بالعمل المنظم الجماعي وفق برنامج نظري وبرنامج عمل متجانس معه، ويكون هذا العمل النواة الأولى أو الشكل الجنيني لعملية المشاركة السياسية الفاعلة لهذا الفرد ضمن إطار مجموعة منظمة هي منظمة المجتمع المدني.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن مفهوم المشاركة السياسية بمحتواه العام، لا يعني بالضرورة مشاركة الفرد بالعملية السياسية بمفهومها المحدد الضيق الخاص بسياسة الدولة او النظام السياسي مباشرة، بل يمكن لهذا المفهوم أن يختص بجانب واحد من جوانب المشاركة السياسية مثل الإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي وحتى العمل في المنظمات المدنية القطاعية المتخصصة، حيث يكون هذا النشاط جزءا من مجمل النشاطات التي يمارسها أفراد المجتمع ضمن منظماتهم المدنية من اجل خلق صورة شاملة وواسعة لمجمل المجتمع من خلال مشاركة الجميع في رسم هذه الصورة ولكن من منطلق التخصيص والنشاط الاحترافي الواعي والممنهج.

5.1.2 التنشئة السياسية كشرط رئيس لتحقيق المشاركة السياسية

عند الحديث عن تعريفات المشاركة السياسية لا بد من الإشارة إلى ارتباط موضوع المشاركة السياسية بموضوع التنشئة السياسية التي تمثل عملية تهيئة وإعداد للمواطن كي يصبح مؤهلا للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعه. فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد، كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي.

تلاقي التنشئة السياسية مكانا هاما في ميدان علم الاجتماع السياسي، كونها إحدى موضوعات التقاء الاجتماعي بالسياسي، وباعتبارها ثقافة سياسية تصهر الحاكمين والمحكومين في بوتقتها، ويمكن اعتبارها الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات.

وتبرز أهمية التنشئة السياسية حاليا عبر الصراع والتنافس الدائرين بين النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني، حيث يسعى كل طرف منهما للهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسطلتهم، ويسعى كل منهما للتحكم او التأثير على قنوات التنشئة بدءا من المدرسة–التعليم الرسمي– وانتهاء بوسائل الإعلام.

ومع كل الأهمية الكامنة في عملية التنشئة السياسية، إلا أن تعريفا محددا للتنشئة السياسية لم يتبلور حتى الخمسينات من القرن الماضي، حيث كان العالم الأميركي هربرت هايمان أول من استخدم مصطلح التنشئة السياسية في كتابه دراسة في السلوك الاجتماعي السياسي[1] "أن الاهتمام بالتنشئة السياسية جاء مصاحبا للدراسات المتعلقة بالسلوك السياسي"، ويعرف هيلمان التنشئة السياسية بأنها "تعلم الفرد لأنماط سلوكية–اجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع".[2]

إن الدور الهام الذي تلعبه التنشئة السياسية في المجتمع قد لا يؤدي للهدف المقصود وهو التنمية السياسية، أو إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقة، وذلك بسبب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، ونوع التعليم ودرجة استقلالية وسائل الإعلام، وهذه الأمور هي من محددات طبيعة التنشئة السياسية، ويمكننا ملاحظة هذا الأمر على أرض الواقع في فلسطين حاليا، والنتائج المأساوية التي وصلها المجتمع الفلسطيني نتيجة التنشئة السياسية الخاطئة، التي أدت إلى عكس الهدف المطلوب منها، وبدلا من نقل المواطن من مرحلة الولاء للعشيرة والفئة والعائلة إلى مرحلة الانتماء للوطن الواسع، يلاحظ على الساحة الفلسطينية تعمق الانتماء والولاء الفئوي أو الحزبي الفصائلي الضيق والمعادي مباشرة لمفهوم المواطنة الحقة والولاء للوطن والمجتمع، الأمر الذي يفرغ التنشئة السياسية من مضمونها الحقيقي من جهة، ويدعو لإعادة النظر بكامل

---

[1] أخبار السودان، http://www.sudaneseonline.com/cgi- visited at 14.03.2008

[2] إبراهيم أبراش، مصدر سابق ص197– 203.

أسلوب التنشئة السياسية الذي كان قائما، ويفتح الطريق أمام المفكرين لخلق واستنباط طرق جديدة لتحقيق التنمية السياسية السليمة عبر تنشئة سياسية حقيقية نحو الديمقراطية والمواطنة والمجتمع الواحد.

وإذا كانت المشاركة السياسية نوعا من أنواع التعليم، فإن من الضروري جدا للمجتمع الفلسطيني الاهتمام بهذا النوع من التعليم، ولعل في مادة التربية المدنية أهمية كبيرة ودورا هاما تلعبه في إعداد وتعبئة وتوعية الأجيال الفلسطينية الناشئة حول القضية المركزية للمجتمع الفلسطيني ممثلة بقضية الوطن والمجتمع عامة، بعيدا عن مفاهيم التعصب الفئوي والقبلي المحلي، وتضع أمام هذه الأجيال صورة شاملة واسعة لمفهوم الوطن والمجتمع من خلال التركيز على مفهوم المواطنة والتعددية والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه في إطار مجتمع متكامل. وبهذا يمكن القول إن لمادة التربية المدنية أهمية كبرى ودورا هاما في توعية وتطوير مفاهيم المجتمع المدني في أوساط الأجيال الشابة في المجتمع الفلسطيني، ويمكن لهذه المادة التعليمية، إن وضعت في إطارها الصحيح الواعي، أن تكون عاملا حاسما في إيصال جيل كامل إلى أبواب المشاركة السياسية الواعية عبر منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي ستجد في هذه الأجيال بيئة خصبة لنشر مفاهيم المجتمع المدني من ناحية، وأداة وجمهورا كبيرا لتعزيز دور هذه المنظمات في المشاركة السياسية من ناحية أخرى.

6.1.2 تعريف المشاركة السياسية

رغم تعدد الآراء حول تعريف مفهوم المشاركة السياسية، إلا أنها تكاد تجمع حول نقاط محددة تتمحور حول العمل الإرادي الذي يقوم به المواطن باعتباره فردا متساويا مع الآخرين من مجموع متجانس حول قضية محددة تتعلق بمصالح المجموع والفرد، إضافة لكون هذه العملية الطوعية عملية منظمة في جوهرها ومظهرها وذات أهداف مشتركة في الغالب الأعم وموحدة في كثير من الأحيان.

يرى "صموئيل هينتنجتون" و"نيلسون" أن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي. أما مكلوسكي فقال: إنها تشير

إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن **وينر** قدم تعريفا أكثر ليونة حين عرفها بأنها كل عمل إرادي، ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية.[1]

للوصول إلى مفهوم المشاركة السياسية ينبغي توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية. فالمشاركة قد تعنى أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على جميع المستويات الحكومية أو المحلية. ويمكن تعريف المشاركة بأنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

وهى قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلى أو المستوى الوطني العام. كما أنها تعنى إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو من خلال التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية. كما قد تعنى تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة، وفى حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

---

[1] إبراهيم أبراش، **مصدر سابق**، ص238-239..

[2] سيد عليوة، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM visited at 12.03.2008م

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية. وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي لارتباط هذه الأنواع مع بعضها ارتباطاً قوياً وتداخلها تداخلاً قوياً وتأثير كل نوع في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً.

وتعرف المشاركة الاجتماعية على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين أساسيين:

الأول: ويتمثل في العمل على توفير أو تقديم بعض الخدمات المحلية الهامة التي يحتاجها المجتمع المدني المحلي وذلك من خلال الجهود الاجتماعية التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

والثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع.

أما المشاركة الاقتصادية فهي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها. كما قد تعنى الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها. كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني. مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون فى رفع الأسعار أو يحجبون سلعاً معينة عن المستهلكين.

وتعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها. كما قد تعنى المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن للباحث أن يصنف أنشطة المشاركة في مجموعتين رئيسيتين:

أولا: أنشطة تقليدية أو عادية: وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شئون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لوناً من الاحتجاج الصامت.

ثانيا: أنشطة غير تقليدية: بعضها قانوني مثل الشكوى في بعض البلاد، وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية.وتعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدى بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، والى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين. فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسئولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع.

كما تؤدى المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام.. ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا ما قصروا في الأداء، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير. كما أن المشاركة تجعل الجماهير أكثر إدراكاً

لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية.[1]

من أجل الوصول لفهم واضح لمفهوم المشاركة السياسية يجب أن نحدد سلفا ما المقصود بالسياسة التي سيشارك فيها الفرد؟ هل هي السياسة بالمفهوم العام، أي الشعور والفكر والنشاط العام والتعاطف وكل علاقات التحالف والصراع بين الأفراد والتي لها علاقة بالتنازع على القوة، أم أنها مشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي على مستوى القمة فقط؟[2]

فإذا كنا نقصد بالسياسة "علم الدولة"، أي أنها تقتصر على ما له من شأن بمؤسسة الدولة وعلاقة الحاكمين بالمحكومين، تصبح المشاركة السياسية ذات دلالة تشير للمشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتتجسد فقط في عملية التصويت أو المشاركة في الإستفتاءات والأحزاب السياسية. أما إذا قصدنا علم السلطة فإننا نوسع المفهوم ليصبح معناها دالا على كل أشكال علاقات القوة التي تحكم المجتمع كعلاقة قوة بين أفراده بعضهم البعض أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي.[3]

7.1.2 المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة

عند إجراء مقارنة تاريخية حول موضوع المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية نجد أن الممارسة الديمقراطية قد تطورت بشكل كبير جدا في العديد من دول العالم، وأن الأنظمة الدكتاتورية المستبدة قد أخذت في التلاشي أو تغيير صورتها بحيث تبدو أقل تسلطا واستبدادا.

ومن ناحية أخرى فإن انتشار مفهوم المواطنة، باعتباره ركنا رئيسا من أركان الدولة، وارتباط المواطنة بالديمقراطية، على أساس أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى للمواطنة، كل ذلك جعل الديمقراطية تعني التأكيد على مركزية القرار مقابل إختزال مركزية الجماعة، كما

---

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصدر سابق.
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM visited at 12.03.2008

[2] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص237-238..

[3] المصدر السابق، ص237-238..

تعني أن الشعب هو مصدر السلطات، وحتى تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، وبحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة.[1]

ومع ذلك فإن التجربة الديمقراطية تؤكد عدم وجود علاقة حتمية مباشرة بين الديمقراطية، كمفهوم، والمشاركة السياسية كممارسة عملية على أرض الواقع. فقد أظهرت التجارب المعاصرة أن الديمقراطية قد تزدهر رغم تراجع المواطنين عن المشاركة السياسية، ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ألمانيا لم تتجاوز نسبة المقترعين 60% من أصحاب حق الاقتراع، أما في روسيا الاتحادية فإن نسبة المقترعين لا تتجاوز نصف أصحاب حق الاقتراع، بينما نجد مثلا أن نسبة من يدلون بأصواتهم في أي استفتاء شعبي أو اقتراع لإعادة انتخاب رئيس للدولة في الأقطار العربية تقترب من 90% في معظم الأحيان.[2]

إن عضوية المواطن في منظمة سياسية لا تعني بالضرورة أنه مشارك سياسيا، ونفس الأمر ينطبق عند النظر لنتائج الانتخابات في عدد من الدول، حيث نجد أن نسبة المقترعين مرتفعة جدا وأن نتائج الانتخابات تشير مثلا إلى فوز زعيم ما بنسبة مرتفعة جدا من الأصوات، كانتخاب رئيس للدولة في بعض البلدان، ولكن نجد أيضا أن هذه الدولة تفتقد للديمقراطية وأنها تحت حكم نظام ديكتاتوري أو تقليدي، وهنا يتضح أن المشاركة السياسية كانت إقحاما إجباريا للمواطنين في العمل السياسي، وأنها كانت وسيلة من أجل إظهار الأنظمة بمظهر ديمقراطي وأنها تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، بينما تتمثل الحقيقة في غياب الديمقراطية، وإن وجدت فإنها ديمقراطية أبوية موجهة، ديمقراطية رب الأسرة الذي يعطي ويأخذ ويمنع ويمنح.[3]

---

[1] علي ليلة، **المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص86-91.

[2] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص260-264.

[3] المصدر السابق، ص260-261.

وعلى العموم، فإن هناك بالتأكيد علاقة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، "ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو هل الديمقراطية هدف بحد ذاتها أم أنها وسيلة؟ وما الذي تبتغيه الشعوب من تطبيق الديمقراطية؟ هل تريد تحقيق الديمقراطية حرفيا، أي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه؟ أم أن المقصود بالديمقراطية النظام الأمثل لحكم الشعب، وبالتالي فالمحك العملي لمصداقية الديمقراطية ليس أن يشارك المواطن مباشرة بالحكم أو لا يشارك، ولكن أن تتجسد إرادة الأمة في الفئة الحاكمة وأن يعبر الحكام عن مصالح المحكومين ويحترمون إرادتهم ورأيهم"[1]

وقد جوبهت فكرة الديمقراطية المثالية على مر العصور بالعديد من الإنتقادات، فقد وجه كل من سقراط وأفلاطون نقدهما لفكرة المشاركة السياسية الشاملة والمباشرة، وأطلق عليها أفلاطون تسمية حكم الغوغاء، وفي عصر الثورة الصناعية تحول اهتمام الناس عن الهموم السياسية المباشرة إلى التجمعات والمنظمات التي حلت محل الأفراد في تحريك دواليب المجتمع، فحلت سياسة الجماعات مكان سياسة الأفراد مما زعزع ركائز الديمقراطية التقليدية وحلت محلها "ديمقراطية النخبة" التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية، لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام. التي كثر منظروها ومنهم عالم الاقتصاد الإيطالي "باريتو"[2]، وهو يرى أن النخبة هم اؤلئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في مباراة الحياة وحين يجد أن هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب. ويأتي الرائد الثاني وعالم الاجتماع ‘‘موسكا’’ الذي يضيف على تعريف باربتو قائلا إن من أهم أسباب تميز الطبقة

[1] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص262.

[2] موسوعة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki8 visited at 27.04.2008

الحاكمة عن الطبقة المحكومة– وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة– هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية والديمقراطية عكس ما انتهى إليه باربتو.

لقد انطلق الرائد الثالث "ميشال روبرتو" في تعريف للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية.

أما الرائد الرابع رايت ملز ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا وهي العسكرية والسياسية والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.[1]

أما عالم الاجتماع الألماني "كارل منهايم" فقد رأى أن وظيفة المواطن العادي تنحصر في قيامه باختيار الحكام، وليس من الضروري أن يشارك مباشرة في ممارسة السلطة. بينما كتب "ملبرات" أن هناك شكا في أن المجتمع سيستفيد إذا ما اتسع نطاق الاهتمام السياسي من قبل السكان وأضحى أكثر فاعلية. وركز" شومبينر" اهتمامه على حصر حق المواطن السياسي في انتخاب القادة والحكام والحق في النقاش، دون أن يصل الأمر إلى التدخل في الأمور السياسية التي أسندت للحكام وحدهم.[2]

---

[1] شبكة النبأ المعلوماتية، http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm /visited at 03. 2008

[2] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص265

إن هذه الانتقادات للديمقراطية المثالية وخصوصا الجانب المتعلق منها بالمشاركة السياسية تشير إلى أن هناك مؤشرات لانحسار دور الجماهير في المشاركة في الحياة السياسية لصالح نخبة أو قيادة يسند إليها الأمر، وقد يكون هذا التراجع نتيجة لعدم القدرة والكفاية لدى الأفراد العاديين أو لاستنكافهم عن ذلك أو لثقتهم بمن يتولى السلطة.

يستنتج من ذلك أن تراجع المشاركة السياسية يعزز من فرص ظهور نخب سياسية محترفة للعمل السياسي، فالنخبة السياسية لا تجد ذاتها إلا حيث تضعف المشاركة السياسية.[1]

8.1.2 أشكال المشاركة السياسية

يشير مفهوم المشاركة السياسية مباشرة إلى ضرورة توفر شرط المواطنة، وقد تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ وتطورت معه أشكال المشاركة السياسية، ومع أن هذا المفهوم قد تطور في أوروبا، إلا أن الغرب استفاد في ذلك من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني وكذلك من فقه الشريعة الإسلامية الذي أكد على مبدأ المساواة. وترجع البداية الأولى لتطور مفهوم المواطنة باعتبار أنها تشير إلى عضوية المجتمع المحلي أو المشاركة فيه، وعلى هذا النحو نجد أن الأشكال المختلفة للمجتمعات السياسية يمكن أن تتضمن أشكالا مختلفة من المواطنة.[2]

وتختلف أشكال المشاركة السياسية بين مجتمع وآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه، من زمن إلى آخر، وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة، ويعتمد ذلك على شروط معينة مثل مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام. كما تخضع عملية المشاركة لمستويات أربعة تختلف باختلاف المجتمع والمرحلة التي يعيشها هذا المجتمع من الحياة السياسية ومدى اقترابها من الديمقراطية. وهذه المستويات هي: [3]

---

1 إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص266.

[2] علي ليلة، مصدر سابق، ص 85.

[3] منتدى الحوار المتمدن، مصدر سابق
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427# ،visited at 22.04.2008

أولا: وهو ممارسو النشاط السياسي ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة مثل: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابى، ولذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ثانيا: المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ثالثا: الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

رابعا: المتطرفون سياسياً: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

أما عملية المشاركة السياسية فتمر بأربعة مراحل هي:

أولا: مرحلة الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ثانيا: مرحلة المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلى أو الوطني مثل أعضاء المجلس البلدي وأعضاء المجلس التشريعي ونواب الدائرة الانتخابية مثلا.

ثالثا: مرحلة التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

رابعا: مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.[1]

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية، واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

9.1.2 مدى المشاركة السياسية

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي ــ فكريا ومادياً واجتماعياً ــ الذي يسود في المجتمع. ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية' مصدر سابق.
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM visited at 12.03.2008

أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية. وفى بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر.

كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي. فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، وذلك لوجودهم في مواقع أكثر قربا إلى مواقع صنع القرار، وأكثر تعرضا للتأثر المباشر بالقرار السياسي من سكان الريف، وحتى عندما يكون الريف ساحة لممارسة نوع من المشاركة السياسية، فإن قرب هذه الساحة من المواقع الرئيسة لصنع القرار يؤثر بشكل حاسم في حجم ومدى هذه المشاركة وفعاليتها واتساعها، ويمكن اعتبار قضية المشاركة الواسعة نسبيا في النضال ضد جدار الفصل العنصري في بلعين ونعلين مثالا على ذلك، حيث أن قرب ساحة الصراع هذه من مركز صنع القرار الفلسطيني في رام الله، وتركز وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعالمية هناك، يجعل من الممكن إثارة ومواصلة هذا النضال بأساليب مختلفة تشارك بها قطاعات وفئات اجتماعية محلية مختلفة، مما يؤدي لزيادة المشاركة في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة ونشاطاتها، بينما لا تجد قضية جدار الفصل نفسه، اهتماما مماثلا في المناطق الفلسطينية الأخرى رغم وجود منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق ووجود حد أدنى من الإرادة الاجتماعية للنضال ضد هذا الجدار.

وبالطبع هذه الخصائص ليست ثابتة ولا تشكل قاعدة عامة. فمثلاً رجل ينتمي للطبقة العاملة قد لا يحظى بتعليم عال بعد الدراسة الثانوية، ولكنه من المحتمل أن ينتمي لنقابة عمالية، وبالمثل سيدة تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظيت بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية، غير أنها لا تنتمي إلى نقابة عمالية، وفى كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة ومن الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط القوية يكونون أكثر احتمالاً للمشاركة في السياسة.

وعموماً فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة فى شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهى نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

10.1.2 قنوات المشاركة

وإذا أردنا تحديد القنوات التي يقوم المواطن من خلالها بالمشاركة السياسية فهي كما يلي[1]:

المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات، وينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه. ورغم كل مظاهر الديمقراطية والشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة، أهمها قدرة المجتمع على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي انتخبه.

المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا وللحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين، لكن الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لإجراء تعديلات جوهرية على بعض مواد الدستور الرئيسية التي يجد النظام السياسي نفسه عاجزا عن إجراءها عبر الطرق الديمقراطية العادية داخل البرلمان مثلا، ويمكن لاستفتاءات الأنظمة العربية الهادفة لتعيين رئيس دولة أو تمديد

[1] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص251-254.

ولايته بما يتناقض ونصوص وروح الدستور أن تكون أمثلة على هذا النوع من الاستغلال المدمّر لشكل من أشكال المشاركة السياسية على مستوى شعبي واسع.

المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي حيث يمنح للمواطنين- في حالات محددة دستوريا- حق الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان وخلال فترة محددة، لكن هذا الشكل لا زال بعيد التحقيق في مجتمعاتنا العربية عموما نتيجة عوامل كثيرة مثل ضعف الوعي السياسي وغياب التأطير الحقيقي للجماهير بشكل يعبر عن موقفها الحقيقي تجاه قضية معينة بغض النظر عن اختلافاتها السياسية الأخرى.

المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانوناً، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية.

المشاركة عن طريق المطالبة بإعادة الإنتخاب حين يعبر المواطنون عن إعتراضهم على إنتخاب بعض النواب أو مسؤولين عموميين إذا ظهر الشك في نزاهتهم مثلا ويتم ذلك من خلال الإجراءات القضائية القانونية المباشرة.

المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها، وهذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى، ويعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة وخطرا، حيث أنه قد يمثل في حالات معينة رفضا شعبيا كاملا لوجود نظام سياسي معين أو سعيا لتغيير هذا النظام برمته عبر حركة شعبية واسعة ذات أشكال نضالية مختلفة ومتدرجة في تصاعدها. وهذا الشكل من المشاركة يتطلب وجود منظمات مجتمع مدني قوية إلى جانب تشكيلات سياسية حزبية تلتقي على قاسم مشترك واحد، ولو كان تكتيكيا مرحليا، من اجل خوض معركة معينة وضمن مرحلة معينة، يغلب أن يكون فيها النظام السياسي القائم قد وصل إلى منعطف حاسم في مجرى حياته

وحياة المجتمع بأسره، ومن أمثلة ذلك ظاهرة الثورات الشعبية في رومانيا ضد الرئيس "شاوشيسكو"، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، أو حركة تضامن للإطاحة بالحكم الشيوعي في بولندا في أواخر ثمانينات القرن الماضي، رغم أن جميع هذه الأمثلة أثبتت في النهاية أن كثيرا من القوى المحركة لها كانت تعمل بتنسيق معين مع قوى خارجية معادية للأنظمة ولأسباب خاصة بمصالحها يقبل مصالح الشعوب المعنية.

المشاركة عن طريق جماعات الضغط وذلك عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة فاعلة أو مجدية أو مؤثرة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مجموعات الضغط هذه، ورغم تسترها تحت غطاء المشاركة إلا أن كثيرا من جماعات الضغط المذكورة تكون ممثلة لشريحة محدودة العدد واسعة النفوذ اقتصادياً وسياسياً، ويكون نشاطها ملتزما إلى حد كبير بمصالح هذه الشريحة تحديدا، مثل مجموعات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية وأصحاب شركات صنع الأسلحة في العديد من الدول الأوروبية التي تدافع عبر الضغط الشديد عن مصالحها الاقتصادية ودون النظر للأساليب والوسائل حتى لو كانت تلك الوسائل قائمة على إفساد الأنظمة السياسية المحلية أو الأجنبية ذات العلاقة، ومن أمثلة نشاط مجموعات الضغط هذه حادثة شركات صنع الأسلحة البريطانية وقضايا الرشاوى التي قدمت لبعض المتنفذين في دول الشرق الأوسط وما مارسته هذه المجموعة من ضغط على الحكومة البريطانية لإغلاق الملف ومنع نشر القضية بذريعة عدم الرغبة بتهديد العلاقات مع بعض الدول الصديقة.

المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة، ورغم أهمية هذا الشكل من المشاركة، إلا أنه لا زال عاجزا ومتخلفا في عاملنا العربي نتيجة لضعف أو غياب تنظيمات المجتمع المدني وعجزها عن خلق حالة من الالتفاف الجماهيري الشامل أو القطاعي الواسع حول برامجها ومواقفها.

المشاركة عن طريق الأحزاب التي تعتبر من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صبغته الديمقراطية، وحجر الزاوية في تأطير وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية.

وسيتم تناول تفصيلي لهذه المشاركات من خلال البحث.

11.1.2 دوافع المشاركة السياسية

تتعلق المشاركة السياسية بكيفية تأثير الأفكار والمفاهيم والقيم السائدة اجتماعيا في العملية السياسية وعملية صنع القرار، سواء من خلال العلاقة المباشرة بالحكم، أو من خلال المؤسسات الوسيطة، ولهذا فإن المجتمع حين يفرز شكل النظام السياسي بطريقة أو بأخرى، إنما يقوم من خلال قيمه بتحديد نوع السلطة السياسية ونوع المشاركة في صنع القرار.

إن ثقافة المشاركة السياسة، ثقافة مهمة في تحديد علاقة الحكم مع المجتمع، أي أنه كلما كان الحكم أكثر إشراكا للمجتمع وأفراده ومؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على تكييف نفسه مع حاجات المجتمع، وكلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساسا للرأي العام.[1]

ولا شك أن المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين العاقلين، لكن هذا وحده لا يحقق المشاركة السياسية الفعالة، لأن المشاركة عمل إرادي قبل كل شيء، ويمكن أن نجمل دوافع المشاركة السياسية على النحو التالي:

- الدوافع النفسية حيث يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على إتخاذ موقف في موضوع سياسي هام، ويحتاج هذا الدافع لمواطن يتمتع بتربية سياسية وطنية بعيدة عن المصالح الذاتية الضيقة، إلى جانب الإحساس الكبير بمسؤولية وطنية شاملة.

[1] جبريل محمد، مصدر سابق، ص23-24.

- المشاركة كتعبير عن وعي سياسي حيث يربط المواطن هنا بين الحقوق التي يحصل عليها كونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع.

- المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب محددة قد تكون مطالب نقابية أو سياسية أو إجتماعية، ويظهر مثل هذا النمط من المشاركة في حالات إصطفاف فئة أو شريحة معينة من المجتمع خلف ممثليها في نزاع مهني أو سياسي محدد، مثل التزام عمال قطاع معين بإضراب تعلنه نقابتهم من أجل تحقيق مكاسب معينة للعاملين في القطاع أو الاستجابة الشعبية لنداء تصدره قوى سياسية معينة من أجل تعزيز موقفها في نزاع تخوضه ضد السلطة السياسية الحاكمة، مثل الدعوة لإضراب عام أو عصيان مدني لتحقيق مطالب محددة.

- المشاركة بدوافع عرقية أو دينية، ويظهر مثل هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية حيث يسعى أفراد هذه الجماعات لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وهذا النوع من المشاركة يمثل في كثير من الحالات دليلا على وجود دولة متعددة القوميات أو الديانات والمذاهب، وإلى وجود درجة معينة من التناقض أو عدم الإنسجام بينها بحيث تقوم كل قومية أو طائفة منها بتشكيل جسم سياسي أو مذهبي خاص بها ويدافع عن مصالحها أمام القوى الأخرى والدولة معا، كما يحدث في إقليم كويبك الكندي مثلا، حيث تطور الوضع في الفترة الأخيرة إلى حد المطالبة بإستقلال الإقليم والمطالبة بإعلانه كيانا سياسيا خاصا بالمنحدرين من أصول فرنسية.

- المشاركة السياسية خوفا من السلطة ويظهر هذا النوع في بعض دول العالم الثالث حيث يعتبر المواطن أن المشاركة في التصويت مثلا تعتبر إنصياعا لأوامر ورغبات السلطة ودرءا لخطرها.

- المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل.

- المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع، مثل ظهور أخطار معينة تهدد مصالح وقيم المواطن أو الدولة مثل انتشار الأفكار العنصرية أو القوى المتطرفة الأخرى واحتمال وصولها إلى السلطة.

– المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي حيث لا يكون للناخب أية ميول سياسية لكنه يمارس الإنتخاب إنتصاراً لقريب أو أحد أفراد العشيرة او القبيلة.[1]

2.2 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها

1.2.2 مقدمة

تعرّض المجتمع الفلسطيني الحديث منذ بداية القرن العشرين، لحالة إستثنائية من الاستعمار الأجنبي، حالة تختلف جوهرياً ومظهرياً عن باقي أشكال الإستعمار التي سادت العالم، والمقصود هنا هو الاستعمار الإحلالي "الكولونيالي" الهادف أصلاً لتغييب المجتمع الفلسطيني عملياً وخلق مجتمع آخر على أنقاضه، مجتمع يحمل من السمات والأهداف والتفكير ما يتناقض تماماً مع ما يحمله المجتمع الفلسطيني من أجل إنجاز عملية الهدم المنظم والنهائي لبنية المجتمع الفلسطيني وإقامة بنية مجتمع بديل جديد يحمل سمات المجتمعات الجديدة التي غادرها أفراد المجتمع الجديد دون الاهتمام أو الإعتناء بالمجتمع القديم الذي أريد له أن يكف عن الوجود أو التماثل والذوبان تماما في المجتمع الجديد الغريب.

وإزاء هذا الوضع الاستثنائي، كان على المجتمع الفلسطيني خلق وسائل عملية لمجابهة هذا المخطط وأهدافه، وقد بدأت أولى وسائل المقاومة من جانب المجتمع المدني الفلسطيني الناشئ في عشرينيات القرن الماضي على شكل جمعيات مدنية المظهر، سياسية الجوهر، وهي الجمعيات الإسلامية المسيحية الفلسطينية التي أقيمت في غالبية المدن الفلسطينية للتعبير عن رفض المجتمع المدني الفلسطيني عبر طوائفه الدينية المختلفة للمشروع الصهيوني الاستيطاني ممثلاً بوعد بلفور.

ورغم ضعف وهشاشة تلك الجمعيات واقتصار دورها على مناسبات محددة سياسية في غالبيتها إلا أنها شكلت الجنين الحقيقي والقاعدة الأولى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي شكلت لاحقاً.

[1] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص248–250.

وإذا كانت منظمات المجتمع المدني في أي مجتمع آخر تمثل دليلا على إستقرار هذا المجتمع ورسوخ بنيته في وطنه، إلا أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني شكلت بدورها إستجابةً ورداً على التطورات التي اجتازها المجتمع الفلسطيني خلال فترات حياته الصاخبة منذ بداية القرن العشرين وحتى الفترة الراهنة، الأمر الذي يعطي لهذه المنظمات أهميةً خاصة، حيث أنها ملزمة بأداء أكثر من دور واحد وأكثر من مهمة واحدة في كل مرحلة من مراحل صراع المجتمع المدني الفلسطيني من أجل البقاء أو الصمود أو التشبث بالأرض والبناء تمهيداً لإقامة دولة مستقلة لمجتمع مدني سليم، كما سيظهر من خلال البحث.

2.2.2 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها التاريخي

خضعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمختلف أشكالها، لعملية تطور تاريخي صاحبه تطور وتغيير في تركيبتها وبنيتها الداخلية من جهة، وأهدافها وتوجهاتها ومهامها، إلى جانب التطور في أساليب العمل وتنفيذ البرامج، هذا بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في طبيعة هذه المنظمات من حيث الإنتماء أو العلاقات مع المجتمع المدني الفلسطيني المحلي من ناحية، ومع العالم الخارجي، وعلاقة كل هذا بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني بأسره، وقد تميزت التجربة الفلسطينية بتنوع أنماط مؤسسات المجتمع المدني والتمايز الكبير في أدوارها في مختلف مراحل تطورها، أما بالنسبة لأنماط مؤسسات المجتمع الفلسطيني فإنه يمكن تقسيمها إلى نوعين:

أولا: القوى والأحزاب السياسية:

أدت هزيمة عام 1948م وما تلاها من إقامة دولة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية وتهجير غالبية السكان إلى خلق مجتمع فلسطيني ممزق وموزع في أكثر من مكان، وكان على الفلسطينيين أن يسعوا أولا للتأقلم نسبيا مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة التي أحاطت بهم من ناحية، والعمل الحذر المتردد لمحاولة إعادة بناء هيكلية المجتمع الفلسطيني وفق الظروف الجديدة مكانيا وزمانيا، ومن هنا فقد إنقسم العمل المجتمعي

الفلسطيني في المهجر إلى شكلين منفصلين. الأول كان يسعى لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الإنسانية الضرورية للمواطن الفلسطيني، بغض النظر عن أية توجهات سياسية فلسطينية أو عربية، والثاني، أخذ يسعى لإعادة شعلة العمل السياسي الوطني الفلسطيني من أجل إنهاء القضية السياسية الوطنية بأشكال مختلفة.

وإذا كانت الجمعيات الخيرية الفلسطينية قد شكلت محاولة فلسطينية لإعادة الحد الأدنى من اللحمة الاجتماعية الفلسطينية المفقودة فإن القوى السياسية الفلسطينية القديمة، التي كانت قائمة قبل الهزيمة والهجرة، والجديدة التي أبصرت النور بعد توثق علاقاتها مع القوى والأحزاب السياسية العربية في دول المهجر العربية، هذه القوى كانت تتبلور تدريجياً إلى نمطين سياسيين واضحين إلى حد كبير، أحدهما يتبنى فكرا قوميا عروبيا يطرح فكرة تحرير فلسطين وعودة أهلها من خلال الاعتماد التام على الأنظمة والقوى العربية الحاكمة، والآخر يتبنى فكراً فلسطينياً يقوم على حتمية قيادة الفلسطينيين–في المهجر أصلاً– أنفسهم لعملية تحرير فلسطين وعودة أهلها.

من هنا ظهرت على السطح الفروق الهامة في أشكال ومؤسسات العمل الفلسطيني بجميع أشكاله، السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل وحتى الثقافية، بينما ترك القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني، والمقصود المقيمين في الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ممن حملوا الجنسية الأردنية وتحولوا رسمياً إلى مواطنين أردنيين يخوضون نضالاتهم الاجتماعية من أجل مجتمع مدني أردني خالص، بعد أن أدى إلحاقهم بالأردن إلى شطب الجنسية الفلسطينية بمعانيها الرسمية والاعتبارية، ونفس الأمر تجلى بشكل أو بآخر لدى الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة الذين وإن ظلوا يحملون الجنسية الفلسطينية رسميا، إلا أنهم أصبحوا عمليا من رعايا مصر التي تولت الإشراف على القطاع حتى سقوطه بيد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وهي اللحظة التي فرض فيها على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، أن يعودوا لجنسيتهم الفلسطينية قسراً، تماما كما جردوا منها سابقا.

هذا الوضع الشاذ، أخذ يرسم صورة جديدة مختلفة تماما عما كان خلال فترة 1948-1967، وتعرضت القوى السياسية الفلسطينية في المهجر للسؤال الخطير، هل تتحول إلى أحزاب سياسية فلسطينية ذات جذور في الوطن المحتل 1967، أم تبقى منظمات عسكرية تعتبر المجتمع الفلسطيني في الداخل مجرد احتياط ومخزون بشري لنشاطاتها وفعالياتها؟

وكانت النتيجة وبعد مخاض عسير، أن ظلت معظم المنظمات العسكرية السياسية الفلسطينية خارج العمل من أجل مجتمع مدني فلسطيني، كما أنها عجزت عملياً عن التحول من منظمات وفصائل سياسية وعسكرية إلى أحزاب سياسية مدنية تغرس جذورها في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني، وتركت الميدان لمنظمات ومؤسسات اجتماعية مدنية قامت في الأصل من أجل أهداف مدنية مجتمعية محددة ومحدودة، وقد خاضت هذه المنظمات نضالاً هادئاً حيناً، وسافراً حيناً آخر من أجل إنجاز بعض المكاسب المدنية.

من هنا جاء الفرق في التسمية، فجميع المنظمات العسكرية والسياسية الفلسطينية تمسكت بلقب القوى الوطنية والإسلامية، بينما تمكن عدد قليل ومحدود من القوى السياسية المدنية الفلسطينية من استعادة ألقابها الحزبية القديمة مثل الحزب الشيوعي الذي تعرض لأكثر من إنقسام حتى استقر به الأمر في النهاية إلى تغيير إسمه إلى حزب الشعب بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، لكن الفصل بين قوى سياسية وعسكرية خالصة كما في المنظمات المشاركة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ظل ظاهراً حتى الوقت الراهن، رغم المحاولات المبذولة لتمويه الفواصل بينهما.

ثانيا: المنظمات الأهلية:

وتصنف حسب طبيعتها إلى:

1. الجمعيات الخيرية والتعاونيات.

2. المنظمات الجماهيرية.

3. المؤسسات والمنظمات التنموية.

4. المراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان.

5. مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.[1]

وقد ارتبط نشوء مؤسسات المجتمع المدني وتطورها في فلسطين بغياب السلطة الوطنية الشرعية، وتحت ظروف احتلال وقهر وإستعمار منذ مطلع القرن الماضي، وتغييب مفتعل للشخصية الوطنية والحضارية للشعب الفلسطيني، وأنه مع تواصل وتصعيد ظروف القمع والإضطهاد والحرمان، تطورت المؤسسات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي من صلب مسؤوليات السلطة، وليست مكملة لها كما هو الحال في الدولة المستقلة[2].

ولو رجعنا للتاريخ لأمكننا أن نؤرّخ لنشأة وتطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر مجموعة من المراحل التاريخية التي تحمل في الأساس ظواهر سياسيةً إقتصاديةً وطنيةً كأهم سمات نشوء وتطور هذه المنظمات، فقد ارتبط العمل الأهلي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية والسياسية، وظل رافداً من روافد العمل الوطني وداعماً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية، فمع إنتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين 1917 وإصدار وعد بلفور وإعلان الإنتداب البريطاني 1922، لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي "1917-1948"، وتركز مضمون العمل الأهلي على المطالبة بالإستقلال والوحدة العربية ومقاومة تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين، حيث نشطت النقابات العمالية وإتحادات الطلاب والمرأة والنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية في هذا المجال[3].

---

[1] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، **أبحاث ودراسات**- العدد (23)
http://www.ngoce.org/content/rs2723.doc visited at 03.2008

[2] المصدر السابق.

3 مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون**، رام الله 2002، ص21-22.

أما خلال فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة منذ إنتهاء حرب 1948 وحتى حرب 1967"، فقد تراجع دور ووجود المنظمات الأهلية نتيجة حالة الإحباط التي أصابت المجتمع الفلسطيني بعد النكبة، إضافةً لضعف وتلاشي الأحزاب السياسية وكذلك تشديد قبضة النظام الأردني والمصري على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ويمكن القول إن نشاط هذه المنظمات قد تركز حول مقاومة كافة مشاريع التوطين والتأكيد على حق العودة باعتبارهما محور العمل السياسي للمرحلة.

لكن فترة السبعينات من القرن الماضي شهدت عودة وإحياء ونشوء منظمات العمل الأهلي الفلسطيني نتيجة تعاظم قوة منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط المجتمع في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث قامت المنظمة بإنشاء الإتحادات الشعبية في الخارج بهدف العمل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرض وطنه المحتل، لكن هذه المؤسسات لم تكن لتشكل في تلك المرحلة مؤسسات تنموية ومهنية تهدف لتقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني باعتباره مجتمعا مدنيا قائما بذاته.

وكانت فترة الثمانينات من القرن العشرين مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية حيث تمحور الاهتمام حول إقامة هذه المنظمات في الداخل بعد خروج منظمة التحرير من لبنان، وكان التوجه يقضي بتركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى، حيث تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية التي اعتبرت أذرعاً سياسية للفصائل الأساسية في م.ت.ف. مثل لجان المرأة المختلفة التسميات حسب الفصائل التي وقفت خلفها، ولجان الإغاثة الطبية والزراعية ولجان العمل الصحي، وإتحادات الطلاب المختلفة، والأطر الثقافية، والتي قدمت بديلاً تنموياً مختلفاً عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت قائمة أصلاً، وهي المؤسسات الاجتماعية التي كانت قائمةً وفق القانون الأردني من أجل أهداف محدودة تتركز على نشاطات خيرية محدودة بعيدة عن عملية التنمية الاجتماعية والسياسية بمفهومها الحقيقي.

وهكذا ظهرت فكرة الاهتمام بالجمعيات الخيرية ودون إخضاع التنمية بشكل مطلق للنظرة السياسية الضيقة.[1]

أما مرحلة الانتفاضة "1988-1993"، فقد شهدت تغيرات هامة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، كما ظهرت منظمات أهلية جديدة تماما هي المؤسسات والمراكز المهنية المختصة، وكان هدف جميع هذه المؤسسات هو التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث كان الهدف هو الجمع بين عنصري البناء والمقاومة، ورغم سيادة الفئوية السياسية بين هذه المؤسسات إلا أن الشيء الجوهري كان اتجاه الفصائل السياسية إلى إعطاء أهمية أكبر وأوسع للعمل المهني انسجاماً مع المنظمات التنموية الجديدة.[2]

وقد استمرت هذه المنظمات في عملها، بنسب متفاوتة من النجاح أو الإخفاق، حتى "كانت إتفاقات أوسلو، حيث شهدت هذه المنظمات تحولاً بنيوياً في جوهرها وسلوكها، فقد حصل تحوّل في توجّهها السياسي من التركيز على الحقوق الوطنية إلى التوجه المهني المحض، ومن التمويل المسيّس وطنيا إلى التمويل الذي يحقق غايات مجتمعية، ومن التعبئة السياسية إلى التنمية الشعبية، بل إن بعض المنظمات قامت بترجمة نظامها الداخلي وبالشكل الذي يتساوق مع المانحين..."[3].

وهذا التوجه الأخير كان من أهم الأسباب التي أدت لإصابة العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بحالة من الانكماش والضمور وفقدان الاهتمام الجماهيري بها، بعد أن بدأت تتحول تدريجيا إلى ما يشبه المنظمات المهنية التي تضم نخبة معينة نأت بنفسها طوعاً عن العمل الجماهيري المباشر واكتفت بأعمال لا يكاد المواطن العادي يشعر بنتائجها لأو أثرها على حياته اليومية أو السياسية أو الاقتصادية، بينما لا زال الاحتلال الإسرائيلي يقيم عملياً على

---

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون** مصدر سابق، ص -ص 22-24.

[2] المصدر السابق،-ص 25.

[3] رنا النشاشيبي وربحي حجازي، **الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين**، نشرة نزاهة،العدد الثاني، ص 10.

الأرض الفلسطينية دون أن يجد من هذه المنظمات ما ينتظر منها أن تقوم به من مواجهة لازمة وفي مختلف المجالات، "...تلى ذلك تحول وانتقال المنظمات الأهلية من حركات شعبية، إلى منظمات نخبوية، ومن منظمات تطوعية، إلى مجموعة من الخبراء والموظفين الذين يتقاضون رواتب مرتفعة وكل ذلك بالإعتماد على التمويل الخارجي، مما جعل هذه المنظمات تخرج من دائرة العمل التطوعي إلى عمل مهني ومتخصص، وهذا الأمر بدوره خفف من حجم الضغوط السياسية على هذه المنظمات من قبل الممولين، وتراجع الإشتراطات السياسية بعض الشيء، بداعي أنها لم تعد منظمات سياسية بل تحولت إلى منظمات حرفية".[1]

3.2.2 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية

لا بد من الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمجملها كانت متواجدة على شكلين، أحدهما أقامته منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين لخدمة جموع اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات العربية خاصة وتوفير حد أدنى من الخدمات الإنسانية لهم، أما الشكل الثاني فقد أقيم بتوجيه من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة في أعقاب خروج المنظمة من بيروت 1982 وابتعادها عن أماكن تواجد المواطنين الفلسطينيين داخل الوطن، ونظرا لوصول الفصائل الفلسطينية للإقتناع أنه لا بد من العمل على بناء مؤسسات وطنية في الداخل، مؤسسات تعمل على تعزيز صمود المواطن الفلسطيني بوجه الاحتلال من ناحية وتضع القواعد الأولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية أخرى.

وقبل الحديث عن العلاقة النظرية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمشاركة السياسية، تجب الإشارة إلى أن هناك تمايزاً بين المنظمات القطاعية والمهنية التي أقامتها القوى السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومثيلاتها في الشتات، وقد تمثل هذا التمايز في الاستناد إلى قاعدة جماهيرية منظمة، ومن حيث إختلاف قاعدة الائتلاف بين الفصائل عما كان

[1] ريم حمامي، **المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، احتراف السياسة في غياب المعارضة-السياسة الفلسطينية**، العـــدد العاشر، ربيع 1996، ص 97.

سائداً في الهيئات القيادية التي اتبعت نظام المحاصصة "الكوتا" بغض النظر عن الوزن الجماهيري ودرجة التأثير في الرأي العام الفلسطيني[1].

أما في أعقاب إتفاقيات أوسلو، وما رافقها من إقامة السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة، فقد تعرضت منظمات المجتمع المدني إلى تغيرات هامة على صعيد رؤى وأدوار وإستراتيجيات العمل المدني الفلسطيني، إلى جانب التغيير في شكل ومضمون علاقاتها الداخلية والخارجية. وقد جابهت المنظمات المدنية الفلسطينية بعد إقامة السلطة الفلسطينية مرحلتين متداخلتين من التغير الجوهري، الأولى بعد إقامة السلطة مباشرة حيث تنامى عدد وحجم هذه المنظمات التي وجدت نفسها في مركز عملية إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صعيد أولويات وإحتياجات المجتمع الفلسطيني[2].

أما المرحلة الثانية فقد ظهرت بعد اندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول 2000 ولا زالت مستمرة حتى الآن، فقد لعبت هذه المنظمات دوراً هاماً في الانتفاضة سواء على الصعيد الوطني العام، أو على صعيد تقديم العديد من برامج الإغاثة والبرامج الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين.[3]

وتمتاز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني خاصة، عن غيرها من مثيلاتها من المنظمات في معظم أرجاء العالم بأنها، نتيجة وجود الاحتلال الإسرائيلي وطبيعة المرحلة السياسية التي تجتازها القضية الفلسطينية، تقف مباشرة في وسط ميدان المعركة السياسية الوطنية من أجل إقامة الدولة المستقلة من ناحية، ومعركة البناء التنموي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى.

هذا التمايز كان من أهم العوامل الرئيسة التي وضعت منظمات المجتمع المدني في ساحة العمل السياسي الوطني العام، حيث أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى بروز شكل

---

[1] تيسير محيسن، **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في المساق الفلسطيني**، رؤية، "مجلة شهرية بحثية متخصصة" العدد الثالث، 1998،رام الله– ص 6.

[2] عزت، عبد الهادي، **الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح**، ط 1، القدس، مؤسسة الملتقى المدني، 2003، ص239.

[3] المصدر السابق ص 240.

من أشكال النظام السياسي الوطني الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وقد خالط هذا النظام منذ بدايته، مجموعة من الأخطاء والمآخذ الكبيرة، مما دفع بمنظمات العمل المدني الفلسطينية للتحرك لمواجهة هذه الأخطاء والعمل على تصويب المسار، تحت شعار ما يسمى عملية الإصلاح، وهي مهمة تحمل في طياتها الكثير من العمل السياسي والمشاركة السياسية غير المباشرة.

وقد وجدت هذه المنظمات نفسها في مواجهة رأيين مختلفين إلى حد كبير، الأول يرى أن دور المنظمات في عملية الإصلاح يمثل عملية قسرية إجبارية فرضت على هذه المنظمات من الخارج ولأهداف سياسية محضة، بينما يرى الرأي الثاني أن عملية الإصلاح عملية جوهرية وهامة لاستكمال عملية التحرر الوطني وإنجاز الاستقلال الوطني[1].

وللحديث عن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية، يجب أن لا يغيب عن البال أن هناك أكثر من شكل واحد من أشكال المشاركة السياسية، ومن هذه الأشكال ما يطلق عليه المشاركة المنظمة، هي المشاركة المنظمة في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أو بمعنى آخر أنها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة، ومن هذه الأجهزة المنظمة الأحزاب السياسية، والنقابات وجماعات الضغط[2].

وهكذا فإن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية، في المجتمع الفلسطيني تحديداً، وفي باقي المجتمعات على وجه العموم، هي علاقة تبادلية، بمعنى أنه كلما تعزز دور وبنية ومهام وعلاقة هذه المنظمات بالمجتمع المحلي، كلما زاد دورها في المشاركة السياسية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي نفس الوقت، لأنه كلما زادت السلطة أو الدولة من تشديد قبضتها على المجتمع، كلما تصاعد التناقض بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، الأمر

[1] عزت، عبد الهادي، **الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح**، مصدر سابق، ص 239.

[2] إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص250.

الذي يزيد من حدة الأزمة داخل المجتمع، ويفتح الأبواب أمام محاولات التدخل الخارجي في جميع شؤون المجتمع عبر الانحياز الخارجي لأحد الطرفين المتنافسين على تمثيل المجتمع، السلطة والمنظمات المدنية. وأنه لمنع وقوع خطر التدخل الخارجي، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تضع على سلم أولوياتها العمل الحقيقي لنشر مبادئ ومفاهيم الديمقراطية وأسس الانتماء الوطني الحقيقي في أوساط المجتمع، ونشر التثقيف السياسي الوطني ومفاهيم الانتماء للوطن بدلا من الانتماء الضيق للحزب أو الفصيل السياسي. وفي نفس الوقت، يجب على السلطة، أن تدرك تماماً أن دورها بناء الوطن لجميع المواطنين، وأن تبتعد عن محاولة فرض نفسها وسلطتها في أدق التفاصيل اليومية وأن تبتعد تماما عن طرح البرامج الخالية من المضامين المجتمعية، مضامين التنمية والبناء المجتمعي، وبناء الوطن لمصلحة جميع المواطنين، أعضاء وناشطي منظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين على حد سواء، وأن تدرك جيدا أن المشاركة السياسية من جانب منظمات المجتمع المدني تعتبر حقا طبيعيا تمارسه هذه المنظمات باسم المجتمع وليس مجرد "هبة أو منحة" تمنحها السلطة انتقائياً لمن تريد وعندما تشاء.

4.2.2 رؤية منظمات المجتمع المدني للمشاركة السياسية

يختلط مفهوم المشاركة، بعدة مفاهيم أخرى ترتبط به، والتي تنطوي كل منها على دلالة تختلف عن المفهوم الآخر، من تلك المفاهيم المشاركة، أو التعاون، أو التنسيق. وبالرغم من تداخل هذه المفاهيم مع بعضها البعض، إلا أن مفهوم المشاركة له دلالات مختلفة تماماً عن هذه المفاهيم، إن مفهوم الشراكة الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها في حماية حقوق الإنسان هو التالي":مقاربة تنموية"، تتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، في إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار، وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية[1]، وتحمل هذه المسؤوليات لا يتوقف عند حدود المشاركة في

[1] بوابة فلسطين القانونية، 03.2008l/ visited athttp://www.pal-lp.org/library/article36.htm

العملية السياسية بمستوياتها المختلفة، بل يتطلب أن تتضمن هذه المسؤوليات أيضا مكافحة مظاهر الخلل والفساد في المؤسسة السياسية، ومن وسائل مكافحة الفساد تعزيز مشاركة المجتمع المدني عبر تشجيع المواطنين على إبداء رأيهم بحرية وتخطي حواجز الخوف والتردد، والعمل مع المواطنين للتعرف على حقوقهم المدنية وخاصة في أوساط الفئات المهمشة المسحوقة.[1]

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والثقافة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.[2]

وقد أثبتت الأحداث أن المشاركة السياسية حق للمواطنين، وهو حق يتجسد من خلال عمل إرادي يقوم به المواطنون للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال التأثير على متخذي القرار أو بالمشاركة في اتخاذ القرار، وعليه ليس غريباً أن نلاحظ تساوق الحديث عن المشاركة السياسية تاريخيا بالحديث عن الديمقراطية، حيث أن الأولى تحيل إلى الثانية وبالعكس، بل إن الديمقراطية كصياغة عقلية جاءت لتصف وضعاً كان سائداً في أثينا القديمة، وهو مشاركة المواطنين مباشرة في صياغة القرار السياسي وإدارة أمور الدولة.[3]

ومن أجل الوصول إلى مرحلة المشاركة المباشرة للمواطنين لا بد من وجود حلقة اتصال متينة أو جسر عبور متبادل بين الدولة والمواطنين، وهذا الجسر هو المجتمع المدني

---

[1] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح**، رام الله، 2007، ص84-86.

2- مشروع الثروة العربية 03.2008 /Visited at http://arabic.tharwaproject.com/node/630

[3] إبراهيم، أبراش، مصدر سابق، ص255.

بالضرورة، وحتى يكون تأثير المجتمع المدني فعالا ومثمرا فإنه يلجأ إلى طرق عدة لتعزيز فرصة الديمقراطية في النمو والترسخ، وأول تلك الطرق هي العمل على تغيير ميزان القوى الذي يميل تماما لمصلحة الدولة بحيث يصبح هذا الميزان أكثر اعتدالا ويعطي للمجتمع المدني قوة أكبر على ممارسة دوره، لأنه دون توازن القوى داخل المجتمع فإن ممارسة الديمقراطية تصبح أمراً مستحيلاً، أما الطريق الثاني فتتمثل في قدرة المجتمع في التأثير على درجة الانضباط داخل الجهاز السياسي، فالجهاز السياسي الذي يرى في نفسه القوة لممارسة ما يراه مناسبا، وبغض النظر عن قوى المجتمع المدني، إنما هو جهاز يتجه إلى الفساد مباشرة، ولو دققنا في كثير من الأنظمة السياسية في مختلف بقاع العالم، وليس في عالمنا العربي فحسب، لوجدنا أن ضعف أو غياب منظمات المجتمع المدني القوية قد أعطى الضوء الأخضر للأنظمة السياسية لممارسة القوة والسلطة والفساد السياسي بل والتشريع لها عبر مجالس منتخبة، فالدستور يتم تعديله بين يوم وليلة لتعيين وريث لرئيس جمهورية، وفترة ولاية رئيس منتخب يتم تمديدها رغم أنف الدستور ونصوصه، وفرض الأحكام العرفية وحالات الطوارئ الطويلة جداً وما يرافقها من تكميم الأفواه وإلغاء الحريات الأساسية يجري تحت سمع وبصر مؤسسات ديمقراطية منتخبة نخرها الفساد السياسي وغاب عنها الرقيب القوي وهو منظمات المجتمع المدني التي يمكنها، أن تفرض على السياسيين مزيداً من الحذر عند محاولة استغلال السلطة.

ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدور هام جداً كوسيط إيجابي بين الدولة كمؤسسة وقطاعات المجتمع المختلفة، بحيث يصبح هذا المجتمع المدني جسراً باتجاهين يصل بين جناحي الدولة الرئيسيين، الدولة والمجتمع، وعندما يصبح هذان الجناحان على اتصال دائم ووثيق فإن حالة الحكم العامة ستتحسن لا محالة و يتعزز الطابع الديمقراطي للمجتمع والدولة. ويبدو أخيراً أن طبيعة المجتمع المدني ومنظماته تتطلب تعزيز فكرة الانتخاب والاختيار الحر. وهو ما يتطلب الضغط باتجاه تجذير الديمقراطية على مستوى الدولة والوطن ككل وبهذا "يشكل المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية، وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي " الحرية ".[1]

[1] مركز التجارب التنموية الإصلاحية،
, Visited at 04.2008http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=65

ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم؛ أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعزها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولا سيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل. وهي، من ثم، تعبير عملي عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد، من الجنسين بالتساوي، عضواً في الدولة الوطنية متساوياً، بفضل هذه العضوية، مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الإمتيازات والحقوق. ذوو الإمتيازات، في كل عصر وفي كل نظام، لم يكونوا مواطنين، بل رعايا. وذوو الإمتيازات اليوم ليسوا مواطنين، بل هم رعايا وموالون وعبيد، فمن يظن نفسه سيداً على جماعة من العبيد هو أكثر منهم عبودية. ويلاحظ هنا أن مفهوم الوطنية مرادف لكلية المجتمع وعمومية الدولة وسيادة الشعب، وليس حكم قيمة أو صفة أخلاقية. المواطنون فقط هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد.[1]

إن مكونات المجتمع المدني، تشكل حزمة من نقاط الضوء والإشعاع لجهة النظام الديمقراطي كأسلوب للحياة، ويشمل ذلك الآراء والمقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، غير إنها في النتيجة ستساهم وتشارك في العملية السياسية الديمقراطية، بحيث يمكن تشبيه عمل السياسي في المجتمع الديمقراطي كمصفاة تمر من خلالها، مطالب أفراد المجتمع المتنوع، وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها، فتتحول إلى سياسات عامة، تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وإرادته ومتطلباته.

[1] مشروع الثروة العربي، مصدر سابق Visited at 03.2008، http://arabic.tharwaproject.com/node/630

إن من المظاهر المهمة لأنشطة المجتمع المدني الإيجابية، هي الحملات التي تقودها الصحافة الحرة لمحاربة الفساد السياسي والإداري في عمل الحكومة ومؤسساتها، ومنع تسلطها، ويدخل في هذا المضمار أنشطة منظمات حقوق الإنسان في مجال المتابعة العامة لأوضاع الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى إقامة الحلقات النقاشية حول القضايا التي تدخل ضمن إهتمامات الحكومة خلال المراحل الحرجة، وتقديم الأفكار والمعالجات المستمدة من القاعدة الاجتماعية.[1]

من هذا الأساس فإن نجاح منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في سعيها لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين يستدعي أن تعمل المنظمات نفسها على وضع برامج النهوض بهذه المؤسسات لتحقيق أهدافها وبرامجها في جميع المجالات، برامج واضحة ودقيقة وبمشاركة واسعة من أعضاء هذه المنظمات، وأيا كان برنامج العمل أو الهدف الذي تسعى المنظمات لتحقيقه، سياسياً وطنياً شاملاً مثل النضال عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، أو من أجل المشاركة في صنع القرار وزيادة نسبة مشاركة هذه المنظمات في الحياة السياسية، أو من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من إمتلاك موارده الاقتصادية وحرية التصرف بها، ومن أجل زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني في بناء اقتصاده الوطني وزيادة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في أسواق الإستثمار وزيادة مساهمتها في قوة العمل والناتج المحلي الإجمالي[2].

---

[1] شبكة النبأ المعلوماتية، مصدر سابق،

Visited at 03.2008 /http://www.annabaa.org/nbahome/nba84/017.htm

[2] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، مصدر سابق

http://www.ngoce.org/content/rs2723.doc /Visited at 03.2008

الفصل الثالث

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية

1.3 مقدمة

بالرغم من اختلاف مسميات المشاركة إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع ــ في كل الأعمال وفي كل المستويات ــ في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شئون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية في مجلس النواب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر شكلا من أشكال المشاركة غير المباشرة . ولو رجعنا لمفهوم المشاركة لوجدنا أنها تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلى. وهناك من يرى أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

وفي هذا الفصل يناقش الباحث دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية تعزيز المشاركة السياسية، وأبعاد هذه المشاركة، ودور المنظمات في بلورة مفهوم المشاركة السياسية بشكله الحقيقي، للوصول إلى مشاركة سياسية واعية وفاعلة تعبر عن التوجه الحقيقي نحو إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

لكن من الضروري الإشارة هنا، ونظرا لخصوصية الأوضاع الفلسطينية، إلى أن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لا تقتصر، في سعيها لتعميم وإشاعة المشاركة السياسية، على جانب واحد من جوانب التنمية المجتمعية، وهو الجانب السياسي، بل إن الشرط الرئيس لنجاحها في هذا المجال يعتمد على حسن فهمها وأدائها لأدوارها في المجالات الأخرى، فهذه

[1] موسوعة الشباب السياسية، دار الأهرام، مصدر سابق
, visited atwww.ahram.org.eg/acpss/ahram 14.02.2008

المنظمات مطالبة بالعمل في ثلاثة ميادين رئيسية من اجل النهوض بأدائها: حيث عليها أولاً أن تعمل في مجال مواجهة الاحتلال من خلال العمل على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بضمان حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة، ثم إن عليها ثانياً أن تنشط في مجال صنع القرار ورفع نسبة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بكل أشكالها ومستوياتها، وثالثاً يجب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن تنشط في المجال الاقتصادي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع موارده الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم بذاته.[1]

ثم يتطرق الفصل إلى أشكال المشاركة السياسية التي يسعى المجتمع المدني الفلسطيني عبر منظماته ومؤسساته لنشرها، وما هو الهدف من وراء هذه المشاركة، هل هي مشاركة لمجرد المشاركة؟ أم مشاركة من أجل وضع العصي في دواليب عربة التحرك نحو الديمقراطية؟ أم أنها مشاركة للوصول بالمجتمع بأسره إلى مرحلة الحياة الديمقراطية البعيدة عن الولاء الأعمى للعشيرة والقبيلة والحزب أو الفصيل؟ والقائمة على مفهوم المواطنة الواعية في وطن واحد يضم مجتمعاً واسعاً، تتمايز مصالح وغايات أفراده الخاصة، لكنها في تمايزها لا تصل أبداً حد الإقتتال أو الصراع العنيف، بل تبقى ضمن إطار مرن من الحوار الديمقراطي الضامن لمصالح الأفراد والمجتمع في معادلة دقيقة من تقاطع مصالح العام والخاص داخل المجتمع الواحد.

من هنا يمكن القول إن ثقافة المشاركة السياسية، وفهم معنى هذه المشاركة، أمور حاسمة في ميدان تحديد علاقة المجتمع بالحكم، فكلما كان النظام السياسي أكثر إشراكاً للمجتمع وأفراده ومؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على مواءمة نفسه مع حاجات المجتمع، وبنفس الوقت فكلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساساً للرأي العام.[2]

---

[1] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، مصدر سابق، 2003.

[2] جبريل محمد، مصدر سابق، ص22-24.

1.1.3 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية

كان لتراكم الخبرة العملية في مختلف مجالات العمل السياسي الوطني لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي، أو نتيجة لممارسات هذا الاحتلال، أثر كبير في تزايد أعداد منظمات المجتمع الفلسطيني خاصة في أعقاب إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وما تلا ذلك من أحداث، ورغم كثرة أعداد المنظمات إلا أن الظاهرة الكبيرة تشير إلى أن العديد من هذه المنظمات لا تمثل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك به، ويمكن ملاحظة ذلك عند الإطلاع على إحصاءات عدد المتطوعين في فعاليات ونشاطات قسم من هذه المنظمات حيث أن هذا العدد قد وصل عام 2000م إلى 64.936 متطوعا لكنه تدنى في عام 2006م إلى 53.623 متطوعاً، هذا بالإضافة إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ترى في أعضاء هيئاتها العامة المسجلين متطوعين دائمين مع أن الحقيقة تخالف ذلك[1]، أو أن تكون هذه المنظمات خاصة بالنخبة السياسية أو الثقافية، وبالتالي فإنها تظل معزولة عمليا عن الشارع الفاعل من ناحية، وتتحول بشكل من الأشكال إلى حليف تكتيكي للسلطة السياسية، حليف هو أقرب للسلطة من الشارع في المصالح الجوهرية، فعلى الرغم من الافتراض المنطقي القائل بأن لمنظمات المجتمع المدني مصلحة في تعزيز دور المجتمع المدني بشكل عام إلا أن التزام وتأييد كل منظمة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ليس مضمونا أو مسلماً به وذلك لأن ممارسة هذه القيم أمر يتطور ويتعزز بمقدار ما يعبر عن مصالح واحتياجات هذه المنظمات، ولهذا فليس من المستبعد أن تتضارب مصالح بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع عملها الطبيعي المفترض في تعزيز دور المجتمع المدني، وذلك بسبب مصالحها الذاتية أو ارتباطها مع السلطة الفلسطينية القائمة.[2]

وفي المقابل، فإن دور منظمات المجتمع المدني ينبغي له أن يضعها في مكان أكثر قربا واحتكاكا وتفاعلا مع الشعب ومصالحه المباشرة وغيرها، الأمر الذي يفرض عليها العمل

---

[1] Palestine Economic Policy Research Institute-Mapping Palestinian Non-governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip-Ramallah- 2007- Pp 13-14.

[2] زياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1، رام الله، 1995، ص. ص. 89-90.

"كمنظمات" من أجل صياغة السياسات العامة وممارسة الضغط من أجل إجراء تعديلات تحقق مصالح الأغلبية وتكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية.[1]

عندما نتحدث عن دور المجتمع المدني الفلسطيني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً ألشريك الآخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات، مشاورات، خبرة، مطالب، تأييد) للنظام السياسي (منهج النظم).[2]

في خضم الحراك الاجتماعي تولد من داخل المجتمع مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تتولاها مؤسسات نابعة من هذا المجتمع، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بحياته، هذه المؤسسات الناشئة تمثل استجابةً موضوعيةً لحاجات المجتمع من جهة، وعاملاً مؤثراً على مجرى الحياة الاجتماعية والفردية، وعلى مجمل الحياة السياسية للأفراد والمجتمع في آنٍ معاً، وتكون مهمة هذه المؤسسات والتنظيمات هي توجيه وتنسيق وتصنيف النشاطات الاجتماعية لخدمة هذا المجتمع، ويؤدي النشاط الاجتماعي لهذه المنظمات والمؤسسات إلى بلورة سلطة عليا لقيادة هذا التنظيم وتحديد القواعد والسلوك، سلطة تتحمل مسؤولية المحافظة على جوهر التنظيم واستمرارية العلاقات بين أفراده، إلى جانب إعطاء صبغة سياسية على وجود هذا المجتمع.

---

[1] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **الدليل التدريبي لمشروع تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني**، مصدر سابق، 2007.

[2] علي هويدا، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الاجتماعية: "تدوة دولة الرفاهية الاجتماعية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، 2005، ص203-205.

وبهذا تتكون السلطة السياسية داخل المجتمع، باعتبارها حاجة اجتماعية ملحة للقيام بالمهام المذكورة.

فالدولة ليست مجرد قناع للطبقة الحاكمة، وهي لا تشكل مع المجتمع طرفين يرتبطان بعلاقة ميكانيكية أو أنهما يعيشان حالة من التفاوض والصراع الدائم، فالدولة والمجتمع يتمايزان بمؤسسات خاصة لكل منهما، وبوظائف خاصة محددة لهذه المؤسسات مثل الجيش والشرطة والقضاء، وفي نفس الوقت فإنهما–الدولة والمجتمع– يترابطان بترابط أو تفاعل هذه المؤسسات مثل البرلمان المنتخب شعبيا وجهاز التعليم والصحة العامين.[1]

ولكن استمرار السلطة في أي مجتمع في العالم يعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على تبني الأهداف الموضوعة ثم ترجمتها عمليا على أرض الواقع، محققة لنفسها الشرعية والقبول أمام المجتمع، بحيث يمكن اعتبارها سلطة ديمقراطية وحكما صالحا، ولعل أفضل الطرق أمام هذه السلطة ومن أجل توفير الآليات والأدوات الديمقراطية الصحيحة يتمثل في إشراك منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، بما فيها عملية صنع القرار[2].

ويتوزع نشاط منظمات المجتمع المدني بين مجموعة من المجالات المحددة، مثل التنموي والخيري والإنساني والمجال الحقوقي والقانوني، وهي مجالات يتأثر نشاطها بالمحددات القانونية وسياسة الدولة وقدرات قيادات منظمات المجتمع المدني وتقبل المجتمع لها إضافة إلى التمويل والعوامل الخارجية.

وتلعب هذه الجمعيات دورا هاما في تعزيز قدرات الأفراد في المشاركة وبلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية وتنمية المجتمع من باب ارتباط عملها بحاجات

---

[1] جميل، هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية** ، ط1، بيروت–لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص. ص 28–31.

[2] عماد علوي، دور منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، موقع المدار، visited at 04.2008 , http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=25147

المجتمع، من ناحية أخرى ترتبط فعالية هذه المنظمات بحجم العمل الجماعي النشط ودرجة التعاون والتفاهم والمرونة في العلاقة بين العاملين أفرادا وقيادات[1].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: وماذا عن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز عملية المشاركة السياسية، وهل يمكن لها أن تلعب دوراً واضحاً ومحدداً في هذه العملية، وما هي حدود هذا الدور ومجالاته الهامة المؤثرة؟

إن ضخامة الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني يستدعي في البداية وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين، حيث تقوم هذه المنظمات بدورها في خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في سياسة الدولة من خلال المشاركة النشطة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني إتباع عدة طرق للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في المجتمع لتعزيز فرصة نمو الديمقراطية.

وأولى تلك الطرق هي إحداث خلخلة في ميزان القوة المائل لصالح الدولة بحيث يزداد نفوذ المجتمع في توازن القوة الحاصل، لأنه دون تحقيق توازن أفضل لا يرجى إنجاز ديمقراطي. الأمر الثاني هو قدرة المجتمع المدني على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي، فإذا كانت القوة مدعاة للفساد فإن القوة المطلقة مدعاة إلى الفساد المطلق. ولذلك فإن وجود المجتمع المدني القوي والفاعل الذي يخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة تجعلهم أكثر حذراً وأقل ميلاً إلى إساءة استغلال السلطة. من ناحية ثالثة فإن للمجتمع المدني دوراً بارزاً كوسيط بين الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة، وهو ما يعزز حالة من التواصل باتجاهين بين جناحي البلد الرئيسين الدولة والمجتمع، وعندما يصبح الجناحان على اتصال دائم وثيق فإن حالة الحكم العامة تتحسن ويتعزز الطابع الديمقراطي.

ويبدو أخيراً أن طبيعة المجتمع المدني ومنظماته تتطلب تعزيز فكرة الانتخاب والاختيار الحر. الأمر الذي يتطلب الضغط باتجاه تجذير الديمقراطية على مستوى الدولة والوطن عموما،

---

[1] موقع شبكة المشكاة،

http://www.almishkah.net/pagemail_and_print/news_ = 156, visited at10.03.2008

وبهذا "يشكل المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية، ويصبح أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي " الحرية ".[1]

أما عن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فينبغي أن لا يغيب عن البال أن هذه المنظمات لا تمثل، ولا يجوز لها أن تمثل، بديلا للنظام السياسي أو موازيا له، بل عليها أن تقوم بدور الرافعة التي توفر ضوابط على سلطة الحكومة. ويمكنها، من خلال هذا الدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية.

وقد كان انخراط غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في النضال الوطني بشكل أو بآخر أثناء مختلف مراحل النضال الوطني الفلسطيني وخاصة مرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى وما صاحبها من الفعاليات والنشاطات الاجتماعية المنظمة خلال تلك الفترة، قد أكسب هذه المنظمات حدا معينا من تقدير واحترام الجمهور الفلسطيني وخاصة في مجال تطوير هذه المنظمات لدورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات التحول الديمقراطي، هذا إلى جانب قيام هذه المنظمات بالاستجابة السريعة لاحتياجات وأولويات المجتمع وتطويرها لبرامجها بحيث تتأقلم بسرعة للتغيرات الجارية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2]، ففي دراسة أعدها مركز بيسان للبحوث والإنماء حول دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني ظهر أنه على الرغم من نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنه لا يزال للمنظمات الأهلية الفلسطينية دور هام على صعيد تقديم الخدمات في إطار من التكامل والتنسيق والشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث يتم تلافي التكرار والازدواجية كما يتم تقديم هذه الخدمات في إطار رؤية تربط بإحكام ما بين الإغاثة والتنمية البشرية، وقد أظهرت الدراسة أن

---

[1] مركز التجارب التنموية الإعلامية، مصدر سابق
, visited at 03.2008http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=65K,

[2] عزت، عبد الهادي، **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2004، ص6-8.

135 منظمة أهلية فلسطينية تمثل ما نسبته 65.2% من مجموع المنظمات التي أجريت عليها الدراسة لا تزال تقدم الخدمات نتيجة عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية عن تقديمها عند إجراء الدراسة.[1]

وبعملها هذا، تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون، كما يمكنها أن تتحول إلى وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية والمشاركة تعود بالفائدة على المواطنين وتمثيلهم بفاعلية أكبر من الأجهزة التشريعية الرسمية التابعة للحكومة.[2]

إن المجتمع المدني الفلسطيني بحاجة ماسة لوجود مثل هذه المنظمات خاصة وأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع، نظرا لظروفها وبنيتها، أن تلبي جميع احتياجات المواطن، كما أن هذه الاحتياجات تقع خارج اهتمامات وأولويات هذه السلطة، فالعناية بالمنتج الصغير والقطاع التعاوني والتعليم المبكر والصحة الأولية والثقافة الديمقراطية، أمور تلقى القدر الأدنى من الاهتمام الحقيقي الملموس من جانب السلطة.[3]

إن الوصول إلى حالة المشاركة السياسية مشروط بالانتقال من المجتمع التقليدي حيث تسود مفاهيم الانتماء للعشيرة والعائلة والجماعة القريبة إلى المجتمع الحديث، حيث يبرز مفهوم الولاء للوطن والشعب والمجتمع باعتباره وحدة متكاملة تضبطه سلطة سياسية واحدة يفرزها المجتمع طوعا ويقبلها، مجتمع حديث، مجتمع العمل والإنتاج والمصالح المختلفة والمتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل، أي إنها مرتبطة بالاندماج الوطني أو الاندماج القومي والانتقال من التشظي والتناثر إلى الوحدة، وحدة الاختلاف، ومن الملة إلى الأمة، بالمعنى الحديث للكلمة، وهو غير المعنى المتداول في الخطاب الثقافي والسياسي العربي حتى اليوم،

---

[1] عزت عبد الهادي، **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**، مصدر سابق، ص 20-23

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، المجتمع المدني عرض مقارن، منتدى التنمية الاجتماعية، http://www.pogar.org/arabic/governance/civil.asp/Visited at 03.2008

[3] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مصدر سابق، ص6-7.

والانتقال من ثم من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بثلاثة أركانها: الأرض (الوطن) والشعب والسلطة السياسية.[1]

ويمكن القول إنه لا وجود لنظام سياسي ديمقراطي دون وجود قدر كاف من المشاركة السياسية، لأن هذين العنصريين، عند اجتماعهما معا، يقدمان الدليل العملي على الاستقلال، الاستقلال الفردي حيث يعبر كل فرد عن حريته وحقوقه انطلاقا من حقيقة كونه فردا مستقلا في مجتمع مستقل من جهة، والاستقلال بمعناه الجماعي حيث تصبح إرادة ورغبات وحاجات ومصالح الفرد جزءاً من حاجات المجتمع وذلك من خلال مشاركة الفرد برسم السياسة العامة وتنفيذها بالشكل الذي يراه المجتمع بمجموعه وعن طريق مؤسساته المدنية من ناحية والهيئات السياسية من جهة أخرى.

إن الدور الذي يطلب من منظمات المجتمع المدني القيام به إلى جانب السلطة السياسية، لا يعني مطلقا أن هذه المنظمات قد أصبحت جزءا عضويا من هيكلية وبنية النظام السياسي، تأتمر بأمره وتنفذ برامجه وقراراته دون مراجعة أو محاسبة، ويجب لهذا الدور أن يقوم على الاستقلالية التامة، بحيث تتمتع هذه المنظمات باستقلال بنيوي وتنظيمي واقتصادي، حتى تتمكن من أداء دورها نحو المجتمع بعيدا عن هيمنة السلطة ورغباتها.

هذا الأمر يتطلب من السلطة السياسية وهيئاتها التنفيذية والتشريعية أن تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شخصيات اعتبارية مستقلة ذات هيئات خاصة مستقلة، وأهداف خاصة محددة، وأن تتعاون معها على هذه الأسس دون محاولة تقيدها أو تحييدها أو استغلالها وتحويلها إلى أداة أخرى من أدوات السلطة السياسية.

إن على السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العمل على رفع نسبة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، ومشاركتها

[1] مشروع الثروة العربية، مصدر سابق visited athttp://arabic.tharwaproject.com/node/63020.03.2008

في رسم السياسات الحكومية وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وذلك من أجل تعزيز وضمان مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.[1]

2.1.3 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بلورة مفهوم المشاركة السياسية

يقوم مفهوم المشاركة السياسية على مبدأ واضح هو العمل الطوعي الفردي والجماعي والإرادة الحرة المستقلة، وهذا المفهوم يتناقض تماما مع مفاهيم الاستبداد والديكتاتورية والشمولية، وهذه المهام تقع في غالبيتها العظمى على كاهل منظمات المجتمع المدني التي يجب على السلطة السياسية أن توفر لها الدعم والمساندة القانونية والسياسية والمادية الكاملة للقيام بدورها في هذا المجال، وهو ما يحوّل هذه المنظمات إلى عنصر فاعل ورئيس في عملية المشاركة الحقيقية في بناء المجتمع المدني على أسس من الديمقراطية والحكم الصالح.

ولهذا فإن مهمة منظمات المجتمع المدني لا تتوقف عند حدود المشاركة السياسية أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل إن على هذه المنظمات أداء وتوجيه العديد من المهام في سبيل الوصول إلى غاياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، ويمكننا إجمال هذه المهام في نمطين رئيسيين متلازمين في الأهداف عمليا، وأن كانا منفصلين ظاهرياً:

- النمط الأول: الأنشطة التي تكون لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع وتظهر عبر عدد من المؤسسات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها من خلال ممارستها لتلك الأنشطة، مثل منظمات الرعاية الصحية الفلسطينية بمختلف تسمياتها.

- النمط الثاني: الأنشطة التي تتسم بطابع سياسي بحت وتظهر من خلال مجموعة من الفعاليات التي تستوعبها أجهزة وتنظيمات ينشؤها المجتمع ذات أهداف سياسية، حيث تهتم بكيفية ممارسة السلطة وإدارة شؤون الحكم مثل الأحزاب السياسية[2].

---

[1] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، مصدر سابق، 2003.

[1] صحيفة المدى الإلكترونية at,03.2008 visited ,http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=25147

وفي مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني العربية عقد في اليمن أشار المؤتمرون إلى أهم القضايا التي على منظمات المجتمع المدني العربية عموما الاهتمام بها وإيلائها درجة من الأولوية حيث أشار التقرير الختامي للمؤتمر إلى "إن تعزيز مسيرة الإصلاح الديمقراطي هي مسؤولية الجميع من منظمات مجتمع مدني وحكومات المنطقة والحكومات الصديقة الداعمة لمسيرة التحول الديمقراطي، وعليها أن تعمل بجدية وشراكة متكافئة من أجل إنجاز هذه الأهداف المشتركة".[1]

إن على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في سعيها من أجل بناء وتعزيز الديمقراطية أن تولي الاهتمام الكبير لعملية البناء الديمقراطي التي تفترض المشاركة الفعلية والجادة لمنظمات المجتمع المدني بشكل يجعل من التطور الديمقراطي مساراً تراكمياً نابعاً من ديناميكية داخلية تعبر عن الحاجات والأولويات الوطنية.

ثم إن عليها العمل على ضرورة ربط المسارات والمبادرات المختلفة الداعية إلى بناء الديمقراطية في المنطقة بالمبادرات الحكومية، خارجية كانت أم محلية، وبالمبادرات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني. كل ذلك إلى جانب ضرورة الربط المحكم بين عمليات الإصلاح في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تلازماً مع الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لتأمين عملية البناء الديمقراطي من أي انحراف أو انزلاق.[2]

ومن الضروري أن يعلم القائمون على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن دور المجتمع المدني وطبيعته يقومان على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح، وعلى وجوب الانتقال من

---

[1] موقع صحيفة الثورة اليمنية، تقرير عن نتائج مؤتمر منظمات المجتمع المدني العربية "شباط 2008"، http://www.althawranews.net/printpage.aspx?sourceid=net&newsidp=11826,visited at03.2008

[2] مشروع الثروة العربية، مصدر سابق، http://arabic.tharwaproject.com/node/630 /visited at20.03.2008 حيث يدور الحديث عن دور المبادرات الخارجية للجهات المانحة مثل مبادرة الإصلاح الأميركية أو مبادرات الاتحاد الأوروبي الهادفة لدعم التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وفق منظور الجهات المانحة.

الدور التوصيفي والمطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية، إلى الدور الفاعل والمؤثر في السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح أيضاً، حيث ينبغي لهذه المنظمات الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة من المواضيع التي تهم المجتمع وذلك من خلال عملية توعوية وتثقيفية وتنويرية واسعة. [1]

وفي هدا السياق يجب الاهتمام أيضا بطبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة والإشكاليات التي تطرحها هذه العلاقة، مع التأكيد على وجوب اعتماد آليات للحوار مبنية على أساس الاعتراف باستقلالية منظمات المجتمع المدني وتعزيز الحوار السلمي.

وفيما يتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالمبادرات الخارجية فإن من الضروري بلورة رؤية تعكس الاولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية بالمقام الأول، ومن ثم التشبيك معها لدعم ودفع العملية الديمقراطية بعيداً عن المساس بمصالح الدول والمجتمعات واستقلالها التام عن الأطراف المانحة وغيرها.[2]

أما في حالة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني–ونظرا لخصوصية أوضاع فلسطين– فقد كانت المبادرات الخارجية ذات صيغة أخرى، حيث أنها بدأت كمشروع دولي متكامل الجوانب تقريبا من حيث التوجيه والإشراف والتمويل، عدا عن رسم الأهداف والتخطيط، فقد بدأت المساعدات الدولية لفلسطين من خلال مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في واشنطن العاصمة الأميركية في أكتوبر 1993، وبمشاركة (42) دولة ومؤسسة مانحة، "حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني ووضع آلية لتنسيق

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع الفلسطيني**، مصدر سابق، ص.5–6.

[2] مشروع الثروة العربية، مصدر سابق، http://arabic.tharwaproject.com/node/630 visited at 20.03.2008,

المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إدارة المناطق التي سنؤول إليها بموجب الاتفاقات السياسية مع الجانب الإسرائيلي".[1]

3.1.3 أشكال المشاركة السياسية التي تسعى منظمات المجتمع المدني لنشرها

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ادعاء القدرة والإمكانية على نشر وتعميم أشكال المشاركة بين أفراد المجتمع الفلسطيني، ناهيك عن قدرتها هي نفسها على المشاركة السياسية الحقيقية الفاعلة والمؤثرة، وذلك لجملة من الأسباب، منها تضخم ظاهرة البيروقراطية الإدارية التي تسود مؤسسات المجتمع الفلسطيني العامة والرسمية، وسيطرة مفاهيم الحكم المركزي وتركيز السلطة بيد النخبة، وتقوية أجهزة الأمن الداخلي وتعدد فروعها، وتحول الأجهزة الإعلامية إلى أجهزة تعتمد مبدأ التلقين الأيديولوجي الدعائي للنظام الحاكم، وسيادة نظام الحزب الحاكم الواحد، وضعف المشاركة في المجالات الاجتماعية غير السياسية وطغيان العنصر الشخصي" القيادي" على العملية السياسية، هذا إلى جانب ضعف دور المنظمات السياسية الوسيطة، منظمات المجتمع المدني، أو تغيير دورها، واختزال دورها في كثير من الأحيان إلى الدور التعبوي بدلا من المشارك الفاعل.[2]

من هنا فإن على هذه المنظمات أن تحدد أولا أشكال المشاركة السياسية التي ستعمل من أجل إيصال المواطن العادي إليها، متجنبة المغالاة في الطموحات والتوقعات غير القائمة على أسس موضوعية، ويكمن القول إنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن تكتشف أشكال المشاركة السياسية التي تسعى لنشرها وذلك من خلال التدقيق في جملة المعيقات الواردة أعلاه والتي تضعف من دور هذه المنظمات إلى حد كبير، وعند البدء بمعالجة هذه الظواهر تبدأ المنظمات المدنية بوضع رجلها على الطريق الصحيح نحو إشراك المواطن العادي في العملية السياسية دون افتعال أو تشنج بحيث تضحي عملية المشاركة السياسية أمرا طبيعيا لكل مواطن.

---

[1] معهد أبحاث المؤسسات الاقتصادية (ماس)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله، 2003، ص16-21.

[2] وليد سالم، **محاضرة عن واقع المشاركة الشعبية وآفاقها في فلسطين**، مطبعة البستان، 2003، ص18-19.

إن إيصال مفهوم المشاركة السياسية بمعناه الحقيقي للجمهور الواسع يعني أن تتمكن هذه المنظمات من تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلاءم ومطالب الأفراد والجماعات، بمعنى أنها تعني حق المواطن في مراقبة قرارات النظام السياسي وأن يقوم بتقويمها وضبطها. إن مصطلح المشاركة السياسية يعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرار واتخاذه ثم تنفيذه، كما أنها تعني–تمكين الشعب من خلال مشاركته وفعالياته المتعددة المنوعة– من العمل لإعادة هيكلة بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتفق ومبدأ المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها، هذا عدا عن كون المشاركة السياسية معيارا هاما من معايير شرعية النظام السياسي، وهي عملية تتيح للنظام معرفة دقيقة لرأي أوسع قطاعات الشعب تجاه القضايا التي يعالجها هذا النظام.[1]

من واقع تقييم دور منظمات المجتمع المدني من حيث قدرتها على إنجاز التنمية في المجتمع، لا بد من حركة مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها. فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التي حققتها هذه المنظمات مثل توفير الرعاية الطبية لمصابي العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل العديد من المدن والبلدات الفلسطينية قبل وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ، إلا أن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المنظمات لم تتغير. وربما كان من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع إخفاق هذه المنظمات في إقامة روابط بين عملها على المستوى القاعدي، وبين الأنظمة والهياكل الأوسع التي تعد جزءاً منها، فقد ركزت في عملها على تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة. ورغم أهمية هذه المشروعات لكنها لا تخلق إلا جزر من الرفاهية النسبية في غِمار بحرٍ معاكس وبيئة غير مؤاتية، وما يعنيه ذلك من أن الآثار المفيدة للمشروعات والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني على المستوى الجزئي غالباً ما كانت تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية. لأن المشاركة الشعبية

[1] وليد سالم، مصدر سابق، ص17–18.

الحقيقية لن تتحقق إلا من خلال إدخال إصلاحات على الهياكل الرسمية، وليس مجرد مضاعفة أعداد المشروعات التي تقوم بها هذه المنظمات.[1]

وبالفعل هناك اختلافات في الاقترابات التي تتبناها كل من منظمات المجتمع المدني والحكومات في عملها، فعلى الرغم من كفاءة وفاعلية المنظمات في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية، إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئية للتنمية تستجيب للمصالح ذات الطابع المحلي. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع ككل بالمعنيين الاجتماعي والجغرافي، إلا إنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي لعدم ملائمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة. وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف للآخر. وربما كان هذا التقييم هو السبب الرئيسي لتطور منظمات المجتمع المدني والحديث عن أجيال لهذه المنظمات، لكل جيل اقتراب مختلف في التعامل مع التنمية.

مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، كغيرها من منظمات دول العالم الثالث، بعدة أجيال في تطورها. يمثل الجيل الأول جيل الإغاثة، حيث إن العديد من منظمات المجتمع المدني كانت تتولى عمليات الإغاثة عند الأزمات والكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية والاجتماعية إلى جانب تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء، حيث وجد المواطن الفلسطيني أن بعض هذه المنظمات تقدم له العلاج الطبي بدلا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، مثل جمعيات أصدقاء المريض التي ظهرت في عدد من المحافظات كجمعيات خيرية متخصصة في الجانب الصحي للمواطن الفلسطيني، وكانت تضم في هيئاتها التأسيسية الأولى شخصيات وطنية ومثقفين فلسطينيين إلى جانب بعض الممولين الفلسطينيين كما في جمعية أصدقاء المريض في مدينة جنين على سبيل المثال.

وتعد جهود الإغاثة استجابة للمواقف الطارئة سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكن دون العمل مباشرة في التنمية، أي التعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها، حيث بلغ

[1] هويدا عدلي، مصدر سابق. ص211-219.

عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي اهتمت بتنفيذ برامج التكافل الأسري وتعليم المحتاجين ومساعدة الفقراء، حوالي 57 منظمة (27.5%) من مجموع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عام 1996[1]، ويمكن القول إن عمل هذه المنظمات- في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني- في هذا الميدان كان ذا نتائج إيجابية في كثير من الحالات، لكنه كان ذا أثر سلبي إلى حد كبير، حيث أنه كان يشكل انحرافا نوعيا عن الأهداف الإستراتيجية لهذه المنظمات ممثلة بالتنمية المجتمعية والتحول الديمقراطي القائم على المشاركة السياسية.

أما الجيل الثاني وهو جيل الاعتماد على الذات، فقد ظهر هذا الجيل من المنظمات نتيجة عدة عوامل أهمها إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أسبابها. قام هذا الجيل من منظمات المجتمع المدني بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحلية، والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة. إن نشاط هذا الجيل من المنظمات لم يركز على الضغط من أجل مزيد من المعونات بقدر تركيزه في السعي إلى إزالة القيود التي تحول دون التنمية وذلك لعدة عوامل موضوعية وذاتية، عوامل تتعلق بطبيعة وبنية هذه المنظمات من ناحية، ووضع وبنية المجتمع المدني الفلسطيني وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية في ظل سيادة الاحتلال العسكري الإسرائيلي وظهور السلطة الوطنية الفلسطينية في نفس البقعة الجغرافية والسعي من قبلهما معا للسيادة على نفس المجتمع رغم اختلاف نهجهما وأهدافهما وأساليبهما في تحقيق ذلك، ومن أبرز أمثلة هذه المنظمات وأطولها تاريخا جمعية إنعاش الأسرة التي شكلت في رام الله في ستينيات القرن الماضي والتي وضعت هدفت كما يشير اسمها للاعتناء بالأسرة الفلسطينية من خلال توفير التعليم والتدريب المهني للفتاة الفلسطينية من ناحية، وتوفير التعليم الأساسي لأطفال فقراء فلسطين من خلال رياض الأطفال ثم المدارس الأساسية، ثم تطورت الجمعية بحيث افتتحت العديد من دورات التدريب المهني للفتاة الفلسطينية، كل ذلك من خلال الاعتماد الكبير- غير الكامل تماما- على ورادات الجمعية من تبرعات ومنح محلية في غالبها، أو من خلال ريع المشاريع التي كانت الجمعية تنفذها سنويا.

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مصدر سابق، 2006.

كان الجيل الثالث بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع التنمية وصنع السياسات العامة. أدرك هذا الجيل أن أي عملية إنمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للانهيار والاختراق إذا لم يتوافر إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية. وقد أدرك هذا الجيل من المنظمات ضرورة تطوير سياق وبيئة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الفئات الأضعف في المجتمع. وعلى هذا فإن الإستراتيجية الإنمائية التي يطرحها الجيل الثالث من المنظمات، تتطلب ديمقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الإنمائية، الأمر الذي يضاعف من مهمة مثل هذه المنظمات حيث أنها وجدت نفسها ملزمة بإدخال مفاهيم وأساليب جديدة لإيصال رسالة دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية والديمقراطية باعتبارهما أهم الركائز الأساسية لبناء دولة جديدة أو نظام سياسي ديمقراطي خارج من رحم الاحتلال العسكري الإسرائيلي وما رافقه من محاولات تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفلسطينية وإذابتها في دوامة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي، ومن أمثلة هذا الجيل من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية يمكن الإشارة إلى لجان الإغاثة الزراعية والإغاثة الطبية ولجان الرعاية الصحية ولجان العمل الاجتماعي ولجان العمل النسائي، وهي جميعا منظمات متخصصة في جوانب معينة من حياة المواطن الفلسطيني وإن كان كل منها يرتبط عضويا بالقوى السياسية الوطنية الفلسطينية المختلفة.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لدور هذه المنظمات وتأثيرها على المجتمع المدني الفلسطيني إلا أن الخلل الخطير الذي أعاق سابقاتها من المنظمات لا زال كامنا في ثناياها، وهذا الخلل يتمثل تحديدا في سيادة المفاهيم والممارسات الحزبية والفصائلية في جميع مراحل حياة هذه المنظمات وفي تركيبتها وبنيتها الداخلية، حيث يتمحور نشاط العديد من هذه المنظمات ضمن فئات اجتماعية محدودة تكون في الغالب قريبة جدا من الحزب أو الفصيل المعني أو أنها تكون مستهدفة من قبله، وقد تبدى هذا الأمر، وخاصة في الريف الفلسطيني الفقير المهمّش، أثناء فترة الانتخابات للمجلس الفلسطيني أو للرئاسة، وكانت أيام العمل الطبي المجاني أو ورش العمل المتلاحقة نماذج واضحة للاهتمام المفاجئ وغير الطبيعي من جانب هذه المنظمات والقوى السياسية التي تقف خلفها.

ورغم كل مظاهر القصور الواضحة، إلا أن الإنصاف يستدعي الإقرار بأنه كان لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة. كما أدرك أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على إقامة تحالفات وشبكات وليس بالعمل الفردي. وأخيراً يؤمن هذا الجيل من المنظمات أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات، لن يكون لها قيمة حقيقية من دون وجود قدرٍ أكبر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته. وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات في صنع السياسات العامة وخاصة المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية.[1]

ولدى بحث مدى جدية هذا التوجه ومحاولة التعرف على انتشار وترسخ فكرة منظمات المجتمع المدني يظهر أن عدد هذه المنظمات قد ارتفع في عام 2007 إلى 1388 منظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وصل العدد في الضفة الغربية إلى 951 منظمة "68.5%" من العدد الإجمالي، بينما كان نصيب قطاع غزة هو 437 منظمة "31.5%" من العدد الإجمالي.[2]

وعند تصنيف هذه المنظمات بناء على أهدافها وغاياتها المعلنة يتضح أن النسبة العظمى منها كانت المنظمات أو الجمعيات الخيرية حيث بلغت نسبتها "55.2%" من إجمالي المنظمات، بينما كانت حصة المنظمات الجديدة الأخرى "33.8%"، أما النوادي الرياضية ومنظمات الشباب فقد وصلت إلى "11.1%" فقط.[3]

ويلاحظ لدى التدقيق في هذه الإحصائية أن ازدياد عدد هذه المنظمات جاء استجابة للأوضاع الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة ممارسات الاحتلال العسكري الإسرائيلي من جهة، وتعبيرا عن تطور نسبي في وعي شرائح معينة من المجتمع الفلسطيني وإدراك مبكر

[1] هويدا عدلي، مصدر سابق، ص214-220.

[2] Palestine Economic Policy Research Institute- Mapping Palestinian NGOs in the West Bank and the Gaza Strip-Op.cit.- Pp 25-28.

[3] -Ibid. Pp.31-28.

لضرورة التغيير الجذري لأشكال وأنماط العمل المجتمعي والحاجة لمواكبة تطورات الحياة ومتطلباتها.

ويظهر من الإحصائية أن الجمعيات الخيرية التي تقوم على مبدأ تقديم المساعدة المباشرة للمواطن تمثل النسبة الكبرى من بين هذه المنظمات وذلك كنتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والحياة اليومية داخل المجتمع الفلسطيني بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتواصل وسعيه لتدمير البنية التحتية والاقتصادية الفلسطينية. بينما طرأت زيادة نسبية على غيرها من منظمات مختلفة الأهداف والغايات، وهي منظمات مدنية في الظاهر لكنها في الحقيقة ذات جذور وغايات سياسية، بعد أن أدركت الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية– بعد كثير من التأخير– أنها قد أهملت وتجاهلت الدور الفاعل والمؤثر للمجتمع المدني في خوض أي من معارك العمل الوطني المباشر ضد الاحتلال الإسرائيلي أو من أجل تعزيز هذه الأحزاب والقوى السياسية لدورها وموقعها ونفوذها داخل المجتمع الفلسطيني أولا وضمن دائرة المنافسة السياسية بين بعضها البعض ثانياً.

وقد كان نمو أعداد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مؤشرا واضحا على دخول المجتمع المدني الفلسطيني مرحلة التعددية السياسية كمدخل أولي لعملية التحول الديمقراطي في فلسطين، لكن هذا لا يعني أن بنية أو ممارسة مثل هذه المنظمات، بل وبرامجها وهيكليتها الداخلية، قامت على أسس الديمقراطية الحقيقية، أو أنها كانت تطبق مبدأ التعددية السياسية بشكله الطبيعي السليم، فقد كانت هذه المنظمات تنهل من المنهل السياسي أو الفكري والتنظيمي للحزب أو الفصيل أو التنظيم السياسي الذي يقودها أو يهيمن عليها منذ تشكيلها.

ويرى بعض المثقفين الفلسطينيين أن هناك شكوكا كبيرة حول "الديمقراطية الفلسطينية"، فإذا كان المقصود بالديمقراطية هو حرية التعبير والمعارضة العلنية، فإن الفلسطينيين يتمتعون بقسط وافر من ذلك، ولكن إذا تحدثنا عن الديمقراطية بما هو أكثر من ذلك مثل الانتخابات

الحرة المباشرة والمحاسبة وتبادل السلطة في المراتب القيادية العليا، فإن الفلسطينيين لا يختلفون كثيرا عن المواطنين في الدول العربية الأخرى.[1]

بينما يرى البعض الآخر أن التعددية السياسية لا تعني الديمقراطية السياسية، خاصة وأن الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية نفسها لا تمارس الديمقراطية فيما بينها أو داخل هيئاتها الداخلية، ولعل عمليات الانشقاق والخروج عن الأحزاب والفصائل نفسها تمثل نموذجا على غياب الديمقراطية السياسية داخل الأحزاب نفسها واعتمادها على نوع من الحياة السياسية الديمقراطية الشكل فقط دون التقيد بالديمقراطية عمليا.[2]

4.1.3 عوامل التأثير في أنشطة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ودورها في المشاركة السياسية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني، ومستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم محاور أنشطتها وتأثيرها السياسي ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة، وقدرتها على ايصال صوتها إلى مراكز القرار والمشاركة في رسم سياسة عامة للدولة، حيث يظهر تأثير العوامل التالية:

أ- العامل الديمغرافي (السكان) وتوزيعهم: الذي يؤثر على مستوى الأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات، وكثافتها، ومواقع تأثيرها جغرافيا، فكلما تواجدت مثل هذه المنظمات ضمن تجمعات سكانية كثيفة نسبيا، أمكن لها إحداث أثر واضح على مستوى الأنشطة أكثر مما يمكن لها أن تؤديه لو أنها نشطت مثلا ضمن مجتمع محلي قليل العدد أو ضمن موقع جغرافي بعيد عن مواقع التأثير وصنع القرار مثل القرى والبلدات الفلسطينية البعيدة نسبيا عن المدن الرئيسة سواء في الشمال أو الجنوب.

---

[1] زياد أبو عمرو، مصدر سابق، ص. ص. 85-86.

[2] محمد خالد الأزعر، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيـــة، رام الله، 1996، ص50-54.

ب- عامل التكوين الاجتماعي للسكان: وينعكس هذا العامل على مستوى الانتماء في منظمات المجتمع المدني وبالتالي خارطة تلك المنظمات، وأنواعها التي تكون أكثر تأثيراً وحضوراً، ففي المجتمعات المحلية المغلقة حيث يسود مفهوم العائلة البطريركية الأبوية وبقايا المفاهيم العشائرية والقبلية، يكون مستوى الانتماء لمنظمات المجتمع المدني أقل حضورا أو أشد صعوبة وانتشارا وبالتالي أقل تأثيرا وحضورا منه في المجتمع المدني المنفتح نسبيا أو الأقل التزاما بالمفاهيم التقليدية العشائرية والقبلية.

ج- مستوى التطور في البناء الديمقراطي: للمؤسسات السياسية والدستورية، الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني، أن تمارس دورها الاجتماعي بشكل حضاري وفق تقاليد ديمقراطية ومن ثم تأثيرها على المسار السياسي وقراراته، ويتمثل هذا المستوى أولا بوجود قانون عام أو دستور يضبط مسيرة الحياة الاجتماعية المدنية، ويحدد منظومة من الحقوق والواجبات العامة التي تلتزم بها جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته المدنية والرسمية، وبشكل يضمن المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف في جميع المراحل ويلغي مبدأ فرض السلطة السياسية للقرار ثم مطالبة المجتمع المدني بتنفيذه دون أن يكون لهذا المجتمع أو منظماته أي دور في اتخاذ مثل هذا القرار.

د- درجة انفتاح النظام السياسي: ويعنى به انفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسّسة لعملية صنع القرار، والتي تكون قاعدتها الرئيسة منظمات المجتمع المدني، وبذلك تساهم هذه المنظمات في دورة القرار السياسي، إذ أنه كلما زاد دور هذه المنظمات في مناقشة وصياغة القرار السياسي، كلما زادت إمكانية إيصاله إلى قاعدة شعبية أوسع وأكثر تنوعا وتعددية، وتحويله من قرار سياسي رسمي إلى إرادة مجتمعية مدنية واسعة، الأمر الذي يزيد من احتمالات تنفيذ القرار من ناحية، ويزيد من توثيق العلاقة بين المجتمع المدني-عبر منظمات ومؤسساته المتنوعة- والسلطة السياسية من ناحية أخرى.

هـ- العامل الاجتماعي والاقتصادي: المرتبط بدور الدولة، فعندما تنسحب الدولة أو تقلل حضورها في مجالات وقطاعات معينة، مثل التعليم، الصحة أو الأعلام، سيشجع ذلك

منظمات المجتمع المدني لان تنشأ لسد وملء الفراغ الناشئ عن ذلك في تلك القطاعات، سواء بتقديم الخدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانية أو تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات.

و- عامل العلاقات أو الروابط الدولية المتيسرة: نتيجة ازدياد الاهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة منظمات المجتمع المدني، خاصة في الدول حديثة العهد بهذه الأنشطة، وتبرز في العالم منظمات متخصصة لدعم منظمات المجتمع المدني يطلق عليها (منظمات دعم المنظمات)عبر مختلف الوسائل والسبل، ومنها استخدام شبكة المعلومات الدولية.

5.1.3 الاتجاهات الرئيسية لأشكال المشاركة السياسية في فلسطين[1] .

ورد في هذا الفصل أنه يمكن إجمال المشاركة السياسية في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

1. المشاركة السياسية المباشرة وتشمل اختيار الحكام، والتأثير في القرارات السياسية وصنع السياسة العامة للمجتمع من خلال التواجد داخل منظمات وهيئات وأحزاب سياسية، وتعني أن يقوم المواطن من خلال انضمامه أو انتسابه الطوعي الواعي لمنظمة أو حزب سياسي بممارسة جميع حقوقه داخل هذا الحزب من حيث المشاركة الفاعلة في نشاطات حزبه سواء على المستوى المحلي أو الوطني العام، وأن يتابع جميع البرامج الحزبية السياسية الخاصة والعامة عبر الهيئات الحزبية التي يشارك بها مباشرة، وأن يعمل على تطبيق هذه البرامج وتنفيذها عبر الهيئات المحددة، كما أن هذا الشكل من المشاركة يعني في النهاية أن يقوم المواطن وعبر الهيئة الحزبية بالمشاركة في اختيار قيادته المحلية والوطنية والوقوف خلف برامج الحزب الذي ينتمي إليه والدفاع الواعي عنها ومحاولة تحويلها من برامج حزبية خاصة إلى برامج عمل وطنية عامة تلبي متطلبات وحاجات المجتمع بأسره.

ورغم تميّز المجتمع الفلسطيني بظاهرة التعددية الحزبية، واتساع دائرة الاهتمام بالقضايا الوطنية السياسية العامة، إلا أن مجال المشاركة المباشرة الحقيقية في العملية السياسية تبقى قاصرة وموسمية محدودة في كثير من الأحيان، حيث يمكن القول إن الغالبية العظمى من

[1] وليد، سالم، مصدر سابق ، ص8-12.

الأحزاب والتشكيلات السياسية الفلسطينية لم تتمكن حتى الآن من بلورة أجسام وهيئات حزبية راسخة وذات هيكلية حزبية تسلسلية قائمة على مبدأ المشاركة والخيار الديمقراطي الداخلي، وهذا الوضع يمثل بحد ذاته مظهراً ثانوياً من مظاهر ضعف الثقافة السياسية لدى المواطن الفلسطيني العادي الذي لا زال تحت تأثير مبدأ الفردية وشخصنة القيادة مما يدفع بدور المواطن في المشاركة السياسية الحقيقية إلى الهامش ويخفّض من سقف العملية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية مع ما يعكسه ذلك من انخفاض سقف الديمقراطية والمشاركة الطوعية الحرة الواعية في العمل السياسي على المستويين المحلي والعام.

2. المشاركة السياسية المؤقتة أو الموسمية عن طريق قيام المواطن بنشاط انتخابي مثل: التصويت في الانتخابات والمشاركة في الدعاية الانتخابية وتأييد مرشح أو حزب معين، ويفترض في مثل هذا النمط من المشاركة الموسمية أن يكون النتيجة أو الثمرة الحقيقية لمشاركة سياسية حقيقية يقوم بها المواطن العادي طيلة فترة زمنية تمتد بين حملتين انتخابيتين متتاليتين مثلا، حيث يمارس المواطن خلال هذه الفترة وعبر نشاطات سياسية أو اجتماعية جماعية مبرمجة دوراً في الترويج لبرنامج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي معين سواء من جانب الحزب الحاكم أو من طرف المعارضة السياسية التي تسعى إلى طرح برنامجها المعارض لبرامج الحكومة وتحويله إلى برنامج يحظى بتأييد الأغلبية في المجتمع المعني.

أما في المجتمع الفلسطيني وخاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تحول هذا النمط من المشاركة السياسية إلى مناسبة احتفالية، تشارك بها معظم فئات المجتمع، وتنشط خلالها جميع القوى والأحزاب السياسية في منافسة حادة للحصول على أصوات أكبر عدد من الناخبين حيث وصلت نسبة المشاركين في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في 20 كانون ثاني 1996م إلى 57% من أصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية و 88% في قطاع غزة[1]، أما في الانتخابات التشريعية والرئاسية الثانية فقد تجاوزت نسبة المشاركين سابقتها وذلك نتيجة لمشاركة الغالبية العظمى من القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية في هذه الانتخابات

[1] محمود ميعاري، **الثقافة السياسية في فلسطين**، الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003، ص59-60.

ودخول أنصارها إلى ميدان المشاركة الفاعلة واستنادا إلى لجنة الانتخابات المركزية بعد انتهاء عملية الاقتراع للانتخابات التشريعية تبين أن نسبة التصويت بلغت 77 % في جميع الدوائر الانتخابية.

وبلغت أعلى نسبة إقبال للمقترعين 89% في دائرة رفح الانتخابية، ووصل مجموع الناخبين في دوائر الضفة الغربية 585.003 ناخباً، بنسبة 74 %، في حين بلغ مجموع الناخبين في دوائر غزة الانتخابية 396.079 ناخباً، بنسبة 81 %، من المجموع الكلي للناخبين، ليصل بذلك المجموع الكلي للمقترعين 981.082 ناخباً في جميع الدوائر الانتخابية[1].

ولكن الحقيقة على أرض الواقع فهي أنه ما أن تنتهي الحملات الانتخابية حتى يعود السكون والهدوء ويتحول المواطن العادي من نقطة استقطاب هامة لمختلف القوى السياسية إلى جسم خامل بعيد تماماً عن النشاط السياسي وعاجز عن إحداث أي تغيير أو التأثير في مجريات الأمور التي تهمه أو تهم المجتمع عامة.

3. المشاركة السياسية عن طريق إبداء الرأي وتشكيل مجموعات الضغط أو المجموعات المؤثرة الفاعلة في ميادين معينة مثل مجموعات الضغط الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى استخدام وسائل الإعلام للقيام بدور أساسي في الحياة السياسية حيث يقوم بتشكيل التحالفات والتكتلات، حتى يستطيع أن يشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه.

ويمكن القول إن مثل هذا الشكل من المشاركة السياسية لا زال ضعيفاً جداً في المجتمع الفلسطيني أو أنه لا زال يتمحور في مجموعات صغيرة قليلة العدد مغلقة تماماً بوجه المشاركة العامة، وهذه المجموعات الفلسطينية لا تتعدى حتى الآن كونها مجموعات ضغط داخلية تعمل داخل الهيئات العليا القيادية للأحزاب السياسية ذاتها أو داخل السلطة السياسية الفلسطينية، أو أنها مجوعات ضغط اقتصادية محدودة أيضاً مكونة من كبار أصحاب رؤوس الأموال ذوي الصلات

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن
Visited at 26.09.2008http://www.mesc.com.jo/IndexAr-07.html#_Toc1263273352, .

السياسية المؤثرة، ممن يمارسون الضغط داخل السلطة السياسية من أجل تحقيق برامجهم وخططهم الاقتصادية وتحويلها أمام الرأي العام من مشاريع خاصة إلى مصلحة وطنية عليا.

أما بخصوص وسائل الإعلام الفلسطينية فإنها لا زالت حتى الآن من الضعف والعجز بحيث لا تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً حقاً في التأثير على الرأي العام تجاه العديد من القضايا الهامة كما أن طبيعة كونها محلية المدى مثل قنوات التلفزيون المحلية والإذاعات المحلية الكثيرة فإن تأثيرها يبقى محدودا جداً ويجعلها عاجزة عن تشكيل مجموعات ضغط فاعلة ودائمة.

4. المشاركة السياسية تعني الانشغال بالسياسة إلى حد الاحتراف والتفرغ التام للعمل السياسي ويتسم هذا الشكل بالشمول والاتساع بحيث لا يستبعد أي عمل ذا صبغة سياسية مباشرة، لكنه يكون محدوداً وانتقائياً من حيث كمية المشتغلين "المحترفين" بمثل هذا الشكل من أشكال المشاركة السياسية.

ويمتاز هذه الشكل من أشكال المشاركة السياسية بالتميّز الكمي والنوعي، حيث يكون عدد القائمين بمثل هذه المشاركة قليلا أو قليلا جداً، كما يتمتعون بمواصفات ثقافية واجتماعية وسياسية عالية بحيث يمكنهم القيام بشكل تقني منظم بمعظم إن لم يكن جميع المهام السياسية بنجاح كبير وان كانت تعوز البعض منهم الشخصية السياسية المميزة التي تميزّ القيادات السياسية الجماهيرية والحزبية، ولكن ينبغي هنا التمييز بين هؤلاء وبين السياسيين التكنوقراطيين الذين يمكنهم أداء المهام السياسية الموكلة إليهم بقدرة عالية لكنهم يبدعون في مجال واحد فقط على الغالب من مجالات العمل السياسي أو الاقتصادي المحددة لهم.

وإذا كان عدد هؤلاء من محترفي السياسة الشاملة قليل في العالم عموماً فإن نسبتهم قليلة جداً أيضا في المجتمع الفلسطيني رغم كثرة العاملين بالسياسة في فلسطين، كما أن الظروف الخاصة بالشعب الفلسطيني تحرم الكثير منهم من أداء الدور الذي يمكنهم القيام به مما يفقد المجتمع الفلسطيني من الكثير من خبراتهم وقدراتهم الكبيرة على العطاء لصالح المجتمع الفلسطيني.

إن إنجاز مثل هذه المهام يعتبر أمراً شبه مستحيل على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال العسكري والاقتصادي الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وما ينجم عن هذا الأمر من ضعف بنية المجتمع المدني الفلسطيني من ناحية وضعف وهشاشة منظماته المدنية من الناحية الأخرى، هذا بالإضافة لحالة الإرباك والبلبلة التي تعيشها هذه المنظمات ذاتها من حيث علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع الفلسطيني في ذات الوقت.

إن تحقيق المشاركة السياسية يستدعي الحديث عن ثلاثة مفاهيم متداخلة:

(1) الأول هو المشاركة، (2) الثاني هو الإشراك، (3) والثالث هو الإقصاء.

والإقصاء مفهوم طبعا، حيث يعني إبعاد وإزاحة المواطنين كليا عن طريق المشاركة، ولكن مشكلة المجتمع المدني الفلسطيني لم تعد تتمثل في قضية الإقصاء، بل إنها تتمثل في إشكالية الإشراك لا المشاركة، والإشراك يعني عمليا أن يسمح للمواطن بإبداء رأيه عند اتخاذ القرارات، لكن التنفيذ يبقى بيد من يملك الأمر سواء أراد المواطن أو رفض، وهذا الإشراك لا يمت بصلة حقيقية للمشاركة المطلوبة، وهناك نموذج أكثر تعقيدا للإشراك حيث تقوم نخبة معينة أو فئة محددة باتخاذ القرار ثم تطلب من المجتمع أن يقوم بالمشاركة في تنفيذ هذا القرار، وهذا يعني مشاركة الجميع في تحمل مسؤوليات وأعباء ومخاطر القرار الذي اتخذته فئة محدودة ومحددة.

وإذا كانت المشاركة تعني أن يشترك المواطن في صنع القرار وتنفيذه ثم تحمل نتائجه ومسؤولياته، فإن هذا المفهوم لا زال غائبا إلى حد كبير عن مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين، حيث يتحمل المواطن–قبل المسؤول– تبعة قرارات لم يشارك المواطن باتخاذها، وعواقب سياسات عامة وخاصة لم يكن المواطن فيها أكثر من شاهد ومتفرج لا يملك رأيا أو مشورة، رغم كل مظاهر الديمقراطية التي يراد لها أن تحيط بعملية اتخاذ القرار ورسم السياسة، ولعل ما يجري منذ سنوات على الساحة الوطنية الفلسطينية يمثل أكبر تعبير عن هذا الواقع، فوراء اتفاقيات أوسلو كانت هناك فئة من القيادات السياسية الوطنية الفلسطينية التي رأت لها

طريقا معينا لمعالجة القضية الأهم لحياة ومستقبل الشعب الفلسطيني بأسره، ثم حاولت "إشراك" مجمل المجتمع في تنفيذ "ما قررت لوحدها" فكانت الكارثة، ثم عادت التجربة من جديد ولكن من طرف فئة أخرى وصلت قيادة السلطة عبر "إشراك" الشعب في الانتخابات المباشرة، ثم رأت لنفسها أسلوبا خاصا ونظرة خاصة في معالجة القضية الوطنية ذاتها، وبمعزل عن القوى السياسية الأخرى وبعيدا عن رأي المجتمع فتكررت الكارثة التي لا زال المجتمع الفلسطيني يدفعان ثمن "إشراكه في التنفيذ" دون الاهتمام "باشتراكه في اتخاذ القرار وتنفيذه". وبهذا الصدد يقول نعيم الأشهب: ومن هنا أهمية الديمقراطية...والديمقراطية في أعلى وأفضل أشكالها هي أن يتدخل الشعب في ثقله، وهي أن يدخل المجتمع المدني، ومن هنا أهمية دخول التنظيمات السياسية والاجتماعية والنسائية والطلابية في المعركة للضغط من أجل الاحتكام للديمقراطية. [1]

وقد ظهر الاختلاف أو الفرق في مستوى المشاركة السياسية مثلا من خلال مجريات وفعاليات الحملتين الانتخابيتين التشريعيتين في الأراضي الفلسطينية، حيث برز دور الفصائل والقوى السياسية التي لم تشارك في الانتخابات التشريعية الأولى،ثم عادت للمشاركة في الانتخابات التالية، وذلك من خلال اشتراك عناصر هذه القوى ومناصريها في جميع مراحل الحملة الانتخابية وطرح البرامج السياسية المختلفة ثم ما أفرزته الانتخابات الثانية من تغيير جذري على الخارطة السياسية والحزبية في فلسطين.

ومع الأهمية الكبرى لعملية المشاركة السياسية المباشرة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلا أنه لا ينبغي أن يغيب عن البال أن لهذه المنظمات أدوارا أخرى لا تقل أهمية، وهي ادوار تتغلغل في صلب الحياة اليومية العادية للمواطن الفلسطيني وتتعلق بكل شؤون حياته تقريبا، بدءا بمهمة التنمية الاقتصادية والثقافية مرورا بالحالة الصحية والاجتماعية للمواطن، صعودا إلى حماية وتعزيز حقوقه الإنسانية وحريته وكرامته عبر مؤسسات المجتمع المدني التي عليها أولا توعية المواطن بحقوقه وواجباته كاملة ثم إشراكه في الدفاع عن هذه الحقوق بوجه كل من يحاول أو يسعى لانتقاصها والنيل منها، بالإضافة للعمل المباشر من جانب هذه

[1] المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **الديمقراطية المشاركة، المؤتمر السنوي العاشر**، القدس، 2006، ص4.

المنظمات لتشكيل قوى ومجموعات ضاغطة تسعى لإلزام المسئولين والقيادات السياسية بعدم المس بهذه الحقوق أو التعرض لها.

إن تحليل دور منظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة لمنظمات لمجتمع المدني في صنع السياسة وفي شكل ونوع العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين السلطة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل) وعلاقات تداخلية وتنسيقية كما في حالة متابعة أوضاع الأسرى والمعاقين ومكافحة الإدمان على المخدرات، كذلك توجد علاقات انتقادية وضاغطة أحياناً كما في حالة منظمات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان[1]. وقد تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في كثير من الأحيان بتنفيذ مشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها، وذلك من خلال عملية تعاقدية بين هذه المنظمات والسلطة الفلسطينية تتولى فيها هذه المنظمات تأدية بعض الخدمات الضرورية للمجتمع مثل قيام بعض المنظمات الصحية غير الحكومية بتوفير الخدمة الطبية للمواطن[2]، لكن من الواضح أن هذا الدور الخدماتي المجرّد الذي تقوم به هذه المنظمات لا يعني أنها تمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب – وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث – يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي

---

[1] حسن لدادوة وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، ط1، رام ا الله، ،معهد أبحاث المؤسسات الاقتصادية الفلسطيني، ص 70-75.

[2] حسن لدادوة وآخرون، مصدر سابق ص71-72.

تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله.[1]

ومن الطبيعي أن تحظى أنشطة منظمات المجتمع المدني، باهتمام كبير في المجتمع والرأي العام، فهي تمارس عملية تأهيل وتثقيف وتوعية المجتمع من جهة من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل داخل المجتمع المحلي، والتأثير في السياسات الحكومية، للحصول على المكاسب المخطط لها في مجمل اهتمامها من جهة أخرى عبر طرح مشاريع وبرامج عامة أو إبداء الرأي الموضوعي من خلال وسائل الإعلام والاتصالات المباشرة بالمعنيين من الوزارات أو المجلس التشريعي مباشرة. وبذلك فان هذه الأنشطة تكون واسطة فاعلة، بين الفرد والحكومة، التي عادة ما تكون منشغلة في الاهتمامات السياسية العليا والدولية والشؤون الإستراتيجية، عن تفاصيل ودقائق حياة المجتمع ومتطلباته، وهنا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنشط، لتكون عنصرا مكملا للنظام العام، في إطار النهج الديمقراطي، من خلال النقاش الحر ونشر الأفكار والرؤى، وإقامة المؤتمرات والندوات العامة، وطرح مشروعات التعاون الفكري في ممارسة الخلاف والتوافق وتقريب وجهات النظر، لتمكين الحكومة من اتخاذ القرارات الملائمة لجهة مصلحة الفرد والمجتمع. فقد أخذت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية تطرح مجموعة من الرؤى والاستراتيجيات الجديدة المعبرة عن طبيعة المرحلة الانتقالية الجديدة حيث تراجعت مهمة الإغاثة المباشرة التي مارستها هذه المنظمات لتحل محلها مهام جديدة تتمثل في التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الفلسطيني، فقد وصلت نسبة المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي المهني المتخصص إلى 12% من مجمل عينة أجري عليها مسح شامل عام 2001م، بينما وصلت نسبة المنظمات العاملة في مجال التثقيف المدني والديمقراطي وحقوق الإنسان إلى 26.5%، كما أشارت النتائج إلى أن 45% من هذه المنظمات عملت في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهمشين وأنها تركز على تقوية وتمكين المرأة الفلسطينية

[1] عدلي هويدا، مركز التنمية السويدي visited at 03.2008,
http://www.swedenabroad.com/SelectImage/51807/Research%20by%20Howaida%20Adly.doc

وتحسين أوضاعها في المستقبل، هذا إلى جانب المنظمات المهتمة بشوؤن الطفل الفلسطيني[1]، مما يعني بوضوح أن هذه المنظمات تسعى للوصول إلى جميع فئات المجتمع الفلسطيني من خلال التعاون والمشاركة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى مختلف المستويات. وفي هذه الحالة ينبغي القول إن النسيج الاجتماعي المتنوع من الأفراد والمصالح، يستوجب من المنظومة السياسية الدستورية، أن تضمن سماع أصواتهم وتحترم آرائهم.

إن منظمات المجتمع المدني، تشكل حزمة من نقاط الضوء والإشعاع لجهة النظام الديمقراطي كأسلوب للحياة، ويشمل ذلك الآراء والمقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، غير أنها في النتيجة ستساهم وتشارك في العملية السياسية الديمقراطية، بحيث يمكن تشبيه عمل السياسي في المجتمع الديمقراطي كمصفاة تمر من خلالها، مطالب أفراد المجتمع المتنوع، وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها، فتتحول إلى سياسات عامة، تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وإرادته ومتطلباته. ومع ذلك فإن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية تعاني في كثير من الأحوال أزمة من الشك والتوتر المتبادل حيث تخشى هذه المنظمات مثلا من محاولة تكرار نموذج منظمة التحرير على السلطة الوطنية، بينما تخشى السلطة من تشكل قوة تفلت من سيطرة السلطة وتخدم جدول أعمال مستورد، فيما يقوم التنافس على التمويل دوراً مهما في خلق علاقة الشك منذ البداية.[2]

إن من المظاهر المهمة لأنشطة منظمات المجتمع المدني الإيجابية الحملات التي تقودها الصحافة الحرة لمحاربة الفساد السياسي والإداري في عمل الحكومة ومؤسساتها، ومنع تسلطها، ويدخل في هذا المضمار أنشطة منظمات حقوق الإنسان في مجال المتابعة العامة لأوضاع الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى إقامة الحلقات النقاشية حول القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الحكومة خلال المراحل الحرجة، وتقديم الأفكار والمعالجات المستمدة من القاعدة الاجتماعية.[3]

---

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني الفلسطيني**، مصدر سابق، ص32-35.

[2] حسن لدادوة وآخرون، مصدر سابق، ص15-17.

[3] إبراهيم الهطلاني، المحددات التاريخية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني، موقع عمان الأردن، http://www.amanjordan.org/aman_studies , visited at 03.2008

وعلى هذا يمكن القول إن أشكال المشاركة السياسية التي ينبغي على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني العمل على ممارستها لا تتوقف مطلقا أمام الممارسة السياسية الصريحة المباشرة دائما، بل إنها تتعداها إلى جميع مجالات الحياة العامة واليومية للمواطن الفلسطيني، بدءاً بأبسط الأمور والاحتياجات الأساسية لتتصاعد تدريجيا لتصل بهذا المواطن إلى المشاركة النشطة الطوعية والدائمة في جميع مناحي الحياة وذلك من خلال اجتذاب الناس للمشاركة بالاهتمام بهموم المواطنين والبحث معهم في هذه الهموم، ومحاولة التشارك معهم بحلّها، وذلك من أجل استعادة المشاركة الشعبية على المستوى السياسي الوطني وعلى مستوى المجتمع الفلسطيني في كافة المجالات[1]، وصولاً إلى إشاعة نمط من الديمقراطية التعددية التي تتيح لكل فرد الحرية في الحياة والعمل والرأي والفكر دون المساس بحرية الآخرين وعلى قاعدة احترام الرأي الآخر والدفاع عنه وحمايته من كل خطر.

إن ما تشهده منظمات المجتمع المدني الفلسطيني منذ بداية تأسيسها، وعبر مراحلها المختلفة، من حالة عدم الاستقرار والمراوحة في المكان، إن لم نتحدث عن تراجع بنيوي وفكري خطير، إنما يشير بوضوح إلى أسباب الخلل الكامنة في بنية وبرامج وخطط عمل هذه المنظمات من جهة، وإلى جملة من عوامل الإعاقة والتدمير الخارجية التي تسعى لأكثر من غاية وهدف من جهة أخرى، وهذا ما سيناقشه الفصل التالي من البحث.

[1] وليد سالم، **محاضرة**، مصدر سابق، 2003.ص. ص. 14-15.

الفصل الرابع

المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية

1.4 مقدمة

على الرغم من ظهور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكلها الأولي منذ بدايات القرن العشرين، ثم انطلاقها بكثافة كميّة ونوعية بدءاً من أواخر القرن الماضي، حيث تشير الدراسات إلى أن 60.5% من هذه المنظمات قد شكلت بعد عام 1994م مباشرة، وأن 33.7% منها أقيمت في الفترة 1994–2000م، بينما أقيم 26.6% منها بعد عام 2000م[1]، إلا أنها جوبهت، ولا تزال، بسلسلة من العوائق والعراقيل والمعيقات التي تحد إلى حد كبير من نشاطها وفعالياتها، وتكاد تحجب دورها وتلغي نتائج الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهدافها المختلفة.

ومع أن هذه المعيقات والعراقيل كثيرة ومتنوعة، إلا أنه يمكن حصرها ضمن عاملين مركزيين، داخلي وخارجي، ولكل من هذين العاملين صفاته وديناميكيته وتفرعاته المتعددة ونتائجه الخاصة على حدة، إلا أنهما يلتقيان في المحصلة النهائية عند نقطة تقاطع رئيسية هامة، تتمثل في التأثير الإيجابي أو السلبي على منظمات المجتمع المدني وأهدافها ونشاطها. حيث يؤدي كل من العاملين، بالإضافة لعامل التمويل، دوراً حاسماً إلى حد كبير في بنية وهيكلية هذه المنظمات من ناحية، وفي صوغ وتحديد أهدافها وغاياتها وبرامج وخطط عملها وأساليب تنفيذ المشاريع والبرامج العملية التي تضعها المنظمات من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي تلقائيا لإحداث أثر واضح على المحصلة النهائية لجوهر عمل وأهداف هذه المنظمات ويكاد يعصف بالهدف المركزي لمجموع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

---

[1] Palestine Economic Policy Research Institute. **Mapping Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip** Op.cit., P viii .

2.4 العوامل الداخلية

كان نشوء منظمات المجتمع المدني الأولى في بدايات القرن العشرين استجابة طبيعية من جانب فئات معينة من المجتمع الفلسطيني لحالة غير طبيعية واستثنائية خاصة بدأت تفرض نفسها آنذاك على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية معاً، وقد تميزت تلك المنظمات أو الجمعيات الأولى بازدواجية واضحة في الأهداف والغايات الاستراتيجية والتكتيكية، فكانت الجمعيات الإسلامية المسيحية التي شكلت في مدن فلسطين الرئيسية خلال العقد الثاني من القرن العشرين استجابة لعاملين متداخلين ومتناقضين في نفس الحين، فالهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني في تلك الفترة كانا يشكلان تهديدا لعروبة الأرض الفلسطينية ومستقبلها السياسي، بينما تعرض المواطن الفلسطيني لخطر الاقتلاع من أرضه ثم الطرد خارج فلسطين كما حدث عام 1948.

وهكذا فقد كان لتلك المنظمات الأولى أن تشكل، ولو مؤقتا، رأس الحربة في خوض هذا الصراع المزدوج، السياسي والاجتماعي، لفترة من الزمن حتى دخلت إلى الميدان قوى سياسية وعسكرية محلية وإقليمية نجحت في إزاحة تلك المنظمات إلى الخلف حتى كانت نكبة 1948م وما تلاها من إعادة الشعب الفلسطيني إلى نقطة البداية في سلم التطور الاجتماعي.

ومما زاد من أزمة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بعد هزيمة 1948م أن تشتت الشعب الفلسطيني في أقطار اللجوء العربية قد أرغم هذه المؤسسات على الخيار الصعب، الالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني في أقطار اللجوء ووفق القوانين السائدة في البلدان المضيفة كما حدث في سوريا ومصر مثلا، أو الاندماج التام والذوبان الفعلي في منظمات المجتمع المدني القائمة كما في حالة الاندماج والتماثل مع منظمات المجتمع المدني الأردنية في أعقاب ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى إمارة شرق الأردن وسريان قوانين الإمارة مع شطب وإلغاء القوانين الفلسطينية وإحلال القوانين الأردنية مكانها، وهي القوانين التي حاصرت مفهوم المجتمع المدني ضمن دائرة ضيقة من خدمات مادية هامشية موسمية قدمتها الجمعيات الخيرية وفق رؤية السلطة السياسية.

ورغم حالة التشتت التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، إلا أن بعض القوى السياسية الفلسطينية أفرزت سريعا ما رأت فيه ردا مباشرا على احتلال فلسطيني وتهجير شعبها، حيث ظهرت المقاومة المسلحة على شكل المجموعات الفدائية التي كانت تعتمد مباشرة على العمل العسكري مع التجاهل التام والاستخفاف الظاهر بكل ما يتعلق بالأحزاب السياسية الفلسطينية التقليدية التي أثبتت فشلها التام خلال سنوات النضال الوطني الفلسطيني السابق لنكبة 1948 والعمل السياسي المرافق لتلك المرحلة بمجمله، وهو ما أدى إلى شيوع ظاهرة التعلق الواسع بالسلاح وعسكرة مفاهيم المجتمع الفلسطيني دون إبداء اهتمام حقيقي بأي شكل من أشكال النضال الاجتماعي أو السياسي، ودون بذل أي جهد لبناء مؤسسات حقيقية لخدمة المجتمع المدني الفلسطيني[1].

وقد استمر هذا الوضع حتى هزيمة 1967م حيث أكملت إسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين وأخذت تفرض عبر الأوامر العسكرية رؤيتها الاستراتيجية الرامية إلى تدمير البنية التحتية المتبقية من المجتمع المدني الفلسطيني وتفريغ ما تبقى من مؤسسات هذا المجتمع من مضمونها الحقيقي وتحويلها تدريجيا إلى امتداد لسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي ممثلا بما أسماه الاحتلال الإدارة المدنية للمناطق المدارة.[2]

وبالمقابل كانت القوى السياسية الوطنية الفلسطينية في الخارج تعمل لمكافحة المحاولات الإسرائيلية لتدمير بنية المجتمع المدني الفلسطيني، لكنها وفي غياب تام للرؤية المستقبلية السليمة أخذت ببناء منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في المنفى بدلا من إقامتها وتعزيزها في الوطن المحتل، وكأنها كانت تعمل على إقامة دولة في المنفى وفي أماكن تواجد قوى الثورة المسلحة سواء في الأردن أو سوريا ولبنان، بينما كان المجتمع الفلسطيني في الداخل يعاني أوامر الاحتلال وضعف وهشاشة بنية منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، إلى أن جاءت

---

[1] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية تقييم التجربة ورؤية المستقبل**، رام الله، 2005، ص150-156.

[2] درويش، وآخرون، **مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني**، ط1،عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط، 1998، ص81-83.

الانتفاضة الشعبية الأولى 1987م، التي شكلت ثورة حقيقية للإطاحة بمفاهيم الاحتلال الإسرائيلي والقيادة الفلسطينية السياسية والعسكرية في الخارج[1].

لقد تمكنت الانتفاضة وخلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن من فرض رؤية جديدة للمجتمع المدني الفلسطيني ورفعت شعارات التكافل الاجتماعي والتعاون الاجتماعي الوطني، وأقامت مؤسسات شعبية حقيقية على مستويات محلية لتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي الفلسطيني مثل لجان الإغاثة المحلية، واللجان الطبية وحتى لجان الدفاع المدني المحلية التي كانت تشمل أفرادا متطوعين من بين المواطنين دون النظر لانتماء سياسي أو عائلي أو مناطقي، وبعيدا عن الهيمنة المباشرة للقوى السياسية والفصائل المسلحة المختلفة، الأمر الذي أعاد من جديد مفهوم الولاء للوطن بدلا من الانتماء للفصيل أو العائلة، وأزاح العديد من مفاهيم ومظاهر الولاء الضيقة لصالح الولاء المدني الواسع الشامل.

لكن هذا الوضع الجديد، أخذ يشكل خطرا على القوى السياسية المتنفذة سواء في الداخل أو في المنفى، ولهذا كانت محاولات الاحتواء التنظيمي والفصائلي للانتفاضة الشعبية الأولى تعبيرا عن رغبة قسم كبير من هذه القوى في استعادة زمام المبادرة من جهة، وإعادة توجيه الحركة الجماهيرية المدنية الفلسطينية بما يخدم القوى السياسية التي أقرت بشكل واضح أن الانتفاضة الشعبية شكلت مفاجأة ضخمة بالنسبة لها، وأنها قد أخذت تسعى لتأطير هذه الحركة الجماهيرية ضمن هيئات ومؤسسات ومنظمات ذات صبغة تنظيمية، هذه المنظمات التي سرعان ما عملت على تدمير مفهوم الولاء المدني الشامل لصالح الولاء العضوي الضيق، ولعل مباركة وتشجيع السلطة الفلسطينية لعملية إحياء ديوان العائلة في الريف الفلسطيني تشكل مؤشرا واضحا على رؤية السلطة وموقفها من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.[2]

---

[1] درويش، وآخرون، مصدر سابق، ص81-84.

[2] مع قدوم السلطة تم استحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون العشائر مما عزّز أو أعطى الانطباع بشرعية تشكيل الدواوين العائلية.

ومن هذه النقطة بالذات يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قد حرمت منذ نشأتها من الإمساك المباشر بزمام المبادرة والإبداع في مجال نشاطها الأساسي المدني الطابع في مجتمع مستقر يتبلور بشكل طبيعي نحو المجتمع المدني بمفهومه الحديث، وقد أدى هذا الوضع الاستثنائي إلى نشوء منظمات مجتمع مدني فلسطيني تحمل في داخلها علة الارتباط العضوي بالقوى السياسية المختلفة التي ساهمت أو أشرفت على بناء وتشكيل هذه المنظمات بناء على مصالح هذه القوى ورؤيتها الفكرية والسياسية والاجتماعية بحيث أصبحت منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحوال أدوات تكتيكية تستعملها هذه القوى في معاركها المختلفة مع مختلف خصومها أو تضعها على رف النسيان عند انتفاء الحاجة إليها.

وقد كان لهذه القوى المتنفذة دور خطير في حرف مسار واتجاه منظمات المجتمع المدني وقيادتها بالتالي إلى التساوق مع أفكار ومصالح ومخططات القوى السياسية، ففي الوقت الذي تشتد فيه الدعوة للإصلاح السياسي والاجتماعي تظهر القوى المعنية بالحفاظ على الوضع القائم وإبعاد أي إصلاح قد يهدد مراكزها ومصالحها حيث تلجأ لمختلف الوسائل للوقوف بوجه قسم هام من هذه المنظمات، وكان اللجوء للقانون أحد أهم الوسائل الرئيسة التي تتبعها هذه القوى في محاولاتها حيث أظهر بحث أجراه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني عام 2001م أن سمة التوتر ظاهرة في العلاقة بين المنظمات الحديثة أو بعضها وبين السلطة الوطنية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان التي وصفها مسؤولون في السلطة بأنها أقل المنظمات ديمقراطية وأبعدها عن احتياجات الجمهور، بينما لجأ قسم من المسؤولين للتشكيك بوطنية بعض هذه المنظمات حيث تساءل أحدهم هل نحن بحاجة إلى هذا الكم من منظمات حقوق الإنسان أم أن وظيفتها مراقبة السلطة الوطنية الفلسطينية والوشاية بها لصالح الأوروبيين والأميركيين؟[1]

وبدلا من الدخول في مجابهة مكشوفة مع دعاة الإصلاح، تلجأ بعض هذه القوى لأسلوب الدعوة للإصلاح عبر تولي قيادة حركة منظمات المجتمع المدني الداعية للإصلاح كما يحدث في العديد من الجمعيات والمؤسسات المدنية وخاصة في الأرياف حيث تكون الهيئات الإدارية

[1] معهد أبحاث السياسات الفلسطيني، مصدر سابق، ص72-75.

لهذه الجمعيات عائلية الطابع في غالبيتها أو من لون سياسي واحد، وقد تلجأ هذه القوى إلى محاولة شراء الذمم أو الاسترضاء عن طريق تقديم بعض المكاسب الضيقة والشخصية في بعض الأحيان لبعض القوى ذات الثقل الجماهيري داخل هذه المنظمات من أجل تحويل اتجاه هذه المنظمات عن الإصلاح أو تأجيل المطالب الهامة[1] وحرمانها من الوصول إلى نظام المأسسة الراسخة، وهذا الأمر يعتبر في غاية الخطورة والأهمية لأنه يزيح منظمات المجتمع المدني عن أهدافها ويحدث خللاً كبيرا في بنيتها وعلاقتها مع المجتمع المحلي، حيث يؤدي إلى انعدام الثقة في المعايير المؤسسية إلى عزوف الأفراد عن النظام والالتجاء إلى الولاءات المدمرة للوجود الاجتماعي والسياسي على أسس جهوية أو عائلية أو فئوية يمكن لها أن تشكّل منافسا للولاء للمؤسسات العامة ومعارضا لها، كما أنه قد يشكل طريقا مختصراً إلى شخصنة العمل والقيادة وإحلال الولاء للزعامة الشخصية على حساب المؤسسة مما يؤدي إلى ربط النظام السياسي برمته بشخص زعيم واحد في القمة.[2]

وبعد إقامة السلطة الفلسطينية شهدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي كانت قائمة في الداخل حالة من الصراع والتنافس الداخلي بين بعضها البعض، تنافس سياسي مباشر ووفقا لأجندة فصائلية سياسية مباشرة من جهة، وتنافس آخر مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي كانت في الخارج، والتي قامت قيادة م.ت.ف بحلّها بدلا من نقلها للداخل، واستعاضت عن بنية هذه المنظمات وقدراتها وتجربتها وخبرتها، بإدخال عدد من المحاسيب والمنتفعين الذين عادوا وليس في مخططاتهم إلا تسلم قيادة منظمات المجتمع المدني في الداخل، مما أدى لظهور المنظمات الموازية لنفس القطاع المدني ضمن المجتمع الفلسطيني، فوجدنا مثلا الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام لعمال فلسطين كتعبير عن حالة الانقسام والتنافس من أجل القيادة بدلا من خوض نضال مدني وطني مسلح بالخبرة والتجربة والإمكانيات الضرورية.[3]

---

[1] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح**، القدس، 2007، ص 79-81.

[2] محمد خالد الأزعر، مصدر سابق، ص70-74.

[3] خليل درويش وآخرين، مصدر سابق، ص81-83.

ونتيجة لكل هذا عانت هذه المنظمات من ضعف أو انعدام التنسيق أو التشبيك بين مختلف المنظمات في برامجها ومشاريعها المتشابهة أو المتماثلة تقريبا من جهة، وظهور حالة من التوتر وعدم الانسجام مع السلطة الفلسطينية في كثير من الأحيان، مما يضعف قوة هذه المنظمات على ممارسة دورها الطبيعي الضاغط على المؤسسة السياسية الرسمية ويؤدي لبعثرة جهود منظمات المجتمع المدني وإضعاف دورها الطبيعي.[1]

وقد أدى هذا الشكل من التبعية والارتباط العضوي بالقوى السياسية إلى خلل خطير في بنية وتوجهات عدد من منظمات المجتمع المدني، حيث انعكس هذا الارتباط بظاهرتين سلبيتين تشكلان أهم عوامل ضعف وهشاشة موقف هذه المنظمات، وهاتان الظاهرتان هما:

(أ) الغياب الواضح للديمقراطية والمشاركة الشعبية في هيئات وبرامج وفعاليات هذه المنظمات، حيث أدت الأوضاع السياسية الوطنية إلى إشاعة نمط لا ديمقراطي في عملية انتخاب أو تحديد هيكلية هذه المنظمات وهيئاتها الأولى، وتحت شعار الوحدة الوطنية اعتادت القوى السياسية المتنفذة داخل هذه المنظمات إلى إتباع نظام المحاصصة "الكوتا" لانتخاب هيئاتها القيادية بغض النظر عن البرامج الانتخابية لممثلي هذه القوى أو نسبتها الحقيقية من جمهور هذه المنظمات، ودون أدنى اهتمام بدور هذه المنظمات في عملية التحول الديمقراطي أو التعددية السياسية ضمن المجتمع الفلسطيني من جهة وإلى سيادة مبدأ مركزة المهام بيد شريحة محدودة ومحددة سلفا من المقربين المحسوبين على هذه القوى السياسية دون الالتفات لمبدأ الكفاءة والقدرة والمشاركة الطوعية الحقيقية الواسعة مثلما يحدث في المنظمات العمالية النقابية المختلفة وقيادة الاتحاد العام للنقابات العمالية حيث فشلت جميع محاولات إجراء أي انتخابات مباشرة لهذه القيادة حتى الآن بينما تواصل القيادات التي أفرزتها القوى السياسية منذ العقد التاسع من القرن العشرين.

وكان لهذه الظاهرة أن تؤدي للظاهرة السلبية الخطيرة الثانية: (ب) وتتمثل في غياب الديمقراطية الداخلية في صفوف هذه المنظمات من ناحية واستمرار مبدأ التعيين بدلا من الانتخاب من ناحية أخرى وتحييد دور المشاركة الجماهيرية في عملية الانتخاب الديمقراطي.

[1] عزت، عبد الهادي، **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**، مصدر سابق، ص8-9.

وقد أدى هذا الوضع إلى غياب الالتفاف الجماهيري الحقيقي الضروري حول هذه المنظمات من ناحية، وشيوع روح اللامبالاة وعدم الاكتراث ببرامج وقرارات هذه المنظمات في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني والتعامل معها باعتبارها أدوات وسيطة للسلطة حينا، أو وسائل للكسب والمنفعة الشخصية الآنية المباشرة أحيانا.

لكن تأثير وانعكاسات هذه الأوضاع غير الطبيعية التي عايشتها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وخاصة بعد نشوء السلطة الفلسطينية لم تتوقف عند هذا الحد، بل طالت بنية هذه المنظمات وهيكليتها وبرامجها وأهدافها الاستراتيجية والتكتيكية، فقد أدى إتباع نظام المحاصصة في اختيار القيادة إلى إلغاء عملي لنظام المأسسة، وبدلا من تحول المنظمات إلى مؤسسات تسعى جاهدة في طريق التحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية في وضع البرامج والتنفيذ من خلال نظام المتابعة والإشراف والمحاسبة والشفافية، وجدناها تتحول إلى جهاز بيروقراطي كلاسيكي لا يكاد يختلف في شيء عن أجهزة السلطة السياسية بكل تجليتها.

وقد وصل الوضع بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكنتيجة مباشرة لهذا الارتباط العضوي بالقوى السياسية أن أخذت القوى السياسية تتنافس صراحة على قيادة هذه المنظمات مباشرة ودون تردد، ومن أمثلة هذا التوجه المدمر لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني قيام بعض القيادات السياسية الفلسطينية باقتحام قيادة بعض المنظمات المدنية مثل الاتحاد العام الفلسطيني لكرة القدم سعيا لاستغلال هذه المنظمة من أجل تحقيق مكاسب سياسية وشخصية مباشرة، دون وجود أي مستوى من التكيف والانسجام الداخلي أو الوحدة الداخلية اللازمة بين أعضاء هذه المنظمة من جهة، وسيادة مبدأ الاستقواء بقوى سياسية من أجل إقصاء قوى سياسية منافسة بالإضافة إلى غياب كامل لقواعد العمل المتخصصة المستقلة اللازمة لتعزيز تحول المنظمة إلى نظام المؤسسة والمشاركة المباشرة للجمهور دون وصاية سياسية مباشرة أو مقنعة.[1]

[1] محمد خالد الأزعر، مصدر سابق، ص74-76.

وإذا كان قسم كبير من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قد تشكل قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وأصبح بعد قيام السلطة جزءا من موروثها القانوني والمالي والسياسي مثل النوادي الرياضية الفلسطينية المختلفة، والجمعيات الخيرية الفلسطينية التي تشكلت بناء على القوانين الأردنية والعثمانية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات النسائية الفلسطينية التي تشكلت وفقا للقوانين الأردنية، فإن الكثير من المنظمات قد ظهر خارج السيطرة المباشرة للسلطة وقد استطاعت هذه المنظمات تحقيق قسط وافر من الاستقلالية عنها[1] مثل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المختلفة أو منظمات الإغاثة الفلسطينية التي تشكل عدد منها على أسس فصائلية أو حزبية.

لكن العديد من هذه المنظمات سرعان ما وجدت نفسها تعاني ضائقة مالية حادة نظرا لضعف التمويل الداخلي، حيث تنص أنظمة جميع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على أن تمويلها يعتمد على اشتراكات الأعضاء أصلا وعلى ريع نشاطاتها المحلية والمساعدات الخارجية غير المشروطة، لكن الوضع الاقتصادي الصعب للمجتمع الفلسطيني بأسره يؤدي حتما إلى عجز أعضاء هذه المنظمات عن الإيفاء بالتزامات العضوية كما يحدث في النقابات المهنية العمالية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أما النشاطات المحلية الموسمية التي تمارسها هذه المنظمات مثل الأسواق الخيرية التي تنظمها الجمعيات النسائية الفلسطينية فإنها تعجز عن توفير أية عوائد مادية ملموسة مباشرة من جهة ولا تمثل توجها حقيقيا نحو المشاريع المستدامة التي يمكن لها أن توفر لهذه المنظمات حداً معيناً من الريع المادي اللازم، وهو ما يترك هذه المنظمات تحت رحمة المنح الخارجية التي تحرص على تطبيق وتنفيذ مشاريعها وفقاً للأهداف التي تحددها الجهات المانحة بشكل غير مباشر وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية للمنظمات التي تتلقى المنح، وهكذا تنتهي القضية بوصول مثل هذه المنظمات إلى طريق مسدود، حيث نجد نفسها مضطرة للخيار الصعب، المنح الخارجية أو الاعتماد شبه الكامل على السلطة السياسية مع ما يحمله ذلك من إمكانية الانحراف بعيدا عن مفهوم المجتمع المدني.

[1] جبريل محمد، مصدر سابق، ص52-55.

إلى جانب هذا فإن البنية الداخلية لهذه المنظمات شهدت سلسلة من التغيرات والهزات العنيفة في أحيان كثيرة، حيث كانت القيادات الرسمية المؤسسة للمنظمات من أوساط المثقفين والمناضلين السياسيين ذوي التوجهات الليبرالية الديمقراطية والفئات البرجوازية الوطنية، وكان الكثير من مفاهيم هؤلاء تختلف بشكل أو بآخر فيما بينها، وتتضارب أحيانا مع مصالح الفئات الشعبية المسحوقة، ولهذا فقد شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة خروج عدد كبير من هذه القيادات من عباءة الأحزاب والفصائل الوطنية والالتحاق بمنظمات المجتمع المدني وقيادتها وفق مفاهيم ومبادئ تتناقض والكثير من المفاهيم والمبادئ الحزبية التي حملتها هذه القيادات سابقا، فكان خروج بعض رموز حزب الشعب الفلسطيني من الحزب وتشكيل جسم سياسي آخر ومنظمات مجتمع مدني أخرى غير التي شكلها الحزب سابقا ثم خوض الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية نموذجا على ذلك، أو أن تتوجه بعض هذه الشخصيات لتشكيل منظمات مجتمع مدني تحمل أفكاراً وأهدافاً تمثل في نظر البعض انحرافا واضحا عن الأهداف المألوفة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني القائمة لصالح محاولات فرض مفاهيم وأفكار غريبة أو جديدة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني مثل المنظمات الخاصة بأوضاع المرأة أو التي تناقش موضوع الجندر، وهذا الأمر يخلق بشكل تلقائي نوعا من الشكوك والمخاوف لدى المواطن العادي ويزيد بشكل أو بآخر من عزلة هذه المنظمات ويحولها إلى ملتقى للنخبة بعيد عن المشاركة الشعبية وعاجز عن إيصال رسالته الأصلية لعنوانها الطبيعي ممثلا بالمجتمع المدني الفلسطيني، ويؤدي في نفس الوقت لزيادة اعتماد هذه المنظمة على الدعم الخارجي ودفعها للبحث عن تمويل ودعم مادي أو معنوي لمشاريعها التي تسعى من خلالها لإثبات أحقيتها بلعب دور مؤثر في المجتمع الفلسطيني.

إزاء كل عوامل الإعاقة الداخلية التي تعانيها منظمات المجتمع المدني تبرز بعض المظاهر الهامة المؤثرة سلباً على حياة ومسيرة هذه المنظمات، حيث يظهر أن هذه المنظمات تعاني عدم وضوح الرؤية لدورها الحقيقي في عملية المشاركة السياسية، إضافة لعدم وجود رؤية موحدة من جانب المجتمع المدني الفلسطيني لطبيعة دور ومهام هذه المنظمات التي فشلت حتى الآن في تحديد أولويات عملها ومهامها، وهي أمور تدفع بالمنظمات إلى الخيار الصعب، إما الاعتماد الكلي على السلطة السياسية أو انتحال شخصية النقيض المباشر لهذه السلطة مع كل

ما يحمله هذا الخيار من تهديد حقيقي لوجود المنظمات أو ما يمثله من تناقض كامل مع مبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

3.4 العوامل الخارجية

عند الحديث عن العوامل الخارجية المؤثرة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يجب علينا الحديث عن هذه المنظمات منذ لحظة البداية، لحظة ميلاد المنظمة، وتحولها من مجرد فكرة يبحثها عدد من المعنيين بقضية ما من قضايا المجتمع المدني، وحتى لحظة خروجها إلى حيز "الوجود الرسمي أو الشرعي" كمنظمة مسجلة رسميا لدى الهيئات المختصة مما يمنحها الحق في الإعلان عن نفسها والشروع بممارسة نشاطها وعملها ضمن إطار قانوني رسمي، ومن هنا تبدأ أولى العوائق، حيث ينص القانون على ضرورة حصول أي منظمة مجتمع مدني فلسطيني على ترخيص خاص من قبل السلطات الرسمية، ورغم السهولة النسبية في الإعداد لهذه العملية إلا أن الإجراءات العملية المرافقة لها صعبة وروتينية تحتاج للمزيد من الجهد والانتظار العبثي لمواجهة سيل من الإجراءات الرسمية الروتينية التي تعطّل بشكل مبالغ فيه من نشاط ورغبة المؤسسين لهذه المنظمة، حيث يظهر من هذه الإجراءات أن الدولة تسعى "من خلال ستار القانون" لفرض تصورها وفكرها ورؤيتها على هذه المنظمات باعتبار ذلك شرطا من شروط "الترخيص الرسمي الحتمي"، الأمر الذي يهدف لتقنين وتحديد نشاط هذه المنظمات وفعاليتها ويقلل من حرية الحركة والعمل لدى هذه المنظمات تحت ستار الشرعية والاستجابة لمقتضيات ومتطلبات القانون، ويؤكد أن قدرة هذه المنظمات على القيام بوظائفها الخاصة يعتمد بشكل مهم على البيئة القانونية التي تعمل ضمنها، وهذا يعتمد، بدوره، على الإجراءات التي تتخذها الدولة. والواقع هو أن إقامة بيئة قانونية ممكّنة* هو أحد أهم المساهمات التي يمكن للحكومات تقديمها في مجال تنمية منظمات المجتمع المدني.[1]

---

* البيئة القانونية الممكّنة أي أن يساعد القانون في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات وان لا يتحول إلى معيق.

[1] معهد المعلومات الأميركي الرسمي، Visited at 4.2008
http://usinfo.state.gov/dd/ar_democracy_dialogues/ar_NGOs/ar_NGOs_words_essay.html

ويرى الباحث أن من حق السلطة السياسية ممارسة السيادة القانونية كاملة لكن هذه السيادة لا تشترط في نفس الوقت أن تكون هذه السيادة سوطا مشرعاً يلهب ظهور منظمات المجتمع المدني أو يعرقل نشاطها، فالقانون خلق لخدمة المجتمع المدني المعني، وهذه الخدمة تحمل في طياتها جميع مواصفات الاتفاق والتنافس والتكامل بين جميع قوى المجتمع ومن مختلف المواقع والاتجاهات، ولا تشترط أبداً سيادة مطلقة للرأي الواحد واللون الواحد، بل إنها تقوم على مبدأ الحرية والتعددية باعتبارهما أسساً حتمية لشرعية النظام السياسي ومؤشرا بارزا على ديمقراطيته وشرعيته داخل المجتمع المدني، وبالتالي فإن لجوء السلطة السياسية لمحاولات لجم وتقييد منظمات المجتمع المدني يعتبر نقضاً مباشراً لهذه المفاهيم، نقضا يمكن له لو استمر طويلاً أن يتسبب في خلق حالة من الخلخلة والتوتر التي تزيد من حدة التناقضات داخل المجتمع وتعصف إلى حد كبير بمفهوم المجتمع المدني.

وهنا لا بد من الإشارة إلى حقيقة هامة تتلخص في أن المجتمع السياسي يوجه قطاعات المجتمع المدني المختلفة عبر الآلية القانونية والقضائية للدولة، بما يكفل حق أفراده وحريتهم في المبادرة والعمل وفقاً لأحكام الدستور، في الوقت الذي يمنح المجتمع المدني المشروعية للسلطة السياسية وهي إحدى أهم أسباب بقائها واستمرارها. بصيغة أخرى لا بد من رصد التفاعل المتزايد بين المدني والسياسي ونبذ جميع أشكال الاحتواء والتهميش أو الإقصاء لأي منهما على حساب الآخر.

عادة ما تشكل الحكومات في النظم الديمقراطية رافعة تعمل على الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني بالمجمل والنسوية بشكل خاص، ولكن العلاقة بين هذا القطاع والحكومات في الدول غير الديمقراطية في العالم الثالث، تقوم على التنافر ووضع العراقيل وتقييد العمل بدلاً من وضع التشريعات واللوائح التي تنظم العمل وتوفر التسهيلات الإدارية والمالية والقانونية، ومن السهل الحديث عن عشرات الأمثلة في عالمنا العربي التي تحصل فيها مماحكات حكومية ضد هذا القطاع بالمجمل.[1]

[1] موقع عمان الأردن، مصدر سابق،
,visited at 4.2008http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1149

وفي الحالة الفلسطينية لا يختلف الوضع كثيرا عن الواقع العربي وان كانت الحالة الفلسطينية تمثل وضعاً خاصاً حيث أن المجتمع الفلسطيني قد قام ببناء مختلف أشكال منظمات المجتمع المدني التي تشير إلى تبلور مجتمع مدني مستقر مع أنه لم يستكمل بعد عملية التحرر من الاحتلال، ولم يستكمل عملية بناء النظام السياسي الفلسطيني في مستوياته الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وهي العناصر الرئيسية لتشكيل مجتمع مدني حقيقي.

وتمثل هذه الحالة سبباً رئيسياً من أسباب الخلاف والصراع الدائر بين السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي نشأت ضمن عملية مواجهة مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي ومثلت بديلا موازيا له في كثير من المجالات[1]، وعند إقامة السلطة الفلسطينية لم يكن لهذا الموروث النضالي أن يتلاشى دفعة واحدة خاصة وأن السلطة الفلسطينية لم تشكل على الأرض بديلا وطنيا حقيقيا للاحتلال وتركت لمنظمات المجتمع المدني الكثير من مهمات الدولة مما أعطى لهذه المنظمات الفرصة الكاملة لمواصلة مفهوم المواجهة والندية بدلا من مفهوم المشاركة والتعاون ضمن مجتمع مدني واحد.

ومن ناحية أخرى ما زالت المرجعيات القانونية الفلسطينية تتكون من تراكم: (القوانين العثمانية، قوانين الانتداب البريطاني، القوانين الأردنية "1950 – 1967"م، الأوامر العسكرية للاحتلال "1967 – 1993"، القوانين الفلسطينية التي سنها المجلس التشريعي الفلسطيني، وقوانين منظمة التحرير الفلسطينية المعمول بها منذ تأسيسها عام 1964م. وهنا نستطيع أن نرصد العديد من المعيقات التي برزت في عهد السلطة الفلسطينية أمام مؤسسات المجتمع المدني: حيث أن طبيعة القوانين المنظمة لهذا القطاع تركز بشكل كبير على تقييد نشاطات الجمعيات والمنظمات الأهلية، وفق علاقة الهيمنة والتنافس والمسائلة، مما يخل بطبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات الأهلية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه (التشريعات الطاردة للعمل التطوعي). ونتيجة لهذه القوانين فقد تم إغلاق العديد من هذه المؤسسات وفق تقلبات الأجواء السياسية في المنطقة حتى قبل (11/ سبتمبر)، فقد أغلقت عشرات المؤسسات الأهلية عام

[1] جميل، هلال، مصدر سابق ص140–142.

(1996م) في غزة والضفة الغربية، وكذلك في عدة مرات خلال انتفاضة الأقصى الحالية في (2003م).

ولتأكيد هذا التوجه الرسمي تجاه منظمات المجتمع المدني فقد تم إصدار قوانين تقضي بوضع الجمعيات ومنظمات العمل الأهلي والمدني الفلسطيني تحت إشراف وزارة الداخلية حصراً وإخراجها من دائرة تخصص بقية الوزارات، وقد أدى هذا القرار إلى نقاشات حادة في المجلس التشريعي حول محاولة تقييد عمل منظمات المجتمع المدني بقيود قانونية ثقيلة، لكن هذه النقاشات لم تسفر عن شيء حيث تم إقرار القانون كما هو الآن، وبناء على هذا القانون، تم إلحاق الجمعيات والمراكز الثقافية والنسوية والروابط الاتحادات بوزارة الداخلية، الأمر الذي شكل عائقا كبيراً أمام إنشاء هذه الجمعيات وتطورها وتنميتها[1] ، ووضعها بشكل مباشر تحت رحمة مجموعة من الإجراءات الروتينية التي تعرقل تشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني من ناحية، وتعطي للأجهزة الأمنية المختلفة فرصة لفرض كلمتها في تشكيل وبنية منظمات المجتمع المدني وفق مفاهيم أمنية خالصة.

وفي مرحلة من مراحل عمر السلطة تم تخصيص وزارة جديدة غير مسبوقة للإشراف على عمل المنظمات الأهلية وبالتالي أضيفت المزيد من العوائق البيروقراطية أمام عمل وتطور هذه الجمعيات. وليس المزيد من التسهيلات كما تعمل النظم الديمقراطية التي نحاول الانتساب إليها في نظامنا السياسي الناشئ.

إن محاولات السلطة السياسية الفلسطينية الهادفة لاحتواء وتهميش منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من جهة، وظهور بعض هذه المنظمات بمظهر المنافس أو الخصم للسلطة السياسية، إنما يتناقض مع جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني وأهدافها ويتنافى أيضا مع طبيعة الدور الذي على السلطة السياسية القيام به نحو هذه المنظمات باعتبارها تمثل البديل التكتيكي للسلطة في ظروف معينة، حيث تقوم هذه المنظمات وانطلاقا من مبدأ الشراكة

[1] موقع عمان الأردن، مصدر سابق،
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1149 visited at,/04.2008

والتعاون في ملء فراغ كبير على ساحة المجتمع المدني حين تقوم بتوفير العديد من الخدمات التي تعجز السلطة السياسية عن القيام بها في بعض الأحيان، مثل القطاع الصحي أو الزراعي العام.

وللتأكيد على أهمية مبدأ الشراكة والتعاون في فلسطين فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في 16 محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم عديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعَد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر, والأهم من ذلك تم من خلاله وضع أسس إستراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. ما زالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في سياساتها العامة وخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.[1]

وإذا تجاوزنا دور السلطة السياسية في محاولة احتواء منظمات المجتمع المدني وتحويلها إلى أداة من أدوات السلطة أو مجرد صدى لصوت هذه السلطة في أوساط المجتمع المدني، فإن ضعف وتذبذب مستوى التفاف الجمهور حول هذه المنظمات وما ينتج عنه من ضمور نشاطات هذه المنظمات وتآكل قاعدتها الشعبية الضرورية، إنما يصب بشكل غير مباشر في طاحونة السلطة السياسية ويقلل من فرص منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى جمهورها الطبيعي من ناحية، ويكاد يلغي دورها في السعي لنوع من التغيير والإصلاح ومحاربة الفساد على جميع المستويات.

---

[1] هويدا، عدلي، محاضرة في المعهد السويدي للمعلومات بالإسكندرية، visited at 03.2008 ,
http://www.swedenabroad.com/SelectImage/51807/Research%20by%20Howaida%20Adly.doc

4.4 التمويل وأثره على المشاركة السياسية

يمثل تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قضية هامة في مجمل عمل ونشوء هذه المنظمات نظرا لضعف التمويل الداخلي المحلي لها، سواء من جانب السلطة الفلسطينية أو من قبل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، ولهذا فإن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني اعتمدت منذ تأسيسها، في تنفيذ نسبة كبيرة جدا من مشاريعها وبرامجها على المنح المالية المقدمة من مؤسسات ومنظمات دولية بشكل عام، ومن قبل بعض الدول الأوروبية أو مؤسسات الإنماء الأميركية المختلفة.

وإذا كان هذا التمويل الخارجي يمثل مصدراً لقوة هذه المنظمات إلا أنه يمثل عاملاً للضعف ومصدراً للصراع في نفس الوقت، حيث أصبح بوسع بعض هذه المنظمات أن تطرح موضوعات ومفاهيم كانت غائبة أو غير قائمة على الأجندة الفلسطينية قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية مثل موضوعة الحكم الصالح، وكان طرح مثل هذه الموضوعة مصدر قوة وجذب لصالح هذه المنظمات، إلا أنه كان في نفس الوقت مصدراً لنوع من الخلاف والصراع مع بعض القوى الوطنية السياسية الفلسطينية[1]، التي ترى في طرح مثل هذه المواضيع أمراً سابقاً لأوانه. وقد كان للتمويل والمنح الخارجية أن تعطي الفرصة للمنظمات المدنية لكي تشق طريقها على الساحة الفلسطينية من ناحية، لكن الجهات المانحة تلزم هذه المنظمات من ناحية أخرى بتعليمات وأهداف الجهات المانحة وخططها وبغض النظر عن رؤية هذه المنظمات الحقيقية وأهدافها الخاصة، مع ملاحظة أن كثيرا من الجهات والدول المانحة تسعى بشكل أو بآخر لتحقيق أهداف خاصة معينة، منها السياسي المباشر كما في حال المؤسسات الأميركية وبعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتقدم بعض الدول المنح وفق أجندة خاصة تتعلق بالسعي لتحقيق بعض الأهداف ذات الصبغة المدنية المباشرة والصبغة السياسية غير المباشرة مثل السويد، بينما تحاول دول الأوروبي مثلاً ربط مساعداتها ومنحها مباشرة بمزيج من الأهداف المدنية المتساوقة مع توجهات سياسية واضحة مثل الالتزام بمسيرة السلام وما يتبعها من توجهات سياسية تنسجم مع

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني الفلسطيني**، مصدر سابق، ص20-24.

الرؤية الخاصة لمفاهيم سياسية محددة، كما حدث مؤخرا في لقاء جنيف حزيران 2008، والذي خصص لبحث قضية المساعدات المادية المباشرة من دول الاتحاد والولايات المتحدة الأميركية للأجهزة الأمنية الفلسطينية وما نتج عن هذا اللقاء من تخصيص أكثر من 242 مليون دولار للأجهزة الأمنية الفلسطينية لمساعدتها على أداء مهمتها في حفظ الأمن وفقا للرؤية الأوروبية الأميركية لمفهوم الأمن ودور أجهزة الأمن الفلسطينية.

وفي دراسة أعدها مركز بيسان للأبحاث في آذار 2002 على207 منظمات أهلية أكدت 93 منظمة أن قبولها للتمويل الخارجي يعتمد على مدى تقارب الرؤى المشتركة مع المموّل، من حيث الأهداف والغايات، ومقابل ذلك أشارت 86 منظمة أنها تتلقى تمويلاً غير مشروط، و 49 منظمة تتلقى تمويلاً مشروطاً، 54 منظمة قالت إن الذي يحدد قبولها أو رفض قبولها للتمويل الخارجي هو مصدر تلك الأموال، وهذا يعني أن 127 منظمة تحدد معيارها لقبول التمويل الخارجي بمدى توافق المنح مع برامجها وأنشطتها، بينما أشارت الدراسة إلى أن 84.1% من المنظمات تتلقى دعما متفاوتا من الخارج.[1]

وإلى جانب هذا كله فإن التمويل الخارجي يفتح الباب أمام حالة من الصراع والتنافس بين هذه المنظمات من ناحية والسلطة الفلسطينية من ناحية أخرى، حيث تسعى المنظمات لتوفير التمويل من أجل إثبات وجودها أولاً أو لتنفيذ مشاريعها وأهدافها، بينما تسعى السلطة من جانبها لإثبات سيادتها القانونية وقدرتها على تطبيق القانون أولاً، ثم تعبيراً عن رغبتها بالحصول على حصة مناسبة من هذا التمويل باعتبارها السلطة الشرعية ومن أجل تنفيذ برامجها الخاصة بعيداً عن مخططات منظمات المجتمع المدني ووفق الرؤية الرسمية الخاصة للأمور.

وقد أظهرت الدراسات الخاصة بتمويل هذه المنظمات ومصادر التمويل سنة 2001 مثلا أن 54 منظمة من أصل 60 منظمة أجري عليها البحث تعتبر التمويل الخارجي أحد مصادر

[1] فتحي خضر، **التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية**، (بحث غير منشور)، جامعة النجـــاح الوطنيـــة، نـــابلس، فلسطين، 2006، ص15-17.

تمويلها، بينما يسهم التمويل الذاتي في دخل 37 منظمة، وتسهم السلطة في تمويل جزئي لدخل 11 منظمة وتسهم التبرعات والهبات المحلية في تمويل 35 منظمة أخرى.[1]

وفي عام 2002م أشارت 184 مؤسسة أهلية من أصل 207 أجري عليها البحث، إلى وجود مشاكل مالية حقيقية، كما ظهر أن الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية تعاني من الأزمة المالية بدرجة أكبر من غيرها، وذلك بسبب قيام السلطة الفلسطينية باستلام بعض المهام التي كانت تقوم بها هذه المنظمات مما أدى لتخفيض التمويل الخارجي الذي كانت تتسلمه هذه المنظمات، وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي إلى أن حجم التمويل الكلي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو 1993م قد بلغ ما بين 120–180 مليون دولار سنوياً، بينما انخفض هذا المبلغ إلى حوالي 60 مليون دولار سنويا مباشرة بعد قيام السلطة الفلسطينية.[2]

وإذا علمنا أن تقديم المنح عملية غير دائمة إلى ما لا نهاية، وأن كمية المنح قد تختلف زيادة ونقصا، تبعا للظروف والبرامج والمصالح المختلفة، فإن على هذه المنظمات أن تسعى باستمرار لتوفير البديل لتحقيق الاستدامة الضرورية لبرامجها، ويمكن لهذا البديل أن يكون على شكل مشاريع ذات مردود مادي واستثمارات ذات جدوى اقتصادية تعود للمنظمة بما يكفي لتحقيق الاستدامة.[3]

وهذا يعني أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تعتمد في قيامها واستمراريتها على المنح الخارجية، مما يعني أن انقطاع أو تقليص هذه المنح لسبب من الأسباب سيؤدي إلى إغلاق هذه المنظمات وفي أحسن الأحوال إلى تقليص نشاطها وبرامجها إلى أدنى حد ممكن مع ما يعنيه هذا الوضع من ارتباط المنظمات عضويا بالجهات المانحة وارتهانها بالكامل لهذه الجهات.

---

[1] حسن لدادوة، وآخرون، مصدر سابق، ص94–96.

[2] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني الفلسطيني**، مصدر سابق، ص38–40.

[3] مؤسسة التعاون بالتشاور مع البنك الدولي، **العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعـــاون**، رام الله، 2000، ص67–68.

فقد وصل حجم التمويل الممنوح للفلسطينيين منذ العام 1994م وحتى 2006م حوالي ثمانية مليارات دولار، 9% منها فقط مساعدات لمنظمات المجتمع المدني أي حوالي 720 مليون دولار، ولم يتم الاكتفاء بأن يكون هذا الدعم مرتبطا بتوجهات سياسية وأحداث خارجية، بل تعدى ذلك ليكون دعما تسبقه اشتراطات تعبر عن التدخل السافر في الشأن الداخلي الفلسطيني، حيث تنص الوثيقة الأميركية التي حاولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلزام المنظمات المدنية الفلسطينية بالتوقيع عليها، قبل إقرار أي دعم مالي لها، وهي تطالب هذه المنظمات بالتعهد بعدم تقديم الدعم للإرهاب أو التعاطي مع الأشخاص المتوقع أن لهم علاقة بالإرهاب.[1]

إن هذا الارتباط القسري لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمشيئة ورغبة الأطراف والدول المانحة، فإن إرادة وقدرة هذه المنظمات ترتبط إلى حد كبير بالأهداف الإستراتيجية لهذه الأطراف المانحة، كما أنه يؤدي لخلق حالة من التنافس الحاد بين المنظمات وبعضها البعض من أجل الحصول على التمويل، مما يضعف قدرتها مجتمعة في التأثير على برامج التمويل التي تعتمد إلى حد كبير على رؤية الممولين للحاجات الفلسطينية ومن منظورها الخاص لهذه الأوضاع والحاجات.[2]

وهكذا تجد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نفسها داخل مصيدة مزدوجة، فهي بحاجة موضوعية لمصادر التمويل الضروري لوجودها ولتنفيذ مشاريعها وبرامجها من ناحية، وبحاجة أشدّ من سابقتها لتحديد موقفها كمنظمات مجتمع مدني مستقلة من أهداف وغايات واشتراطات الجهات أو الدول المانحة من ناحية أخرى.

وهذا الوضع يؤدي تلقائيا إلى إضعاف دور وقدرة هذه المنظمات على أداء المهام التي أخذتها على عاتقها، ويزداد الأمر صعوبة عند الحديث عن المشاركة السياسية خاصة وأن هذه المنظمات تقف في كثير من الأحيان على طرفي نقيض أو على خلاف مع السلطة الفلسطينية،

---

[1] فتحي، خضر، مصدر سابق، ص8-9.

[2] حسن لادادوة وآخرون، مصدر سابق، صi-ii.

وتجد نفسها عرضة لمحاولات الاحتواء والتهميش والمضايقة من جانب هذه السلطة أو بعض الجهات المتنفذة فيها.

5.4 الفصائلية والمشاركة السياسية

تشكل الأحزاب والفصائل الوطنية الفلسطينية جزءا من النسيج الاجتماعي الفلسطيني الواسع، وهي تتأثر وتؤثر بهذا النسيج بنفس الوقت ولكن بنسب متفاوتة، فهي بحكم طبيعتها ونشأتها وأهدافها الخاصة والعامة، تمثل نوعا من النخبة ذات الصفات المحددة التي تنعكس بشكل مباشر على إفرازات هذه الفصائل وعلاقاتها المتنوعة والمختلفة مع المجتمع الفلسطيني.

وقد كان لهذه الفصائل دورها الهام في نشوء أشكال وأنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي شكّلت بحد ذاتها أذرعاً وروافد متعددة تعمل داخل المجتمع المدني الفلسطيني وفق أجندات تتوافق أحياناً مع حاجات ومتطلبات المجتمع المدني الفلسطيني حيناً، وتشكل نسخاً طبق الأصل للفصائل التي أقامتها أحياناً أخرى، وبالتالي حملت هذه المنظمات مواصفات وجينات هذه الفصائل بكل تجلياتها ومفاهيمها الخاصة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والدور الحقيقي للمجتمع من كل هذه القضايا، إلا أنها في نفس الوقت حملت جميع الأمراض التي تعانيها هذه الفصائل بدءاً من بنيتها وتركيبتها الداخلية صعودا إلى برامج العمل وانتهاءً بأسلوب التنفيذ والممارسة العملية على الأرض.

ولعل الإشارة السريعة إلى الأوضاع الداخلية لمجمل هذه الفصائل تظهر حقيقة الأمر، حيث أن أياً من هذه الفصائل لم تتمكن أو لم ترغب بعقد مؤتمر عام حقيقي لها منذ سنوات طويلة، ولم تعط لأعضائها المخلصين فرصة اختيار ممثليهم أو قياداتهم الأولى أو الإقليمية، متذرعة بأوضاع أمنية أو إدارية أو لوجيستية، بينما تستمر القيادات ذاتها منذ البداية وحتى النهاية، وتتواصل دعوات الإصلاح وإشاعة الديمقراطية والمشاركة ولكن كل هذا يتوقف خاشعاً أمام نفس دعاة الديمقراطية والمشاركة ويتحول إلى عملية تزكية أو تجديد تلقائي للثقة بنفس القيادة في كل مرة.

ويمكن القول إن صفة النخبوية التي تتمرس الفصائل الفلسطينية خلفها ومن خلالها تفرز ما تراه هي مناسبا للمجتمع الفلسطيني، تنعكس تلقائيا على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التابعة لها، حيث تطرح هذه الفصائل في برامجها ومن خلال منظمات المجتمع المدني مفهوم مشاركة المواطنين لكنها عند التنفيذ تنكص لأسلوبها المعهود، فهي تشرك الجمهور المعني في المشورة عند اتخاذ القرار، لكنها تحتفظ لنفسها بحق وصلاحية التنفيذ، وربما تلجا لأسلوب معاكس تماما بأن تتخذ في هيئاتها الداخلية المغلقة بعض القرارات ثم تنزلها للقاعدة أو الجمهور المعني طالبة منه المشاركة بتنفيذ هذه القرارات التي لم يشترك باتخاذها[1].

ونتيجة لهذه العلاقة الأبوية مع الفصائل الفلسطينية تعاني منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من فقدان أهم سمة من سماتها الأساسية وهي الاستقلالية وحرية الحركة والقدرة على الوصول لجميع قطاعات المجتمع الفلسطيني بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الفصائلي، وقد تجلى أثر فقدان الاستقلالية وخاصة في مجال المشاركة السياسية للمواطن العادي أكثر من مرة منذ إقامة السلطة الفلسطينية، حيث وقف قسم من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ضد المشاركة في انتخابات المجلس الفلسطيني الأول بناء على توجيهات قسم من الفصائل الفلسطينية الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها، ولأسباب سياسية صريحة ومباشرة، الأمر الذي أفقد جزءا من الشعب الفلسطيني حقه في ممارسة حق الاقتراع والمشاركة السياسية، ثم عادت نفس هذه القوى والفصائل لتشارك هي بنفسها في انتخابات المجلس الفلسطيني الثاني، وطلبت من جمهورها المشاركة بالانتخابات لأسباب سياسية صريحة ومباشرة أيضا.

وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن تفقد منظمات المجتمع المدني التي تبنت وجهة النظر هذه قدراً كبيراً من مصداقيتها وثقة الجمهور من ناحية، وأن تكرّس حالة التبعية والانصياع التي تتناقض تماماً مع مبدأ استقلالية منظمات المجتمع المدني عن عوامل التأثير الخارجي.

[1] وليد سالم، مصدر سابق، ص8-9.

بجانب هذا كله، كان وضع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يتأثر سلباً بوضع وموقف الفصائل السياسية الفلسطينية المختلفة، حيث ظهر أن الخلافات السياسية بين هذه الفصائل من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، وبين هذه الفصائل وبعضها البعض، يؤدي إلى حالة من التشرذم وغياب الرؤية الموحدة للقضايا الهامة من ناحية، ووقوع قسم من هذه المنظمات تحت هيمنة جهات وأطراف مانحة ذات أهداف ومصالح سياسية غريبة عن مصالح ومتطلبات المجتمع المدني الفلسطيني.

مما تقدم يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تمثل في المرحلة الراهنة على الأقل، صورة دقيقة تقريبا لحال المجتمع الفلسطيني في مجمل محنته وأزماته الداخلية والخارجية، فهي تعبر من ناحية عن رغبة وقدرة وإرادة هذا المجتمع في العيش والبناء والحرية والاستقلال، كما وتعبر من ناحية أخرى عن التناقض الحاد الذي يعيشه هذا المجتمع، حيث يحل الانقسام والتشرذم والعودة للمفاهيم التقليدية القديمة من عائلية وانتماء ضيق للفصيل السياسي والعشيرة بدلا من الانتماء للوطن والمجتمع.

وتزداد الصورة قتامة عندما تظهر حاجة هذه المنظمات الملحة للتمويل الخارجي الذي لا يحمل دائما معنى البراءة والاستقامة، إلى جانب العجز الواضح من جانب السلطة الفلسطينية على أداء جميع المهام المطلوبة منها كسلطة عليا للشعب، مما يجبرها على توكيل منظمات المجتمع المدني للقيام بهذه المهام، في نفس الوقت الذي تسعى فيه السلطة للحد من حرية واستقلالية ونشاط هذه المنظمات بل وتقوم بمنافستها للحصول على نصيب أكبر من التمويل الخارجي المخصص للتنمية الاجتماعية أو لإشاعة حد أدنى من الديمقراطية والمشاركة السياسية.

إن عجز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن أداء دورها الهام وهو إشراك أوسع قطاعات المجتمع الفلسطيني في نشاطات وممارسات طوعية لمحاربة الفساد ومظاهر الخلل المنتشرة، يمثل بحد ذاته أيضاً فشلاً ذريعاً للقوى السياسية الفلسطينية داخل السلطة الفلسطينية وخارجها على السواء، حيث يظهر أن ما تعانيه هذه القوى من انعزال عملي عن المجتمع قد

انتقل لمنظمات المجتمع المدني التي تهيمن عليها هذه القوى، كما أنه وفر الفرصة للجهات المانحة لكي تفرض شروطها الخاصة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، هذه الشروط التي لا تخلو أبداً من تدخل فظ مباشر في أدق تفاصيل الحياة الداخلية للمجتمع الفلسطيني.

كل هذا تتعرض له منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ولكن دون أن تتوقف عن خوض نوع من الصراعات الداخلية فيما بينها من ناحية، ودون الاهتمام كثيرا بضرورة التشبيك وتوثيق العلاقات بينها داخليا وخارجيا، ودون القيام بوضع خطة عمل استراتيجية موحدة لتحقيق أهداف محددة وواضحة، الأمر الذي يجعل الكثير من محاولات هذه المنظمات للعمل من أجل إيصال فكرة المشاركة السياسية أو مقاومة الفساد أو إشاعة الديمقراطية الحقيقية محاولات محكومة بالإخفاق في معظم الأحيان وإن نجحت فإن النجاح يبقى محدودا وموسميا، بينما تبقى المعيقات الخارجية والداخلية تنخر كيان منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تماما كما هو الحال بالنسبة لمجمل المجتمع الفلسطيني في المرحلة الحالية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

يمثل نشوء وتطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة حلقة عادية في سلسلة تطور منظمات المجتمع المدني لدى مختلف شعوب العالم، ورغم اختلاف الظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن غيرها لدى باقي شعوب العالم إلا أن هذه الاختلافات، عدا عن تعبيرها المباشر عن خصوصية وتميّز هذه المنظمات لدى كل شعب من الشعوب، إلا أنها تبرهن في نفس الوقت وبما لا يدع مكانا للشك، على حقيقتين مركزيتين تحمل كل منهما قدرا كبيرا من الأهمية.

الحقيقة الأولى تكشف، جوهر المفهوم الصهيوني الكولونيالي الإحلالي الذي يلغي أو يسعى لإلغاء وجود الشعب الفلسطيني في وطنه، حيث جاءت بداية تشكل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني رداً مباشراً وموضوعياً لبدايات الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية في مطلع القرن العشرين، أما الحقيقة الثانية التي تمثلها هذه المنظمات الفلسطينية فهي قدرة ورغبة وإرادة المجتمع المدني الفلسطيني على القيام بدوره الطبيعي في المشاركة الفاعلة بمختلف تجلياتها، رغم جميع العراقيل والصعوبات التي نصبت بوجه الشعب الفلسطيني وحاولت أن تسد أمامه جميع طرق الحياة الطبيعية.

ويرى الباحث أن نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم يكن أمراً استثنائياً بحد ذاته، فقد كان يمثل استجابةً طبيعيةً لحاجات المجتمع الفلسطيني الموضوعية والذاتية، وبالتالي فقد كانت الأشكال الأولى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ببرامجها وأهدافها ومشاريعها وبنيتها الداخلية تعبيراً واضحاً عن تركيبة وبنية المجتمع الفلسطيني في حينه، وكذلك كانت مراحل ازدهار واضمحلال تلك المنظمات الأولى مؤشراً عملياً على طبيعة المرحلة التي عايشها المجتمع الفلسطيني في مراحله التاريخية والسياسية والاجتماعية منذ بدايات القرن العشرين

وحتى نكبة 1948م وما تلاها من انفراط عقد النسيج الاجتماعي الفلسطيني وحالة الشتات التي فرضت عليه بكل إفرازاتها السياسية والاجتماعية والوطنية الشاملة.

أما المرحلة الثانية من مراحل نشوء وتطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فقد خضعت لظروف لا تقل صعوبة وقسوة، حيث اضطرت هذه المنظمات للخيار الصعب، الاقتصار على دور الإغاثة المادية الآنية المحدودة زمانياً ومكانياً والامتناع الصريح عن ممارسة أي دور تنموي حقيقي للمجتمع الفلسطيني نتيجة شطب مصطلح ومفهوم المجتمع الفلسطيني وإحلال مفهوم المجتمع الأردني بعد ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن وسريان القوانين والجنسية الأردنية في الضفة الغربية وعلى مواطنيها وفرض القوانين والأوامر العسكرية المصرية على قطاع غزة ومواطنيه، بينما حوصر الفلسطينيون الذين هاجروا للدول العربية الأخرى داخل مخيمات اللجوء وقوانينها المختلفة، هذا من ناحية، أما الخيار الصعب الآخر فقد تمثل في اضطرار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني داخل الوطن المحتل بعد حرب 1967م إلى مواجهة مهمتين في آن واحد، حيث كان عليها أن توفر حداً أدنى من الخدمات والحاجيات الضرورية للمجتمع الفلسطيني من جهة، وأن تكون نواة صلبة للتعبير عن إعادة التشكل السياسي الوطني للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي من جهة أخرى.

كل هذا لم يكن أمراً استثنائياً بالنسبة لنشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، لكن الاستثناء الهام جداً يتمثل في أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نشأت نتيجة حالة تناقض وصراع صريح مباشر بين المجتمع الفلسطيني بمفهومه الشامل والسلطة السياسية الحاكمة، أي أن هذه المنظمات كانت خروجاً على السلطة السياسية وإرادتها ومثلت في بعض المراحل التاريخية بديلاً موازياً لهذه السلطة وحملت في طياتها جينات الصراع والتناقض الحاد بدلا من التكامل والتنافس بين السلطة والمنظمات لخدمة المجتمع المدني، بدءاً بالجمعيات الإسلامية المسيحية التي أقيمت قي العقد الثاني من القرن العشرين للعمل ضد سلطة الانتداب البريطاني وسعيها لتسهيل احتلال المستوطنين الصهاينة للأرض الفلسطينية وطرد سكانها، مروراً بالجمعيات الخيرية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع

غزة 1967م والتي أقيمت تحت غطاء توفير خدمات اجتماعية وإنسانية مع الاهتمام الكبير بتنمية الوعي الوطني الفلسطيني وخوض صراع مستتر حينا ومكشوف حينا ضد الاحتلال ومحاولته تدمير بنية المجتمع الفلسطيني، وانتهاءً بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني الحديثة التي أشرفت على تشكيلها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج، ثم تلك المنظمات التي أقيمت عشية قيام السلطة الفلسطينية وبعد قيامها، وهي في أغلبها منظمات تخوض نوعاً من التنافس الذي يصل أحيانا حد الصراع مع السلطة الفلسطينية التي تسعى أحيانا لترويض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر إجراءات روتينية رسمية أو عن طريق الإصرار على مشاركة هذه المنظمات في التمويل الخارجي دون الإسهام بتنفيذ المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات.

ويرى الباحث أنه بالرغم من التغير الاستراتيجي الذي أصاب توجه ومفهوم وأساليب عمل القوى السياسية الفلسطينية، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية، في موضوع دور منظمات المجتمع المدني وأهميتها الحيوية في مرحلة النضال من اجل التحرر الوطني، إلا أن هذه القوى السياسية أصرت على إعادة تجربة الهيمنة والوصاية على هذه المنظمات دون الانتباه إلى الخطر الكامن في نمط الفصائلية والانتماء الضيق على مفهوم المجتمع المدني من حيث المبدأ، الأمر الذي ساعد على خلق نوع من المنظمات الأحادية الجانب التي ترى مصلحة المجتمع الفلسطيني عبر عين سياسية ضيقة تسعى لتشكيل المجتمع المدني وفقا لهذه الرؤية السياسية أو الأيديولوجية المباشرة، وهو ما يتناقض تماما مع فكرة منظمات المجتمع المدني العامة من ناحية، ومبدأ المشاركة السياسية الشاملة من ناحية ثانية.

ويستنتج الباحث من خلال استعراض تطور دور وحجم وفعاليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، أن هذه المنظمات، ورغم الجهود المبذولة، لم تتمكن بعد، ولعوامل داخلية وخارجية مختلفة ومتنوعة، من الوصول إلى إيضاح وتفسير مفهوم ومبادئ عمل هذه المنظمات وطبيعة الدور المتعدد الوجوه الذي يشكل جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني القائم على إشراك المجتمع مشاركة فعلية حقيقية في تحقيق أهداف المجتمع التنموية والاقتصادية

والاجتماعية والسياسية انطلاقا من نشر مفهوم المواطنة بدلا من العشيرة والقبيلة والحزب السياسي، وتعزيز مبدأ الحرية الحقيقية والسيادة والحياة الكريمة للمواطن لمجرد كونه إنسانا له كامل الحقوق في الحياة وكونه مواطنا في مجتمع متكامل متجانس يؤدي فيه دور المواطنة ويحصل منه على حقوقه كاملة.

ويظهر من خلال هذا الاستعراض أن العديد من العقبات والعراقيل تعترض طريق منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتحقيق أهدافها، وهي عقبات يمكن تلخيصها في عدد من النقاط الهامة وهي:

- ضعف البنية الداخلية للمنظمات والذي يتضح من خلال سيادة نمط النخبوية والاعتماد المفرط على شريحة معينة- سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية- لقيادة وتوجيه هذه المنظمات الأمر الذي يؤدي إلى تحييد شرائح واسعة من المجتمع ووقوفها خارج دائرة التأثير في المنظمات التي يفترض فيها أن تكون إحدى الوسائل المركزية لاستقطاب وتأطير الجماهير حول هذه المنظمات لخوض نضالاتها المدنية المتنوعة.

- عجز منظمات المجتمع المدني عن إيصال ونشر وتعميم مفهوم المجتمع المدني وأهدافه وبرامجه إلى قطاعات أكثر اتساعا وشمولية، والاكتفاء بتمركز هذه المنظمات ونشاطاتها داخل المدن والبلدات الكبيرة وضعف التواجد داخل التجمعات السكانية الريفية والمهمّشة اجتماعيا واقتصاديا على المستوى الوطني الشامل لفلسطين.

- غياب نظام المأسسة عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وعجزها عن التحول إلى مؤسسات حقيقية تعمل وفق نظام واضح من الديمقراطية الداخلية والشفافية والمحاسبة الدقيقة والبرامج والخطط التي تقرها هيئات منتخبة تقوم على مبدأ المشاركة في وضع البرامج وتنفيذها ومتابعتها.

- اعتماد أسلوب العمل الموسمي والغياب شبه الكامل لمبدأ الاستمرارية ومواصلة العمل وتوسيع دائرة الاتصال بالجماهير حيث تعتمد هذه المنظمات على استغلال مناسبة معينة

للقيام بنشاط ما لفترة من الزمن ثم يتضاءل نشاطها وتغيب تقريبا عن المجتمع المحلي انتظارا لمناسبة أخرى لتقوم هذه المنظمات بدور ردة الفعل دون الاهتمام بأن تأخذ هي زمام المبادرة لتوجيه الجماهير وتأطيرها.

- الضعف الكبير في مجال التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني العاملة في نفس القطاع أو التخصص، إضافة لوجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها مما يفتح المجال أمام انتقال المنافسة السياسية أو الأيديولوجية لهذه المنظمات ويعمّق من ظاهرة الانتماء الحزبي أو العشائري للمواطن على حساب الانتماء الضروري والأساسي للوطن والمواطنة.

- ضعف الإمكانيات المادية الذاتية من جهة والمساهمة المادية الشعبية المباشرة في فعاليات ومشاريع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نتيجة فشل هذه المنظمات في إيصال مفهوم أهمية المجتمع المدني ومنظماته إلى أوسع الشرائح الاجتماعية الفلسطينية وخلق التفاعل اللازم بينها وبين أفراد ومجموعات المجتمع الفلسطيني من ناحية، والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى. هذا الأمر يؤدي تلقائيا إلى فقدان هذه المنظمات لأهم ميزاتها وهي الاستقلالية عن السلطة السياسية ويضعها بشكل أو بآخر تحت تأثير القوى السياسية للحصول على الدعم المادي والسياسي والإعلامي اللازم من جهة، ويدفعها لطلب الدعم المادي من جهات خارجية وفق الشروط والمواصفات التي تفرضها غالبية هذه الجهات الخارجية وهي شروط قد تصل أحيانا حد التدخل في جوهر الحياة الداخلية للمجتمع الفلسطيني بناء على أجندة سياسية صريحة مباشرة تشكل بحد ذاتها نقطة للصراع والاحتقان السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني مما يبعد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن أهدافها الحقيقية.

- عجز منظمات المجتمع المدني عن تحديد سلّم أولويات استراتيجي لأهدافها وبرامجها ومشاريعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية واعتمادها في كثير من الحالات على ردة الفعل دون تخطيط أو مبادرة حقيقية مدروسة بدقة، وعجزها عن الاستفادة من مبدأ تراكم

الخبرات والتجارب الخاصة أو العامة من أجل تحديد الأفضليات اللازمة للمجتمع المدني الفلسطيني أو تستجيب لحاجته المستقبلية وأهدافه الاستراتيجية كمجتمع مدني.

تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بالإضافة لكل الصعوبات والمعيقات السابقة، مجموعة من الصعوبات والعراقيل الخارجة في بعض الأحيان عن إرادتها وقدرتها، وهي صعوبات يمكن إجمالها كما يلي:

- البنية الداخلية والنسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني بما يحمله هذا النسيج من مفاهيم ومعتقدات وأشكال للعلاقات الداخلية بين مختلف تشكيلات المجتمع المحلي الفلسطيني، حيث لا زال لمفهوم العائلة والعشيرة والانتماء لهذا المفهوم أثر حاسم في تشكيل الصورة الإجمالية للمجتمع، وهي صورة تحمل في طياتها شعورا قويا بالتناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، يؤدي إلى وضع العراقيل أمام محاولات منظمات المجتمع المدني لنشر مفهوم المجتمع المدني وكسر حاجز الانتماء المحلي الضيق لصالح الانتماء الوطني الواسع.

- ضعف الثقافة المدنية في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني نتيجة الوضع السياسي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني بأسره خلال المئة عام الماضية، حيث كان على هذا المجتمع مقاومة شتى أشكال المحاولات التي بذلتها قوى سياسية عسكرية واقتصادية خارجية من أجل إذابة وشطب مفهوم الشعب الفلسطيني عن الخارطة السياسية والديمغرافية، وهي أوضاع لم تكن تسمح للشعب الفلسطيني بمجرد التفكير الجاد بمفاهيم الديمقراطية والتسامح والمشاركة السياسية والتنمية المجتمعية، وخلقت في ذات الوقت نوعا من النظام السياسي والثقافي القائم على نوع من حالة الطوارئ المستدامة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث لا مكان تقريبا لملامح الديمقراطية إلا من خلال إرادة القيادة السياسية، ولا ثقافة إلا ما تمليه أو تفرزه حالة الطوارئ المتواصلة تحت شعارات تحمل من الخطورة أكثر بكثير من الحاجة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي عاشها الشعب الفلسطيني.

- الإجراءات والقوانين والأنظمة الرسمية الموضوعة من قبل السلطة السياسية بهدف تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في الوطن، وفرض نوع من القانون الضروري لتنظيم مجمل مجالات حياة المجتمع الفلسطيني واستمراريتها، لكن هذه الأنظمة والقوانين تشتط أحياناً في إجراءات أقرب إلى البيروقراطية المتشددة التي تعرقل في النتيجة عملية نشوء وتشكيل هذه المنظمات في بعض الأحيان، أو تسعى لعرقلة وإعاقة بعض النشاطات والبرامج الطموحة التي تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيقها، وهو ما يؤدي إلى ظهور نوع من التجاذب والتنافس بين هذه المنظمات من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى، أو لبروز نوع من الاستقطاب السياسي الحزبي بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وبعضها البعض، مما يضعف وحدتها الضرورية خلف أهدافها المشتركة، وينعكس سلباً على قاعدتها الجماهيرية ودورها في التنمية المجتمعية.

- ضعف التوجه الديمقراطي الحقيقي لدى القوى والأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية الذي يتجلى من خلال الغياب شبه الكامل للممارسة الديمقراطية الحقيقية داخل هذه القوى والأحزاب نفسها من جهة، وبين بعضها البعض من جهة أخرى، وينتقل تلقائيا إلى منظمات المجتمع المدني التي تقودها هذه القوى السياسية وهو ما يؤدي إلى غياب أو ضعف التوجه الديمقراطي ومبدأ المشاركة الفاعلة الطوعية في هذه المنظمات، ويحوّلها إلى منظمات نخبوية بعيدة عن التفاعل الحقيقي المتبادل مع أوسع القطاعات الجماهيرية الفلسطينية.

- ضعف العلاقة الضرورية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومثيلاتها في الوطن العربي، حيث تفتقد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في كثير من الأحيان لدعم أو مساندة وخبرة وإمكانيات زميلاتها العربية مما يحرمها من إمكانية إيصال صوت المجتمع المدني الفلسطيني لامتداده العضوي الطبيعي في الوطن العربي من جهة، ويغلق نفاذة واسعة يمكن لها أن تشكل رديفا مستقبليا لنضال المجتمع المدني الفلسطيني، ومن جهة أخرى يترك المجتمع المدني الفلسطيني ومنظماته عرضة لعلاقات ومفاهيم ومبادئ منظمات المجتمع

المدني الأوروبي والأميركي وهي مفاهيم ومبادئ تحمل في طياتها الكثير مما يتناقض أو يتنافى مع مبادئ ومفاهيم المجتمع المدني الفلسطيني وظروفه وإمكانياته الخاصة.

2.5 التوصيات

يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تمثّل رغم جميع مظاهر الضعف والقصور التي تعتريها نقطة ضوء هامة جداً في حياة ومسيرة وتطور المجتمع الفلسطيني، وأنها تمثل حاجة ملحّة ومستمرة لبلورة مستقبل الشعب الفلسطيني على أسس راسخة من المشاركة الواعية الطوعية في جميع مناحي الحياة العامة وليس المشاركة السياسية وحدها.

وقد توصل الباحث من خلال دراسة التطور التاريخي لظاهرة منظمات المجتمع المدني إلى أن النقطة المفصلية الحاسمة في حياة مثل هذه المنظمات هي مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على قراءة وفهم وإدراك حاجات ومصالح وقدرات وإمكانيات المجتمع وبيئته الداخلية ونسيجه الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل حياة وتطور المجتمع المعني، ووفق مزايا وخصائص هذه المرحلة ودور القوى الاجتماعية النشطة فيها.

وفي نهاية هذه الدراسة يطرح الباحث مجموعة توصيات يرى أنها تشكل مجموعة من العوامل الضرورية من أجل تحقيق منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأهدافها المختلفة وبرامجها في أوساط المجتمع الفلسطيني، ويمكن إجمال التوصيات على النحو التالي:

1) العمل على إعادة صياغة مفهوم الثقافة المدنية والمشاركة السياسية، وطرح المفهوم بصيغته الجديدة، وتعميمه على أوسع الشرائح الاجتماعية، وفي المدارس، والمؤسسات التعليمية المختلفة بدءا بالمراحل التربوية والتعليمية المبكرة، من أجل خلق جيل يتفهم أفراده مبادئ المجتمع المدني المختلفة، ويعزّز في نفس الوقت موقف العاملين في هذه المنظمات في نضالهم المجتمعي المدني المتواصل، وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والمثقفين الفلسطينيين، ووسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة، والنشطاء السياسيين الفلسطينيين، والسلطة الوطنية الفلسطينية، كل في مجال عمله، وصلاحياته وطاقته.

2) دمج وإشراك شرائح اجتماعية واسعة ومتنوعة في البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني منذ خطوات تشكيلها الأولى، بدلا من الاعتماد المطلق على شرائح اجتماعية معينة يمثل المثقفون فيها الغالبية العظمى، مما يدفع بباقي الشرائح الاجتماعية إلى هامش عمل ووجود هذه المنظمات، ويصبغها بصبغة نخبوية ضيقة نسبيا تحدّ من قدرة هذه المنظمات على الانغراس والانتشار الواجب في أوساط المجتمع.

3) وصول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة إلى شكل من الوحدة، أو الاتحاد، بناء على تخصصاتها، أو على الأقل أن تصل إلى مرحلة متقدمة من التشبيك، والتعاون الدائم، والتنسيق المستمر فيما بينها، من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية من جهة، وتعزيز مصداقيتها أمام شرائح المجتمع الفلسطيني التي تدعي هذه المنظمات العمل لتنميتها، وتقدمها، وإدخالها التدريجي المتواصل إلى أوسع مجالات المشاركة في مختلف جوانب الحياة من جهة أخرى.

4) إشاعة روح الديمقراطية الحقيقية في الأوساط الداخلية لمنظمات المجتمع المدني أولاً، لكي تشكل نموذجا يحتذى في المشاركة والتنمية التي تدعو لها من ناحية، ومن أجل إشاعة مبدأ المحاسبة والشفافية، من خلال اعتماد نهج تبادل القيادة عبر انتخابات ديمقراطية مباشرة بعيداً عن نظام المحاصصة، وأساليب التعيين السياسي الحزبي البعيد عن مفهوم المشاركة السياسية والطوعية في الانتساب والنشاط التنموي الدائم من ناحية ثانية.

5) تطوير أساليب عمل وبرامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بحيث تقوم بتنفيذ مشاريع تنموية مجتمعية منتجة ومستدامة، تقدم من خلالها خدمة دائمة للمجتمع المحلي، وتحصل من خلالها على ريع يكفي ليضمن للمنظمات نفسها الاستمرارية والتطور، دون أن تضطر لطلب الدعم المادي من مصادر وجهات خارجية وحكومية، وفق شروط ومطالب تحرم هذه المنظمات من الكثير من المبادئ الأساسية لمنظمات المجتمع المدني.

6) وضع منظمات المجتمع المدني ميثاق عمل ملزم، ينظم العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية، بحيث تحافظ المنظمات على استقلاليتها من ناحية، وتتجنب الدخول في نزاع مع السلطة حول قضايا التمويل والسيادة، وذلك بناء على حقيقة أن منظمات المجتمع المدني عامة لا تشكل بديلا أو موازيا للسلطة السياسية، رغم أنها تقوم أحيانا بدور البديل لهذه السلطة في حالة الأزمات الوطنية العامة.

7) أن تسعى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لدى السلطة التشريعية الفلسطينية من أجل تشريع قانون وطني عصري، يضمن للمواطن الفلسطيني حقوقه الإنسانية، والسياسية، والشخصية، في الحرية والعمل والحقوق الاجتماعية كاملة، ويضمن هذه الحقوق تحت طائلة القانون والمحاسبة والمساءلة القانونية.

إضافة لهذه التوصيات التي يتعلق معظمها بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني فإن من الهام الإشارة إلى أن هذه المنظمات لا تعيش في عزلة عن باقي القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولهذا فإن هذه القوى جميعا مطالبة بالوقوف إلى يمين منظمات المجتمع المدني في عملها ونضالاتها المتعددة، ويرى الباحث أن السلطة الفلسطينية وهيئاتها التشريعية والتنفيذية معاً مطالبة باتخاذ بعض الإجراءات الضرورية مثل:

- تخفيف الإجراءات القانونية المفروضة والقيود الروتينية الرسمية التي تعيق وتعطّل تشكيل منظمات المجتمع المدني، أو تؤخر بعضا من نشاطاتها تحت شعارات سياسية أو عقائدية تشكّل بحد ذاتها اعتداء مباشرا على حرية المواطن وحقوقه ومعتقداته، وتسعى لإقصاء المواطن عن المشاركة السياسية والتنموية بناء على معتقداته وأفكاره السياسية أو الاجتماعية أو انتمائه السياسي.

- تحديد الجهة الرسمية المسؤولة مباشرة عن العلاقة بين السلطة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتوحيد الأنظمة والقوانين التي تضبط وتوجّه هذه العلاقة بناء على تنسيق واتفاق بين السلطة والمنظمات، بحيث يتم تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات المشتركة

بين الطرفين وفق القانون وبعيدا عن هيمنة بعض الجهات الأمنية التي لا علاقة مباشرة لها بنشاطات ومفاهيم منظمات المجتمع المدني.

- التعاون بين السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني لتحديد نوع وحجم المنح المادية الخارجية، ومصادر هذه المنح، بناء على خطة تنموية استراتيجية تراعي حاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني، بدلا من حالة التنازع على التصرف بالمنح المعروضة دون الاهتمام اللازم بمصادرها وأهداف الجهات المانحة.

- نشر ثقافة ومفهوم المجتمع المدني عبر وسائل الإعلام الرسمية، ومن خلال وضع وتنفيذ مناهج تربوية شاملة في جميع مؤسسات ومراحل التعليم الرسمية من ناحية، والدورات وورش العمل المتواصلة مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بدلا من الاكتفاء بدورات وندوات خاصة تشرف عليها وترعاها جهات أجنبية مانحة، تحدّد لوحدها مضمون ومجريات هذه النشاطات وفق أجندة خاصة بالأطراف المانحة.

إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، كما يراها الباحث، لم تعد مجرد حاجة ثانوية يمكن تأجيلها أو تجاوز دورها وأهميتها مؤقتاً، بل إن طبيعة الظروف التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جعلت من هذه المنظمات وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحّة لا بد من وجودها باعتبارها الرافعة الأهم في عملية بناء مجتمع فلسطيني يتبلور سريعا إلى شعب يتمسك بحقوقه الوطنية، ويدافع عنها بصلابة ووعي أمام الاحتلال الكولونيالي الصهيوني من ناحية، ويتشبث بكل قوة بحقوقه المدنية والاجتماعية والإنسانية، ويدافع عن حقه في المواطنة والمساواة وحرية الرأي والقول والعمل بوجه من يسعون لاستغلال الوضع السياسي الوطني من أجل استمرار حالة التغييب والتهميش والإقصاء لشرائح واسعة جداً من المجتمع الفلسطيني بذريعة أن استمرار الاحتلال لا يسمح بقدر واسع من الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية للجميع.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية

أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

أبو عمرو، زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995.

الأزعر، محمد خالد، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

بركات، حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

درويش، خليل، وآخرون، **مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1998.

سالم، وليد، **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية**، نحو علاقة تكاملية منتدى ابحث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، رام الله، حزيران 1999.

الصبيحي، احمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (ب.ت).

عبد الهادي، عزت، **الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح**، ط 1، القدس، مؤسسة الملتقى المدني، 2003.

عبد الهادي، عزت، **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2004.

عبد الهادي، عزت، **دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في المرحلة الراهنة** (رؤية أوسع لعملية الإصلاح، ورقة بحثية منشورة،2003.

العلوي، سعيد بن سعيد، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية – نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

علي، هويدا، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الاجتماعية: "ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، 2005.

لدادوة، حسن وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001.

محمد، جبريل، **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين**، ط1، القدس– منشورات بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2005.

ميعاري، محمود، **الثقافة السياسية في فلسطين**، ط1، رام الله، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية** ، ط1، بيروت– لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

الكتب الإنجليزية

Palestine Economic Policy Research Institute-**Mapping Palestinian Non-governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip**-Ramallah- 2007

ثانياً: المؤتمرات و التقارير ومنشورات المؤسسات

تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004، مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت، 2004.

رؤية "مجلة شهرية بحثية متخصصة"، *التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني*، رام الله، 2001.

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **تقييم منظمات المجتمع المدني العربي**، مدينة نصر–مصر، 2007.

مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم, المحامي محمد فهمي الشلالدة (رئيس الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية, الثلاثاء, 2002/11/26, رام الله– فلسطين.

مؤتمر رام الله الأول (عشرة سنوات على وجود السلطة الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل، 14– 17 آذار)، 2005م، قصر رام الله الثقافي، رام الله، من إصدار مركز بانوراما.

مؤسسة التعاون بالتشاور مع البنك الدولي، **العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعاون**، رام الله، 2000.

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، **حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية**، رام الله، 1993.

مؤسسة الملتقى المدني ومؤسسة فريدريش ناومان، **الإصلاح وجهة نظر فلسطينية**، رام الله 2003.

محيسن، تيسير، بحث بعنوان" التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني"، رام الله، 2001.

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، العدد(23)**، رام الله، 2003.

المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **الدليل التدريبي لمشروع تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني**، القدس، 2007.

المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح**، القدس، 2007.

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية**، 2001

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **الديمقراطية المشاركة المؤتمر السنوي العاشر**، القدس، 2006.

مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية من منظور نسوي**، تموز 1996

مركز بيسان للبحوث والإنماء، **تقرير حول التنمية الاجتماعية في فلسطين خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوبنهاجن**، رام الله، 2000.

مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع .مؤسسة التعاون، رام الله، آذار 2002.

مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، رام الله، 2002.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، **نحو توظيف انجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، رام الله، 2005.

النشاشيبي، رنا، حجازي، ربحي– **الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين**، نشرة نزاهة، العدد الثاني، 2000.

ثالثا: دراسات غير منشورة:

خضر فتحي، **التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية** (بحث غير منشور)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، 2007.

رابعا: مواقع الإنترنت

أخبار السودان، 14.03.2008

http://www.sudaneseonline.com/cgi- visited at 14.03.2008

بوابة فلسطين القانونية،

http://www.pal-lp.org/library/article36.html- visited at 03.2008

الحوار المتمدن،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427- visited at 03.2008

شبكة فلسطين للحوار،

http://paldf.net/forum/showthread.php?t=5301- visited at 12.02.2008

شبكة النبأ المعلوماتية،

http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm- visited at 03.2008

شبكة الأنباء الكردية،

http://www.kurdroj.org/meqalat/5-7/selman.barudo_04.05.06.htm- visited at 12.02.2008

شبكة مفهوم

http://www.mafhoum.com/press/49Sghal.htm- visited at 03.04.2008

صحيفة المدى الإلكترونية،

http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=25147- visited at 03.2008

مركز التجارب التنموية الإصلاحية،

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=65-

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM-visited at 12.3.2008

- visited at 4.2008

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، **أبحاث ودراسات**– العدد (23)–

http://www.ngoce.org/content/rs2723.doc- visited at 03.2008

مركز التنمية السويدي–

http://www.swedenabroad.com/SelectImage/51807/Research%20by%20Howaida%20Adly.doc- visited at 03.2008

مشروع الثروة العربية، http://arabic.tharwaproject.com/node/63003.2008

معهد المعلومات الأميركي الرسمي،

http://usinfo.state.gov/dd/ar_democracy_dialogues/ar_NGOs/ar_NGOs_words_essay.html

منتدى حوارات،

http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=242- visited at.02.2008 /03.2008

منتدى التنمية الاجتماعية،

/http://www.pogar.org/arabic/governance/civil.asp- visited at 3. 2008

موسوعة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki8- visited at 27.04.08

موقع شبكة المشكاة،

http://www.almishkah.net/pagemail_and_print/news-visited at 10.03.2008

visited at 03.2008

موقع المدار

http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=25147- visited at 04.2008

موقع صحيفة الثورة اليمنية،

http://www.althawranews.net/printpage.aspx?sourceid=net&newsidp=11826 - visited at 03.2008

موقع عمان الأردن،

http://www.amanjordan.org/aman_studies- visited at 03.2008

وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"

http://www.wafa.pna.net/araa1.asp?num=215

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies.

The Role of Civil Society Organizations in Promoting Political Participation in Palestine

By
Nasser Mahmoud Shaikh Ali

Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies at An-Najah University. Nablus-Palestine.
2008

The Role Of Civil Society Organizations In Promoting Political Participation in Palestine

By
Nasser Mahmoud Shaikh Ali
Supervisor
Dr.Nayef Abu Khalaf

Abstract

This thesis discuss the history; development and mission of Palestinian Civil Society as well as their role in changing the Palestinian society's trends and attitudes *vis-a vis* a modern civil society.

A comparison between the Western Civil Society and those in Palestine is also illustrated on various levels.

The thesis is divided into five chapters the first of which includes an introduction as well as a theoretical plan in which the researcher introduces his academic method of study, the objectives of the study and the relevant literature survey.

The second chapter includes two key issues, the first of which discusses the theoretical definition of the civil society and the non-governmental organizations' history and development, and the various kinds and degrees of political participation in modern democratic societies. The second key issue concentrates on the Palestinian civil society organizations, the different kinds of these organizations, their development, and their vision regarding the political participation process.

The third chapter discusses the role of the Palestinian Civil Society Organizations in promoting the political participation process as well as the

different types and degrees of this kind of participation. Factors influencing the civil society organizations' efforts in promoting the political participation process and pertaining trends are discussed in the end of this chapter.

The fourth chapter discusses the difficulties and obstacles that undermine the CSO's efforts in playing an active role in promoting the political participation process. Weakness of Palestinian Civil Society, their hesitation in being pioneers for a change, and their relations with the various political parties are also discussed.

This chapter also discusses the somehow tensed relationship between the Palestinian Civil Society with the Palestinian National Authority (PNA) because of the tough regulations imposed on them. Outstanding differences on financial matters between these NGO's and the PNA on one hand, and donors on the other hand, and the continuous struggle between the organizations and the PNA over the use of funds are also highlighted.

The fifth and last chapter includes a summary and conclusion that highlight key issues. The researcher also sustains the vital role that Palestinian NGO's play in building a civil society in Palestine.

The last part of the thesis includes some recommendations for promoting the role of Palestinian Civil Society in Palestine. Those recommendations could be of benefit to different parties including the NGO's themselves, the PNA and the Palestinian society by and large.